جامعة د. مولاي الطاهر_سعيدة
كليّة الحقوق و العلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية

العلاقات البينية بين الجزائر والمغرب في ظل التكامل

قضية الصحراء الغربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
- خلوفي سهام.

إشراف الأستاذ:
- عتيق الشيخ.

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة:	حفيظة عياشي	رئيسة
الأستاذ :	الشيخ عتيق	مشرفا و مقررا
الأستاذ:	عبد الصمد بن دريسي	عضوا مناقشا
الأستاذ:	لخضر بن دادة	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1437/1436هـ

2016/2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ
وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ
وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ
hdfofonts@gmail.com
facebook.com/mos.hafmisr

الشكر و تقدير

أشكر الله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذا البحث و أنار لي الدرب و فتح لي أبواب العلم و أمدني بالصبر و الإرادة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل و أخلص العرفان و الامتنان إلى:

الأستاذ المحترم " عتيق الشيخ " على نصائحه و توجهاته العلمية طوال فترة البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة سعيدة و لا أنس كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد و ساندني و لو بكلمة طيبة .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنين﴾

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد

والدي العزيز " الشيخ"

و إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى التفاني و الحنان إلى بسمة الحياة

وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى ستة الحبايب

أمـي الحبيبة " زهرة "

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد إلى من بوجودهم اكتسبت قوة ومحبة لا حدود لها أفراد عائلتي " هواري – عبد العالي – كريمة – فتيحة – خضرة– مباركة "

الي البراعم الصغار ندى انس

أما الآن تفتح الأشرعة وترتفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم وهو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم و أحبوني زملائي.

إلى من فك غلالة سميكة من الكدر حول نفسي حين اضطربت تحت وطأة وهي لا تزال في. ظمئ

إلى من سيكون سندي في الحياة عز الدين

مقدمة

يتميز الواقع العالمي بالتطور والتغير اللذين ينعكسان بصورة مباشرة على البنية الفكرية والقيمة للمجتمعات الإنسانية التي تهدف من خلال هذه التغيرات التي تمس أفكارها إلى لإيجاد عالم يحقق أمالها وطموحها ويعيدها عن مخاوفها، فالدمار الذي أحدثه الحربين العالميين دفع بها إلى وضع الكثير من القيم الجديدة تسعى للسلام، فكانت نظريات التكامل، والتي فتئت جاذبيتها تزداد في العالم المعاصر.

ومن هذا المنطلق برز الإتحاد المغاربي كأداة لتوحيد وتكامل منظمة المغرب العربي التي تتقاسم أقطارها ليس فقط المقومات الهوياتية من وحدة التاريخ، الدين، اللغة، بل كذلك المستقبل والمصير المشترك بسبب الموقع البيوستراتيجي المتميز إذ يتوسط أوروبا إفريقيا والعالم العربي .

ويبقى الإتحاد محصورا في الكثير من العوائق التي يرجعها الكثير من الباحتين في هذا المجال إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية على اعتبارها قطبي الإتحاد المغاربي بسبب وزنهما الديمغرافي، الاقتصادي والسياسي.

إنه من المتفق عليه أن التجربة التكاملية المغاربية متغيرة في الوقت الراهن نتيجة العديد من المظاهر أهمها التبادل الاقتصادي والعلاقات الثنائية وفتح الحدود.

إن أساس نشوء الإتحاد المغاربي راجع لعدة أسباب أهمها، أن المنطقة المغاربية منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي وهي تتألف من خمس أقطار هي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

وهكذا عرفت منظمة المغرب العربي مرحلة تصعيد للتوتر في العلاقات بين دول المنطقة حيث تغلب جانب الصراع على جانب التماسك والسلم الذي ينبغي أن يقوم بين دول متجاورة، ودليل ذلك تطرقنا لدراسة مشكل الصحراء الغربية معقدة كل جوانبها لا من الناحية التاريخية ولا القانونية وخاصة في الأطراف، حيث عملت الجزائر على تحريك الآلة الدبلوماسية للحصول على الاعتراف بالجمهورية الغربية، لتصبح قضية الصحراء هي المحور الأساسي للعلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر.

وعلى هذا فقد صيغة إشكالية الموضوع كالأتي:

كيف أثرت طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية على مسار بناء الإتحاد المغاربي؟

لتتفرع من هذه الإشكالية الكبرى ثلاث تساؤلات فرعية:

1 – كيف تم بناء الصرح المغاربي؟ وما هي الظروف التي أقيم فيها؟

2 – ما هي طبيعة العلاقة البينية الجزائرية المغاربية؟

3 – ما هي انعكاسات نزاع الصحراء على المشروع الاندماجي المغاربي، وما هو مستقبل هذا الإتحاد؟

الفرضية الرئيسية:

كلما انفرجت العلاقات الجزائرية المغربية تحسن وضع الإتحاد المغاربي، وكلما ساءت العلاقات الجزائرية المغربية تراجع الإتحاد المغاربي،

الفرضية الفرعية:

لقد أصبحت التكتلات الدولية والإقليمية في الوقت الحاضر أكثر من ضرورة بالنسبة للدولة خاصة والتكتلات الجوهرية.

1 – لقد أضحت التكتلات الدولية والإقليمية في الوقت الحاضر أكثر من ضرورة بالنسبة للدولة خاصة التكتلات الجوارية.

2 – اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر والتنافس بسبب اختلافات جوهرية انعكست سلبيا على التكامل.

3 – كلما اتجهت قضية الصحراء الغربية نحو التسوية تحسنت العلاقات الجزائرية المغربية ما ينعكس إيجابيا على الإتحاد المغاربي.

أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم إلى شقين الأول ذاتي والثاني موضوعي.

- ✓ **الشق الذاتي:**ارتباط الموضوع مباشرة ببلدي الجزائر والبلد الشقيق يتقاسم كل الروابط التاريخية والحضارية ألا وهو المغرب، وبدلا أن تكون العلاقات جيدة للأسف العلاقات بينهما متوترة، وسيمنحني هذا البحث فرصة لإحاطة بجوانب العلاقات بينهما لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تدهورها ومن تم تدهور التكامل المغاربي.
- ✓ **الشق الموضوعي:** فتتمثل فيما يكتسب الموضوع من أهمية وخصوصية في العلاقات الدولية التي عرفت منذ نهاية الحرب الباردة توجها نحو تكتلات الأخلاقية والعسكرية، ويعتبر الإتحاد المغاربي أحد هذه التكتلات، إلا أنه تكتل غير فعال بسبب طبيعة العلاقات بين بلدانه بخاصة الجزائر والمغرب، باعتبارهما القوتين الرئيسيتين فيه وما سببه التأزم في علاقاتهما من أثار سلبية تنامت معها التهديدات في المنطقة المغاربية .

غرض الدراسة:

إزالة بعض الغموض الذي يكتنف طبيعة العلاقات الجزائر والمغرب، إبراز العلاقات المغاربية.

فالنصر لمقومات التكامل والروابط المتعددة بين الجزائر والمغرب والتي من المفترض أن تكون نقطة إيجابية للدفع بالإتحاد، إلا أن الطابع الغالب على علاقتهما هو التوتر والصراع بسبب قضية الصحراء الغربية بصفة خاصة وكذلك تنافساهما على ميزان القوى بالإضافة إلى تأثيرات خارجية تحركها أطماع في المقومات الاقتصادية الضخمة التي تزخر بها منطقة المغرب العربي.

إثراء المكتبة الجامعية من خلال هذه الدراسة التي تركز على أثر العلاقات الجزائرية المغربية في توجيه الإتحاد المغاربي، وعلى اعتبار أن المراجع التي تناولت العلاقات الجزائرية المغربية غير متوفرة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية منطقة المغرب العربي وأهمية المغرب والجزائ، ثانيا باعتبارهما قطبيها وما يمكن لتجاوز الخلاف والتوتر بينهما أن يحمل تبعيات إيجابية على مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل المتغيرات الجديدة، كما أنها تحاول إبراز الآثار السلبية في بقاء الطابع التنافسي السلبي بين البلدين .

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة في الفترة الممتدة من 1988 إلى يومنا هذا مع الرجوع إلى الستينات ومر ذلك أننا اتحدنا العلاقات الجزائرية المغربية كمتغير مستقبل له انعكاس على مسار الإتحاد المغاربي لإنشائه 1989.

الإطار المكاني:

هو يركز في امتداده على الجزائر إلى غاية الضفة الأطلسية مرورا بالمغرب والصحراء الغربية مع تركيز قليل لباقي أقطار المغرب العربي بسبب طريقة تناول الحيز الزماني.

تقسيم لدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة ثلاثية من حيث عدد الفصول خاتمة يحتوي الفصل الأول التجربة التكاملية المغاربية حاولنا معالجه من خلال المبحثين، فقلنا في المبحث الأول الجذور التاريخية للمغرب العربي وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الهيكل والبناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي، بحيث تعرض الفصل الثاني إلى العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال مبحثين كذلك اتجه الأول إلى التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغاربية و سعى الثاني إلى الحدود في العلاقات الجزائرية المغاربية في الفصل الثالث ركزنا على العلاقات الجزائرية المغربية في ظل قضية الصحراء الغربية وذلك من خلال مبحثين درسنا في الأول جذور النزاع الصحراوي، والثاني حاولنا معرفة تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية .

الإطار المنهجي للدراسة:

من الصعب وغير منطقي التقيد بمنهج معين خاصة في العلوم السياسة، فأحيانا نجد أن فقرة ما، أو مبحث يعالج ويحلل بأسلوب ومنهج مغاير للفقرات الأخرى، ولتفادي هذا الإشكال، فعلى الباحث اختيار استخدام مناهج التي التمس فيها الملائم منه للإجابة على الإشكالية وهي:

المنهج التاريخي:

الاستعانة به في فهم وتطور العلاقات الجزائرية المغربية، مرورا بالعلاقات التاريخية التي جمعتها بعد التحرر من الاستعمار الفرنسي وإلى غاية الوقت الحالي وذلك بالوقوف عند أبرز الأحداث والتطورات التي عرفتها هذه العلاقات كما استخدمناه في وسط التكامل المغاربي .

المنهج المقارن:

الإستعانة به في محاولة الإطاحة بهم ما يحرك العلاقات الجزائرية والمغربية خلال فترة زمنية معينة من 1963 إلى 1988 إلى يومنا هذا والاهتمام بدراسة قضية معينة أي المقارنة بين دولتين أو أكثر.

وقد تطلب الدراسة على المقارنة الضمنية للعلاقة بين الجزائر والمغرب للتنافس على الإتحاد المغاربي.

الإطار النظري للدراسة:

نتيجة للتعقيد البير من أجل المواضيع الواقعة تحت إطار العلوم السياسية نجد من الصعب بما كان التزام بنظرية واحدة من أجل التفسير وبالنظر إلى اتسام العلاقات الجزائرية المغربية بواقعية التعامل من أجل البحث عن القوة المهنية والحفاظ على توازن القوى التي رجحت النظرية الواقعية إطارا تحليليا للموضوع.

النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

سيطرة وانتشرت في فترة ما بين الحربين العالمين كرد فعل على النظرية المثالية، تنطلق الواقية من تحليل التاريخ للوصول إلى فهم سلوكيات الدول، وتعتمد الدولة كمستوى للتحليل إذ تعتبرها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وان تضارب المصالح بين الدول هو السبب المباشر لقيام الحروب كما تقوم الواقعية على مجموعة من المفاهيم، المركزة كالبقاء، القوة، المصلحة الوطنية، ميزان القوى ويعتبرها مورغانتو من أبرز رواد المدرسة الواقعية وأما أبرز فروضها السياسية محكوم بالطبيعة الإنسانية، الصراع والحرب هما أساس العلاقات الدولية، وهناك ثلاث مصالح رئيسية للدول هي مصلحة البقاء مصلحة تعظيم القوة العسكرية، مصلحة تعظيم القوة السياسية[1].

كما أن دراستنا للتجربة التكاملية في المغرب العربي يفرض علينا التعرض لإظهارها النظرية ممثلا في الوظيفة والوظيفة الجديدة.

- ✓ **الوظيفة:**

ظهرت كرد على الظروف التي انجرت عن الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل إقامة نظام للسلم الدولي, تزعمها دافيد ميتراني الذي انطلق من مسلمات مثالية متفائلا حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات، إذا اعتمدت وساءل عقلانية ونفعية لإقامة مجتمع خالي من الحروب .

- ✓ **الوظيفة الجديدة:**

ظهرت على الانتقادات التي وجهت للوظيفة الأصلية التي تمحورت في مجمعها حول استحالة الجميع والتوحيد بين مصالح الشعوب، وكذلك صعوبة الفصل بين القضايا السياسية والفنية كمسار

[1] جيمس دورتي و روبرت بلستغراف ، النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت ن المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985)، ص 370.

التكامل تؤمر فيه وبشكل فعال الدول وليس القيادات غير السياسية، وتؤكد الوظيفة الجديدة على التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى كيادين الدنيا العليا ما يسهم في تحول سياسي بنيوي يصهر الدولة القطرية في الدول الإقليمية الجديدة [1].

وترتكز على الانتشار التكامل الإقليمي دعم النخب والفئات الفعالة في المجتمع.

إطار ألمفاهيمي للدراسة:

- ✓ **التنافس:**المقصود من هذه الدراسة وصف طابع العلاقات بين الجزائر والمغرب وقد إخترناه لأنه الأقل حدة من الصراع.
- ✓ **ميزان القوى:**يعني طريق توزيع كما هي، سواء كان توزيعها متساويا أو غير متساوي تعمل القوى المتفرقة على بقاء التفوق في حين تعمل القوى الأقل نفوذا على أخذ الحيطة إزاء نمو دولة أو مجموعة من الدول بشكل قد يهدد مصالحها وقيمها العليا.
- ✓ **التكامل:** هو عملية تسعى إلى تعزيز الروابط بين مجموعة من الدول، والوصول بأقطارها إلى التجانس والتماسك نحو مجتمعها إلى مجتمع واحد أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ✓ **الوحدة:**يطلق مصطلح الوحدة عندما تصل الوحدات إلى الذوبان في إطار واحد أين تشمل الوحدة كل المجالات.
- ✓ **حق تغير المصير**: ويبقى إعطاء الشعوب المستعمرة حق في اختيار مصيرها، وهو حق تشرعه المواثيق الدولية، وقد يعني دعوا الحكم للشعب، غير أن الإشكالية التي تطرح في عدة حالات منها حالة الصحراء الغربية هو من هو الشعب؟

صعوبات البحث:

إن من أهم الصعوبات التي تعترض الباحثين هي قلة المراجع وصعوبة جع المادة البحث بحيث أن الحصول عليها لم يكن سهل خاصة فترة 1994 غلق الحدود وقلة الكتاب الجزائريين الكاتبين في هذه الفترة و إن وجدت فإنها ينقص عليها طابع الموضوعية (من طرف المغاربة).

[1] نفس المرجع ، ص 395

الفصل الأول
التجربة التكاملية المغاربية

تمهيد:

قد تلجأ الدول من أجل زيادة قوتها على مستوى الساحة الدولة إلى إقامة تكتلات وأحلاف سواءا لأصحاب إقليمها أو على المستوى الدولي وذات طبيعة مختلفة كالتكتلات الاقتصادية أو العسكرية والملاحظة أن التغيرات التي أفرزتها تطورات وسائل التكنولوجيا والاتصال وزيادة التعقد والترابط في المسرح الدولي بسب العولمة قد صنفها بشكل كبير نحو منحى تشكيل التكتلات والأحلاف.

ويعرف التكتل على أنه اتحاد مجموعة من الدول في إطار اتفاقيات ومعاهدات ينتج عنها الالتزامات وواجباتي عليها سواء بعضها البعض أو اتجاه عيرها من الدول الأخرى.

وباعتبارها المحرك الأساسي للتكتلات فهي المتغير المباشر والمسؤول عن مدى نجاح واستمرار فعالية هذا التكتل أو الفشل تبعا للقوة النسبية لكل دولة عضو فيه.

وباعتبار الاتحاد المغاربة نوعا من التكتل الإقليمي فمن الطبيعي أن يتأثر بطبيعة العلاقات بين فواعله وهو ما سنعالجه في هذا الفصل من خلال تطرقنا لكيفية تأثير طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية التنافسية على الاتحاد المغاربي.

فلذلك خصصنا مبحثين تناولنا في الأول الجذور التكاملية المغربية والثاني الهيكل والبناء المؤسساتي للاتحاد المغرب العربي، وبعد ذلك الأهداف وإنجازات اتحاد المغرب العربي ومراحل تأسيسه .

المبحث الأول : الجذور التاريخية للمغرب العربي .

لقد عرف الاتحاد المغاربي تطورات من قبل النشأة وحتى يومنا هذا كثيرة عبر الحقبة الزمنية وشهد خلالها تغيرات كثيرة في المفاهيم من قبل النشأة إلى النشأة إلى ما بعد النشأة وكله يأتي تحت تأثير المتغيرات الدولية .

المطلب الأول : نشأت اتحاد المغرب العربي

ترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، فالفكرة تأسيس في القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد[1].

كانت الانطلاقة الأولى بظهور حركات شبابية الأقطار المغرب العربي حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907، وحركة الشباب الجزائري سنة 1914، وحركة الشباب المغربي سنة 1919، ومع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرير الوطني، إذا تم تأسيس حزب الدستور التونسي سنة 1920، ونجم شمال إفريقيا سنة 1926، وحزب الاستقلال المغربي سنة 1943، وكان الهدف من هذه الحركات السياسية النضالية هو محاربة الاحتلال الأجنبي، وإنشاء مغرب عربي كبير، كما وقد برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال من خلال مشاركة في مناسبات وتظاهرات كثيرة، ولعل أبرزها هو مؤتمر (بروكسل)، المنعقد ما بين 10و1927/02/15، والذي ترأسه "مصالي الحاج" ،ومجموعة من السياسيين من تونس والجزائر والمغرب، وقد أكد هذا المؤتمر على ضرورة النضال الموحد من أجل الاستقلال لشعوب شمال إفريقيا، ليكون هذا من التوصيات التي خلص إليها هذا المؤتمر .

وانبثقت فيها بعد عن حزب شمال إفريقيا لجنة الدفاع عن الحربة في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المغربية، وهناك من يرجع الفضل إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا في بلورة الفكرة الوحيدة والإقرار بمبادرة المصالحة بالاستقلال التام للدول الثلاث، فحسب قانونها الأساسي لسنة 1928، فان من أهم أهدافها تمتين روابط المودة و التضامن بين شمال إفريقيا[2] .

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية (عناب ة دار العلوم و النشر و التوزيع، 2004)، ص 15.

[2] عبد لوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بن حسابات السياسة و حكومات الشارع (الجزائر، دار لطلبة، 2010)، ص 12.

ومع مطلع الثلاثينات أصبحت فكرة وحدة المغرب العربي أحد الموجهات الرئيسة في نشاط الحركة الوطنية، فمثلا ظهرت بتونس سنة 1936، جمعية "شمال إفريقيا"والتي تنص على الاعتراف بوحدة شمال إفريقيا وعدم قابليته للتجزئة، وأنه وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه.

وقد تأسست بعد ذلك لجنة مغاربية سميت "لجنة تحرير المغرب العربي"، أسندت قيادتها لزعيم الثورة في المغرب الأقصى (عبد الكريم الخطابي)[1]، وفي هذا الأساس أعطت هذه الهيكلة الجديدة للعمل المغاربي ثمارها في أواخر الأربعينيات لمسيرة الكفاح المغاربي المشترك، وهذا ما جسدته المجهودات المغاربية بين الحركات السياسية المغاربية المختلفة ليتعمق أكثر من خلال النضال المشترك .

وقد امتد العمل والتنسيق بين هذه الحركات إلى الميدان العسكري وتم ذلك بين جيش التحرير والمغرب، وجبهة التحرير الجزائري بعد سنة 1954.

تحققت الرغبة في العمل الوحدوي المغاربي بعد ذلك بانعقاد مؤتمر طنجة سنة 1958 بالمغرب الأقصى، والذي حضره قادة من حزب الاستقلال الحاكم في المغرب وحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس وأعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية[2].

وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية من الأقطاب الثلاث باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار، وكان من بين أهداف المؤتمر هو تمتين التضامن بين الأقطار الثلاث، وأيضا أثارت القضية وجود القوات المسلحة الفرنسية والمطالبة بجلائها عن هذه الأقطار والتنديد بمساعدة الدول الغربية للاستعمار الفرنسي وهذا كهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الشرقية والذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه بداية من شهر أوت 1957، وقد اعتبرهم هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية ودفعة قوية لبلدان المغرب العربي لبناء صرح مغرب عربي قوي وقد خلص ختام نقشاته إلى:[3]

---

[1] عبد الوهاب بن خلف، مرجع نفسه، ص 13.

[2] صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصاد و المعوقات ما بين 2007/1989، (الأردن: دار السلام للنشر و التوزيع، 2011)، ص 127.

[3] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005م، ص 24.

1- تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي، منبثق عن المجالس الوطنية المحلية لتونس والمغرب وعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

2- ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الضرورة لذلك بين المسؤولين لمجلس الأقطار الثلاث .

3- تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ توصيات المؤتمر.

ومنه فان وحدة المغرب العربي قبل 1962 كانت تفي وحدة العمل النضالي ضد الاستعمار وليس وحدة المصير. وهذا ما جعله يتراجع، والدول بدأت تفهم الوحدة بشكل آخر واختارت لها مداخل جديدة غير تلك المتفق عليها.

وهذا ما عكست محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك بدئ من1964، ويجدر هنا الإشارة إلى مراحل التعاون الوحدوي على امتدادها ما بين 1964/1981وهي ثلاث مراحل:

1 – التعاون القطاعي ما بين 1964/1967:

ونرى هنا طبيعة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي، وامتداد هذه الصيغة من 1968إلى 1975.

وانعقدت المفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق انتقلت التجربة ابتداء من 1975،إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية[1].

وجاء في ندوة الجزائر عام 1975، مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها في رواج إنتاجها.

2 – مرحلة تجميد المؤسسات المغاربية مابين 1965إلى 1982 :

في هذه المرحلة جمدت كل المؤسسات المشتركة والاستشارية. ولم ينعقد أي مؤتمر وزراء مند عام 1965، وكان يجب الانتظار إلى غاية عام 1983، لإعادة بعث الحوار بين البلدان المغاربية بهدف البناء المغاربي[2] .

[1] مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 25

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 148.

3 – مرحلة الوفاق المغاربي مابين 1983إلى 1988 :

تعتبر سنة 1987 سنة الوفاق العام بين دول المغرب العربي، لكن جذور هذا الوفاق تعود إلى أبعد من ذلك وهذا حسب الأطراف المعنية، ونذكر منها التصالح التونسي الليبي والتصالح المغربي الجزائري عام1983، وبهذا تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية، فكانت قمة "زرالدة الجزائرية" التاريخية المنعقدة في 1988/06/10 التي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية الخمسة وأعلنت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي وتقرر بهذا تشكيل لجنة سياسية مغاربية للعمل[1].

وقد اجتمعت فعلا في شهر جويلية 1988 بالجزائر وشكلت خمس مجموعات عمل في جانفي 1989، اجتمعت هذه اللجنة لإعداد مشاريع المعاهدة، وذلك قصد التحضير للقمة المغاربية في الرباط ومن نفس السنة، وفي السابع عشر من شهر فبراير 1989 أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي (أنظر الملحق1)، والتي بموجبها أسس إتحاد بمسمى (اتحاد المغرب العربي) وهذا في الواقع خطوة هامة وإنجاز ضخم وبعد تعبير صادق عن تغيير في الاتجاهات[2].

وتجدر بنا الإشارة إلى الأسباب التي وقعت إلى بروز الإتحاد:

- عودة العلاقات الديبلوماسية المغربية الجزائرية بعد القطبية التي دامت 14سنة.
- الشعور بمرارة واقع الغرفة والخلافات ما أظهر الحاجة إلى ضرورة التوحيد التقارب بين دول المغرب العربي.
- الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرق والغرب بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي.
- التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار استفتاء بإشراف أممي، وجرى التفاوض على هذا طيلة 1988–1990.
- فشل سياسات المحاور الثنائية خاصة بعد التجربة ما بين المغرب وليبيا ما أدى إلى أضعاف الأطراف[3].

---

[1] جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

[3] المرجع نفسه , ص 22.

المطلب الثاني: أهداف و إنجازات إتحاد المغرب العربي

أولا: أهدف إتحاد المغرب العربي

1- الأهداف السياسية:

وتتحدد في تحسين أوامر الأخوة التي ترتبط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها لبعض. وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات المغرب العربي والدفاع عن حقوقها.

إن السعي لهذه الأهداف يساعد من جهة على درء أي مخاطر تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى إشاعة الانقسام وتمزيق الاتحاد[1].

2- الأهداف الأمنية الدفاعية:

وتتجسد في مساهمة الدول الأعضاء (أنظر ملحق2)، في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف. وبالتالي أي اعتداء على إحدى دولة يعتبر بمثابة اعتداء على جميع الدول المقاربة كما نصت المادة الرابعة عشر ونصف المادة الخامسة عشر على حماية أمن النظام الحاكمة أين تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن وحرمة تراب أي منها، أو نظام منها السياسي[2].

ولتحقيق ذلك تقوم الدول بتنسيق تعاونها في ميادين الدفاع.

3- الأهداف الاقتصادية:

من خلال العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأفراد والسلع ورأس المال بين هذه الدول، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية عبر إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد تشمل كل القطاعات مع إصدار التشريعات اللزمة[3].

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، إتحاد المغرب العربي الطموح و الواقع، (في المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر، 1988)، ص 32.

[2] مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص 93.

[3] المرجع نفسه,ص 94.

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية ستحقق بشكل كبير الأعباء الاقتصادية التي يتحملها كل قطر لوحده وكذا التخلص من التبعية الاقتصادية العالمة، بالإضافة إلى أن تقرير المبادلات داخل الاتحاد سيعود بالقائدة على الشعوب الشقيقة.

يهدف الاتحاد المغاربي إلى: [1]

- تمتين أوامر الإخوة التي ترتبط الدول الإضاءة وشعوبها بعضها البعض.
- تحقيق التقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج السياسة المشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

أ- في الميدان الدولي:

تحقيق الوفاق بين الدولة الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

ب- في ميدان الدفاع:

صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

ج- في الميدان الاقتصادي:

تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء اتخاذ مايلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

د- في الميدان الثقافي:

---

[1] الندوة المغربية حول تطوير التصنيع المحلي لمعدات الطاقات المتجددة و الموفرة للطاقة بدول إتحاد المغرب العربي، 4-5/12/2015، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.
تاريخ الإطلاع: 13/04/2016 14:45 http://www.maghrebanabe.org/ar/org.sec.ofn

إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام,
السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتجادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

4- الأهداف الثقافية:

يرمي إنشاء اتحاد المغرب العربي على هذا الصعيد إلى تمتين أوامر الأخوة والروابط القومية والدينية والتاريخية بين الشعوب بالمنطقة المغاربية من خلال تطوير التعليم على اختلاف مستوياته، وتبادل البعثات الطلابية وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية المشتركة[1].

ثانيا: إنجازات إتحاد المغرب العربي:

لقد حققت بلدان المغرب العربي الكبير تطورا ملموسا على درب العمل الشامل بإعلانها عن معاهدات إنشاء الاتحاد بتحقيقها لعدة إنجازات يمكن تقسيمها إلى:

1- الإنجازات الميدانية:

تعتبر قليلة وتكاد تنعدم إذا ما قرنت بالإمكانيات المادية والبشرية الهائلة تتوفر عليها الأقطار المغاربية الخمسة. وسنكتفي بذكر بعض المشاريع لميدانية لاتحاد المغرب العربي[2]:

1-1 النقل: طبقا لما جاء في قرار اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب المتمثل في إنشاء اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات فإنها كلفت بـ:

- تشجيع ودعم وتنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في أقطار المغرب العربي.
- السعي إلى توحيد القوانين المتعلقة بالنقل والمواصلات ومباشرة بعد هذا تم وضع هياكل في ميدان النقل البحري مثلا السكريتارية الدائمة في ميدان النقل البحري والبري والجوي، واللجنة المغاربية لتنسيق البريد والمواصلات.

[1] المرجع السابق، ص 94.

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 68.

- يوجد أيضا أهم مشروع وهو مشروع طريق الوحدة المغاربية السيار الذي يفوق طوله 629كلم، ويمتد من الحدود الليبية المصرية ليصل إلى العاصمة الموريتانية نواكشط.

- كما يوجد مشروع شبكة الطرق المغاربية الضخمة الذي يربط أقطار المغرب العربي الكبير[1].

1-2 الزراعة: إن اهتمام التجربة التكاملية المغاربية بالقطاع الزراعي سيدعم حتما النسبة التحتية لإتحاد المغرب العربي الكبير علما أن نجاح أية عملية تنموية يتحدد بمدى نجاح القطاع الزراعي، ولهذا نذكر بعض الإنجازات المغاربية في هذا المجال:

- التوقيع على اتفاقية تخص تبادل المنتوجات الفلاحية بين أقطار المغرب العربي أثناء انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد بالجزائر أيام 23-22-1990/07/21. تمت المصادقة عليها بالجزائر، وتونس، وليبيا والمغرب إلا أن نسبة المبادلات ضعيفة إلى غاية 2010 بالنظر إلى جهود مؤسسات الاتحاد المغاربي.

- التوقيع على إتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين الأقطار للمغرب العربي بمدينة الجزائر في 1990، والتي تهدف إلى منع دخول وانتشار الأفاق والأمراض الضارة بالزراعة[2] وتسعى إلى نجاح هذه العملية بتبادل النظم المعمول بها في هذا المجال.

وقد تمت المصادقة النهائية على اتفاقية الحجر الزراعي من قبل أقطر الاتحاد في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة بالجزائر وفي نفس الوقت تحت المصادقة على إتفاقية تبادل المنتوجات الفلاحية.

1-3 الصناعة: استطاعت أقطار المغرب العربي أن تنجز الكثير بداية في 1988 إذ:

- تم التوقيع على الاتفاقيات التكاملية و رسم ملامح إستراتيجية تنموية مشتركة.

- إنشاء مصنعين كبيرين في مناطق الشريط الحدودي، ويتعلق بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف، "شركة ساكمو"، ومصنع الاسمنت الأبيض بقريته وشركة "سوناسيت" والذي تم فتح في 1988/01/16.

- مشروع جديد البناء المغاربي الصناعي ومشروع الأنابيب الفولاذية، ودراسة تنتظر التجسيد الميداني.

---

[1] نفس المرجع، ص 92.

[2] المرجع نفسه، ص 93.

- مشروع السكة الحديدة بين تونس وليبيا.

1-4 الاستثمار: تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الجزائر 1990/07/23 من قبل وزراء أقطار المغرب العربي، وقد جاء في بنودها:

- عمل الأطراف المتعاقدة على توفير الإمكانيات الضرورية لاستثمار رأس مال وفقا لطبيعة الاستثمار وهذا من خلال إصدار الترخيص والموافقات اللزمة لقيام الاستثما، تحويل رأس المال وعوائده من قبل المستثمر وتسوية النزاعات التي قد تنشب بين الأطراف المتعاقدة بطريقة سلمية[1].
- أما المصادقة النهائية على هذه الاتفاقية فهي في نفس التواريخ المصادقة على اتفاقية الأولى والثانية، وبهذا تكون قد دخلت حيز التنفيذ لتكون بذلك إطار جيد لمختلف الاستثمارات في كفة الميادين في جميع أقطار المغرب العربي.

1-5 الميدان الضريبي: في 1990/07/23 تم التوقيع على اتفاقية الازدواج الضريبي التي تشجع التعاون المتبادل في ميدان الضرائب. ويتم توظيف الضريبة على مداخيل الأملاك العقارية، بتوقيعها هيأت الانطلاق للتعاون المغاربي المالي وفق أسس و معالم واضحة، ولتدعيم هذا تم توقيع على مجموعة من القرارات الاتفاقية منها:

- بروتكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.50% بين دول الإتحاد والموقع في 1994/04/02[2].
- اتفاق بشأن لجنة مغاربية لتأمين و إعادة التأمين في 1992/04/02.
- قرار اعتماد قواعد وحدة جمركية بين الدول الاتحاد المغربي في 1990/07/23.
- اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية في 1994/04/02.

2- الانجازات المؤسساتية:

وتتلخص الإنجازات المؤسساتية للاتحاد المغاربي في:

---

[1] علي ربيع، العلاقات الجزائرية العربية دراسة قائمة لتفاعل و طبيعة العلاقات من 1999 إلى 2005، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011، ص 167.

[2] مرجع سابق، ص 168.

2-1 مجلس الرئاسة: يتألف من رؤساء الدول المغاربية. تكون رئاسته بصورة دورية من قبل أحد الرؤساء الأعضاء.

تتخذ فيه القرارات بالإجماع، وهو الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرار وفترة الرئاسة فيه هي ستة أشهر[1].

أما دوراته العادية فتنعقد مرة واحدة في السنة كما له الحق في عقد دورات استثنائية، من بين الدورات التي عقدها مجلس الرئاسة:[2]

- الدورة الأولى بمراكش في 1989/02/17.
- الدورة الثانية بتونس بين 21 إلى 1990/01/23.
- الدورة الثالثة فكانت بليبيا يومي 09-1991/03/10.
- الدورة الرابعة بالمغرب أيام 15-1991/09/16. وتليها الدورة الخامسة بموريتانيا في 10-1992/11/11.
- عقد آ خر قمة مغاربية في العاصمة التونسية يومية 03-1994/04/04.

كل هذه الدورات والاجتماعات كانت تعالج القضايا الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتجربة الوحدوية في المغرب العربي، وكذا تشجيع مشاريع التنمية المشتركة في جميع المجالات.

أما في ما يخص العلاقات الخارجية بالاتحاد فيبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الأولية ويتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والإفريقية والتجمعات الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية الأوروبية والتجمعات الاخرى[3].

2-2 مجلس وزراء الخارجية: وهو بمثابة الفرع التنفيذي، وبأتي من حيث الأهمية بعد مجلس الرئاسة، ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للاتحاد في الفترات من بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق

[1] عبد الوهاب بن خلف، مرجع سابق، ص 71.

[2] المرجع نفسه، ص 72.

[3] جمال عبد الناصر, مرجع نفسه,ص133.

اجتماعاته المتكررة التي تنعقد في فترات متقاربة خلال السنة وباعتباره أداة ربط بين مجلس الرئاسة وبقية أجهزة الاتحاد فقد عقد الكثير من الاجتماعات فهو إلى غاية نوفمبر 2007 عقد 27 دورة عادية وثلاث استثنائية توجت كلها بمحاضر اجتماعية ماعدا الدورة الواحدة والعشرين المنعقدة بالجزائر في 21-2003/12/22. وهي الدورة التي سلمت فيها الجزائر الرئاسة لليبيا في 1995، دون عقد القمة السابعة.[1]

2-3 لجنة المتابعة: هي جهاز سياسي بتكون من كتاب الدولة، المعينين في حكومات أقطار المغرب العربي. تختص بمتابعة أجهزة الاتحاد وتطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي. تعقد خمس دورات عادية خلال فترة رئاسية بصفة دورية في كل قطر من أقطار المغرب العربي وفقا للنظام الداخلي وتقلصت هذه الدورات لتصيح ثلاث دورات في السنة وإلى غاية شهر نوفمبر 2007 عقدت 44 دورة إضافية إلى دورتين خاصتين ودورة خاصة للتحضير لاجتماع 5+5 عالجت من خلالها:[2]

- إعداد مشروع يتعلق بعلاقة الاتحاد بالتنظيمات الجهوية الأخرى.
- إعداد التقرير عن المديرية المغاربية وعرضها على مجلس الوزراء.
- التحضيرات لأشغال مجلس الرئاسة.
- برمجة اللقاءات القطاعية التي لم يتسم عقدها خلال السنوات الأربع الأخيرة وتحييز اجتماع مجلس وزراء إتحاد المغرب العربي، وتوالت هذه الدورات إلى غاية 2007.

2-4 اللجان الوزارية المختصة: تلعب دور الاستهان به في عملية التنمية الشاملة التي يسعى الاتحاد المغاربي إلى تحقيقها و تشمل هذه اللجان 04 مجالات هي: [3]

أ) لجان الأمن الغذائي:

التي تهتم بقطاعات الفلاحة، الثورة الحيوانية، المائية، الغابات، وتجارة المواد الغذائية البيئة ومؤسسات الدعم الفلاحي التي تتكون من وزراء الفلاحة في أقطار المغرب العربي.

ب) لجنة الاقتصاد و المال:

[1] جمال عبد الناصر, مرجع نفسه,ص.134.

[2] صبيحة ,بوخوش,مرجع سابق,ص132.

[3] مرجع نفسه,ص,133.

وتتبعها المجالس الوزارية القطاعية، كمجلس وزراء والنقد، مجلس وزراء الطاقة والمعادن، مجلس وزراء الصناعة ومجلس وزراء التجارة.

ج) لجنة البيئة الأساسية

وتتمثل في وزرات البريد والمواصلات، مجلس النقل، مجلس وزراء الإسكان والعمران ومجلس التجهيز والأشغال العمومية.

د) لجنة الموارد البشرية:

وتهتم بميادين التعليم، الثقافة، الإعلام والتكوين، البحث العلمي، الشؤون الاجتماعية الإقامة ونقل الموارد البشرية وغيرها من القضايا[1].

تتلخص مهمة هذه اللجان في نقطتين أولهما مساندة لجنة المتابعة والإشراف وتقديم الاقتراحات. أما الثانية فترتبط بالانجازات المختلفة التي تحققها التجربة الوحدوية في المغرب العربي.

2-5 الأمانة العامة: وتتشكل من ممثل عن كل دولة عضو وتمت المصادقة على مهام الأمانة للاتحاد المغربي ونظامها الأساسي يوم 1990/07/23 بالجزائر مع إقرار مقرها بالرباط. تنحصر مهامها في: [2]

- التجهيز المختلف لنشاطات مجلس الشؤون وأجهزته.
- حقت المستندات والوثائق الرسمية لهياكل إتحاد المغرب العربي بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في نطاقه[3].
- إعادة مشروع الميزانية و لسهر على تنفيذها.
- الإشراف على وضع القرارات المصرية بالاتحاد.
- ترجمة القرارات الأساسية الكبرى الصادرة عن المجلس المغاربي الأعلى إلى مشاريع مضبوطة تتولى الأمانة دراساتها.

3- الانجازات الثقافية:

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 76.

[2] جمل عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 185.

[3] زايد عبد الله مصباح,المرجع السابق,ص33 .

لقد أولت الأقطار المغرب العربي عناية خاصة بالجانب الثقافي من خلال إقامة الندوات الفكرية، والمهرجانات الفنية، والفرض منها هو خلق تفكير وحدوي مغاربي.

لقد تجسدت إنجازات الاتحاد المغاربي في هذا الجانب من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الاتحادية وهي[1]:

3-1 جامعة المغرب العربي: أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثانية في 1991/07/23، تتمتع بالشخصية القانونية التي تغطي لها الحق في لدخول مع غيرها من المؤسسات العلمية واتفاقات تعاون، كما أن لها ميزتها المستقلة ومقرها بمدينة طرابلس.

3-2 الأكاديمية المغاربية للعلوم: أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد المغاربي في دورته الثانية التي كانت بالجزائر بناء على اقتراح من اللجنة الوزارية المتخصصة والمكلفة بالموارد البشرية للاتحاد المغاربي. مقرها الرئيسي بمدينة طرابلس مع توزيع نشاطها على بلدان المغرب العربي بصفة متوازية بين بلداتها.

3-3 اتفاقية التعاون الثقافي بين إتحاد المغرب العربي: من أجل تجسيد هذا التعاون وقعت اتفاقية بمدينة "نواكشط" في 11 نوفمبر 1992 التي جاء فيها تكريس التعاون والتنسيق بين الدول الاتحاد المغاربي في السياسات والمواقف الدولية، ومواجهة المخططات التغريبية والثقافات المائعة التي تهدم القيم الحضاري لشعوب المغرب العربي.

3-4 جائزة المغرب العربي: قد تم تخصيص هذه الجائزة لأحسن انتاجات إبداعية وتدعى بجائزة "المغرب العربي للإبداع الثقافي". وافق عليها وزراء الخارجية لدول الاتحاد المجتمعون بمدينة نواكشط بتاريخ 11 نوفمبر 1992. على أن يتم منح هذه الجائزة مرة واحدة كل سنة. وقد أوكل تجهيز ومتابعة إجراءات هذه الجائزة إلى أمانة الاتحاد بالإضافة إلى التفريق بالعمل الفائز والترويج به[2].

ونلاحظ أن مؤسسات التجربة التكاملية في المغرب العربي بامكانها تحقيق التكامل الشامل السياسي، الاقتصادي الثقافي والتنسيق بين المشاريع القطرية إذا ما توفرت الإرادات السياسية للنظم المغاربية.

[1] علي ربيع، المرجع السابق، ص 168.

[2] مرجع نفسه، ص 169.

هيكلة الأمانة العامة[1]

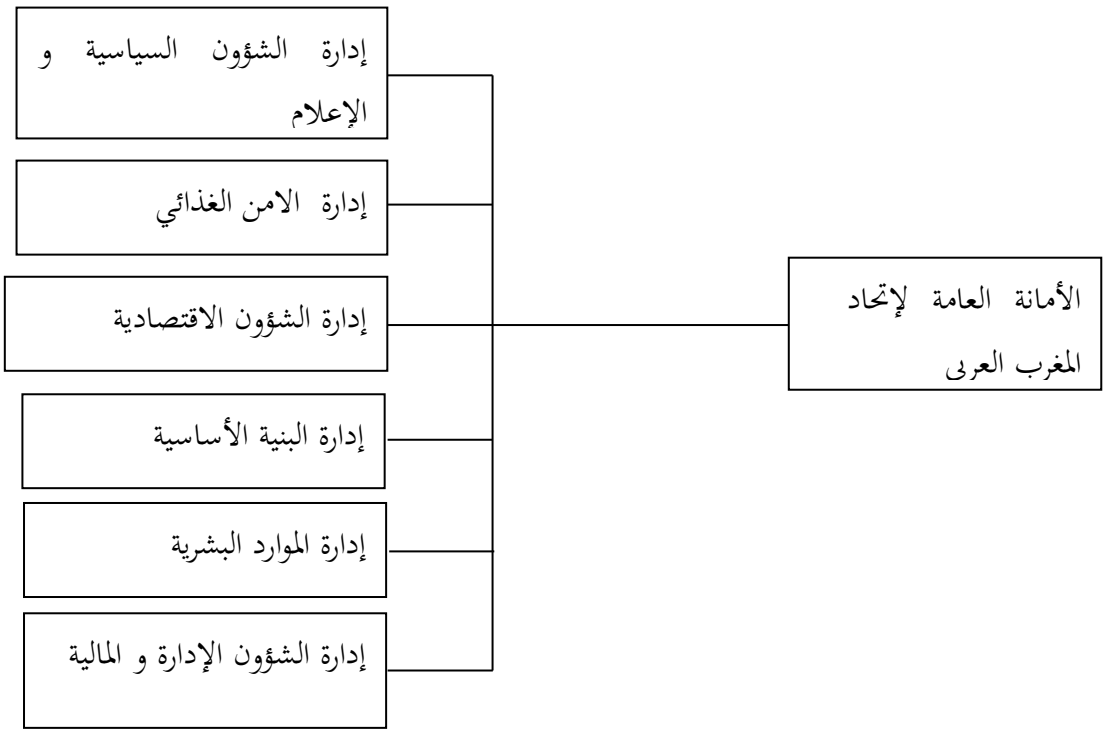

[1] الندوة المغاربية حول تطوير التصنيع المحلي لمعدات الطاقات المتجددة و الموفرة للطاقة بدول اتحد المغرب العربي، 4-5/12/20015، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.
تاريخ الإطلاع 13/04/2016، 14:45، http://www.maghrabarab.org/ar/org-sec.chm

المطلب الثالث: العراقيل التي واجهت إتحاد المغرب العربي

لقد شهد إتحاد المغرب العربي تعثرا واضحا في نشاطاته منذ البداية وهو ما أكدته التقارير المهتمة بمتابعة الأزمات العربية، ومن ابرز مظاهر هذا التعثر التقهقر على مستوى الانجازات فقد ظلت الاتفاقيات المبرمة مجرد أقوال لم تصل إلى مستوى التنفيذ، وهو ما يعيل مظهرا من مزاهر العجز عن تحقيق أهداف التي رسمتها معاهدة الإنشاء.

كما يعاني اتحاد المغرب العربي حالة جهود على صعيد النشاط المؤسسي الذي يظهر جليا في متابعة نشاط مجلس الإتحاد فهو لم يعقد أي دورة عادية أو طارئة منذ التسعينيات، وحتى الدورات العادية ليست التي عقدها لم تحن غالبيتها بالحضور الكامل لقادة المغرب العربي. وتتجلى أهم العوامل التي أدت إلى هذا الركوب في: [1]

أولا: عوامل سياسية

وتنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية

1- العوامل الداخلية: وتتعلق بدول الاتحاد والعلاقات البيئية والأزمات داخل الاتحاد وتتمثل في:

- دخول الجزائر في مرحلة الصراع بين النظام والمعارضة الإسلامية الأصولية، وقد كان لذلك أثر كبير في إبطاء وثيرة مجالس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي التي مصدر القرار الرئيسي. وبالتالي إبطاء مركبة الوحدة المغاربية.
- بروز أزمة "لوكري" بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي تطورت إلى فرض عقوبات على ليبيا عام 1992، بسبب اكتفاء الأنظمة على أنفسها كل مشكلاتها الداخلية.
- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية مع عام 1995 نتيجة لتجديد الخلافات بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغاربي، حيث

[1] توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل"دراسات تاريخية سياسية ، دمشق" (من منشورات اتحاد الكتاب العربي, 2006) .ص 23.

طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقعها إزاء الصحراء الغربية[1].

- كما أن أسباب تعثر الاتحاد المغاربي رفض ليبيا المشاركة في الاجتماعات الوزارية.
- اختلاف وجهات النظر يتعلق بمسألة توسيع عضوية الاتحاد. وفي هذا الصدد دعت كل من ليبيا والجزائر مصر للانضمام إلى الاتحاد المغرب العربي التي تقدمت بهذا الطلب إلا أنها لم تحظ بالموافقة ما بين اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد في مسألة توسيع العضوية.

2- **العوامل الخارجية:** وهنا نتحدث عن المتغيرات الإقليمية والدولية النابعة من خارج نطاق الاتحاد العربي.

و قد جاءت أزمة الخليج لتبين التنوع الكبير في المواقف المختلفة للدول المغاربية الخمس بل والمتعارضة أحيانا حيال التدخل العسكري في الكويت وخاصة بعد التدخل الغربي في الأزمة ومسعى كل من الكويت والسعودية لتدويل الأزمة عن طريق طلب تدخل قوات أجنبية كل هذه الأزمة[2].

ثانيا: العوامل الاقتصادية:

لم تنح محاولات الدول المغاربية في بناء متكامل موحد و هذا راجع لما يلي:

1- التبعية الاقتصادية:

و تتمثل في تبعية البلدان المغاربية ماليا واقتصاديا للبلدان المتقدمة، وكذا الروابط الاقتصادية بين المركز والمحيط المغاربي خلال مرحلة الاستعمار كل هذا كان لصالح الدول المتقدمة التي ليس في مصلحتها أن تتشكل كتلة اقتصادية مغاربية منسجمة وقوية. وهذه التبعية الاقتصادية للبلدان المغاربية تمخض عنها العجز الهيكلي في ميزانها التجاري والمديونية المعوقة والخانقة باستثناء ليبيا[3].

2- الإحتلال الاقتصادي الهيكلي:

[1] عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط 1 , 96ص 360.

[2] عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق، ص 361.

[3] مرجع نفسه ، ص 362.

ويعني إختلال الهياكل الإنتاجية الزراعية والصناعية، وهياكل التبادل التجاري وكذا الهياكل المالية للمنطقة، وبذلك تتعرض إمكانيات التنمية المغاربية للخطر.

3- غياب التنسيق في السياسات الصناعية:

ويمثل غياب التنسيق في الاستثمارات بين البلدان الأعضاء خسارة كبيرة لمجهودات التصنيع، مايصاحب ذلك من منافسة مضرة، ويظهر أن إنجاز المخططات ليس له طابع علمي إذ لها أهداف كمية بالأساس، التي لم تنجز أبدا كما أن غياب التنسيق في هياكل البلدان المغاربية يستدعي منها اللجوء للآليات الغربية ما يعلق بشكل كبير تقاربها من بعضها البعض.

4- تقليد الغرب:

وهذا من ناحية التقليد للمعارف والآليات إذ تأثرت البلدان المغاربية بتبار حرية التبادل وتأسيس إتحاد جمركي الذي اعتبر كهدف في اتفاقية الإتحاد الاقتصادي العربي عام 1957م، وفي اتفاق السوق العربية المشتركة عام 1994 في المشرق في إطار جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها البلدان المغاربية، وهذا ما بين محدودية محاولات التكامل الاقتصادي الجهوي، وكما يظهر تقليد المغاربة للغرب في الصناعة فبدلا من استخلاص التجارب من البلدان المتقدمة بتجنب أخطاء التصنيع الفوضوي نجدها قد لجأت إلى التجارب نفسها بعناصر سياستها الصناعية مالا يتلاءم أصلا مع الظروف السوسيواقتصادية المغاربية، لذلك أقامت الدول المغاربة اتحادها بوحدات للحديد والصلب وإتخذت من هذه الصناعة رمز للاستقلال الاقتصادي، وكذلك في الوقت الذي تراجع فيه الدول الغربية الرأسمالية بعين عناصر أنماطها التصنيعية لأسباب لبيئة اجتماعية اقتصادية، وفي الوقت الذي تسترجع فيها الوعي بأزماتها نجد البلدان المغاربية المتخلفة تأخذ بذلك النوع من التصنيع عوض البحث عنه نمط حضاري أخر وتنمية اقتصادية أخرى[1].

5- صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتكامل:

وهذا من خلال العوامل التي عرقلت تطبيق الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الوحدوية.

6- العوامل غير الاقتصادية:

[1] عبد الحميد إبراهيمي , مرجع نفسه، ص 363.

ويرجع أيضا إخفاق الاتحاد المغاربي إلى عوامل سوسيوثقافية سياسية، فالإرادة السياسية تبقى المحدد الأساسي في بناء مجال جهوي متعدد الوطنيات وغياب الإرادة السياسية في البلدان المغاربية قد ساهم في هذا الإحقاق[1].

وعلى أية حال يظهر أن تجارب التكامل الاقتصادي التي حاول المغاربة تحقيقها قد باءت بالفشل.

[1] مرجع نفسه، ص 362.

المبحث الثاني: الهيكل و البناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي.

إن لكل منظمة أو مؤسسة مهما كان نوعها ومهما بلغت درجة تأثيرها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى العلمي لتمر بمراحل تتأثر بها أثناء إنشائها فإتحاد المغرب العربي باعتبارها إحدى المنظمات القارية مرت بمخاض عسير أثناء تشكله وبالخصوص عند تأسيس الهيكل أو البناء المؤسساتي لتنظيم العمل بين هذه الدول ومن خلال هذا سنتطرق إلى مراحل الأساسية لإنشاء إتحاد المغرب العربي.

المطلب الأول: بوادر و مراحل تأسيس الاتحاد المغرب العربي

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 1958/30/28م والذي ضم ممثلين عن الأحزاب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجهة التحرير الوطني الجزائري.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الرابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان حرية الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليباي و الجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/06/10.

إصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكون لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي[1].

أعلن عن قيام إتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب، الجزائر، و تونس و ليبيا و موريتانيا، و اعتبارا من تاريخ 1مارس 1989 أصبح الاتحاد ساري المفعول.

و كانت المغرب أول من تولت رئاسة الاتحاد التي تدوم مدتها ستة أشهر و بدورها استضافت تونس يوم 17 فبراير 1990 أول قمة الاتحاد المغرب العربي.

وتميزت بعدة قرارات تخص منظمة الأمانة العامة و توسيع المجلس الاستشاري إضافة إلى تبني المؤسسات الأولى للاتحاد كما استضافت الجزائر القمة الثانية.

[1] مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 162.

يوم 22 يوليو من نفس السنة و شهدت هذه القمة تبني الاتفاقيات التي وضعتها اللجان الوزارية[1].

وتمثلت أهم تلك الاتفاقيات في تعديل القانون الداخلي للمجلس الاستشاري إلى جانب إرساء مؤسسات الاتحاد، كما تم تكريس هذه القمة لوضع إستراتيجية اقتصادية على المدى الطويل.

أما القمة الثالثة لاتخاذ المغرب العربي فقد انعقدت في رأس لا توف (ليبيا) بتاريخ: 10 مارس 1991 حيث تم تبني العديد من الاتفاقيات وفي يوم 15 أكتوبر من نفس السنة استقبلت مدينة الدار البيضاء (المغرب) الزعماء المغاربة في إطار القمة الرابعة لاتحاد المغرب العربي حيث تقرر تحديد مقرات المؤسسات التي تم إحداثها وفي يوم 10 نوفمبر 1992 استضافت نواقشط (موريتانيا) القمة الخامسة للاتحاد وانطلاقا من تاريخ 10 يناير 1993 تولت تونس رئاسة اتحاد المغرب العربي لمدة سنة و ذلك عملا بالتعديلات التي[2] تم إدخالها على جنوب الاتفاق الخاص بالاتحاد و بدورها تولت الجزائر رئاسة اتحاد المغرب العربي يوم 10 مارس 1994 وذلك عشية انعقاد الاتحاد في تونس بتاريخ: 02 أفريل 1994 حيث تم تبني 26 اتفاقا كان وقع عليها أعضاء الاتحاد منذ إنشائه إضافة إلى توسيع المجلس الاستشاري ليضم 150 عضو و خلال الاجتماع إلى 16 لوزراء خارجية دول المغرب العربي الذي نعقد في الجزائر قدمت مصر بتاريخ 12 نوفمبر 1994 عن طريق وزيرها للخارجية طلبا للانضمام إلى الاتحاد وقام اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي يوم 28 نوفمبر 1994 بالتوقيع في تونس على "ميثاق التعاون و الوفاق".

وفي يوم 28 نوفمبر من نفس السنة وقع اتحاد المغرب العربي أيضا على اتفاق تعاون مع لجنة الأمم المتحدة من أجل إفريقيا وذلك لتحقيق تكامل إقتصادي إقليمي كما تبين دول الاتحاد اتفاقا للتعاون مع دول الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا بتاريخ: 13 يوليو 1996 في الرباط (المغرب) ومنذ ذلك التاريخ قررت المغرب تجميد أنشطة إتحاد المغرب العربي[3].

وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية:

[1] بوقارة حسين، إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 19.

[2] توفيق المدني، مرجع سابق، ص 78.

[3] مرجع نفسه ، ص 79.

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنع حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

كذلك من مبادئ اتحاد المغرب العربي أنه يهدف إلى:[1]

1- تمتين أوامر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض، تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

2- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

3- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

4- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

في ميدان الدولي:

تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهم يقوم على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع:

صيانة استقلال كل من دول الأعضاء.

في ميدان الاقتصادي:

تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي:

إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ مايلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية ثقافية ومؤسسات متخصصة

[1] فيلالي مصطفى، مرجع سابق، ص 21.

في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء. إن قيام الاتحاد المغاربي راجع إلى مروره بمراحل و بوادر مرجها.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات و هياكل اتحاد المغرب العربي.

يعتبر اتحاد المغرب العربي كغيره من المنظمات الدولية، تنظيما دوليا إقليمي يتكون من عدة أجهزة رئيسية ألا وهي مجلس الرئاسة والأمانة العامة إلا أنها تتميز بخاصتها عن باقي المنظمات الدولية تتجسد أساسا في كونها تحتوي على الهيئة القضائية ومجلس الشورى[2].

إضافة إلى هذه الأجهزة التي نص عليها معاهدة الاتحاد فإن هذه الأخيرة تسمح أيضا بإنشاء لجان وزارية متخصصة معتمدة بهذه الصور أسلوبا سائد في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وعلى هذه المستوى يوجد في الوقت الحاضر مجموعة من اللجان الوزارية المتخصصة التي تفرعت عنها مجالس وزارية قطاعية تكتسي أهمية بالغة بالنية بالعمل المغاربي المشترك وعلاوة على هذه الأجهزة توجد الأجهزة ذات الطابع التخصصي[3] التي يقتصر نشاطها على مجال واحد فقيا من مجالات التعاون بين الدول الأعضاء ويرجع هذا النوع من الأجهزة إلى الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

من خلال ما سبق سوف نتطرق بالتفصيل إلى كل جهاز و ما يحتويه من خلال ما يلي:

أولا: الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي:

بعض المواد من 04 إلى 10 من معاهدة الاتحاد والمتمثلة في مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء الأول ومجلس وزراء الخارجية.

أ) مجلس الرئاسة:

[1] مرجع نفسه، ص 21.

[2] مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص 159.

[3] المدني توفيق، المرجع السابق، ص 82.

يتألف من رؤساء الدول المغاربية وهو يقابل منظمة الوحدة الإفريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات في منظمة المؤتمر الإسلامي وتكون رئاسته دورية من قبل أحد الرؤساء الأعضاء الاتحاد بسبب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي.[1]

إختصاص مجلس الرئاسة:

حسب النصوص الواردة في معاهدة الاتحاد فإن لمجلس الرئاسة عدة اختصاصات نذكر منها:

1- العمل على تحقيق أهداف الاتحاد والنظر إلى القضايا التي تهم الدول الأعضاء، إنشاء مايراه الاتحاد ضروريا من لجان وزارية متخصصة مع تحديد مهامها، إحالة المشاريع والقرارات على مجلس الشؤون لإبداء رأيه بشأنها، النظر في طلبات الانضمام إلى التحاد من طرف دول أخرى طبقا للمادة 17 من معاهدة الاتحاد.

ب) مجلس الوزراء الأول:

يشكل مجلس الوزراء الأول جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة السابعة من اتفاقية الاتحاد التي تنص على:" للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من تقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة لذلك".

كما أن مجلس الوزراء الأول المغاربي مشكل من أربعة وزراء الأول لدول الاتحاد وممثل ليبي يملك صلاحية هذا المنصب.

وما يلاحظ أن هذا الجهاز هو نموذج متميز حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية.

ج) مجلس وزراء الخارجية:

طبقا للمادة الثامنة من معاهدة الاتحاد التي تنص على: "يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد"[2] وكذا يحضر وزراء الخارجية دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما يعرض عليه من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.

✓ **اختصاص مجلس وزراء الخارجية:**

---

[1] محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية و أثرها على الوطن العربي، القاهرة معهد البحوث و الدراسات العربية، 1991، ص 56.

[2] إتحاد المغرب العربي: الأهداف و الهيكل التنظيمي، مركز الجزيرة في قسم البحوث و الدراسات، على الرابط.
http://www.aljajera.net/specialfiles/pages/da8782d7-a52a-4466-6552-7e5dae19d48c
تاريخ الاطلاع: 2016/03/08، الساعة 17 :30

اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، الإعداد والتجهيز لاجتماعات مجلس الرئاسة.[1]

ثانيا: الأجهزة ذات الطابع الإداري والاستشاري

من خلال المواد التي تضمنتها معاهدة الاتحاد ممثلة في الأجهزة التالي:[2] الأمانة العامة، مجلس الشؤون، الهيئة القضائية.

أ) الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة للاتحاد من مجموعة موظفين فيها في إطار القانون الدولي لا كممثلين للدول الأعضاء في الاتحاد حيث يمارسون مهامهم ووظائفهم بحياد من أجل تحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد والأشخاص الذين تتكون منهم الأمانة العامة الأمين العام وعدد كاف من الموظفين.

وتعين الأمين العام يعود لمجلس الرئاسة ويجب أن يكون من بين رعايا الاتحاد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وأما الموظفون فيتم انتدابهم من طرف الأمين العام لاتحاد المغرب العربي حسب ما تستلزمه الحاجة.

- ✓ **اختصاص الأمانة العامة:** تملك الأمانة مجموعة من الاختصاصات طبقا للمادة الخامسة من النظام الأساسي للاتحاد ونستطيع أن نحصر أهم اختصاصات الأمانة العامة في مايلي:

متابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الرئاسة في اتحاد المغرب العربي، المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية والبرامج لعمل الاتحاد، إعداد بحوث والدراسات وتوفير الوثائق والمعلومات، إعداد التقارير الدورية عن مدى بناء الاتحاد المغاربي[3].

ب) مجلس الشورى:

يتكون مجلس الشورى المغاربي من عشرة أعضاء من كل دولة تم رفعهم إلى عشرين ثم إلى ثلاثين عضو حيث يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

---

[1] مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 174.

[2] المرجع نفسه، ص 177.

[3] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، (دمشق إتحاد كتاب العرب، 2004)، ص14.

ويتخذ مجلس الشؤون مقرا له في الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد وتكون تحت إشراف الرئيس المباشر كما يحدد فترة عمل الهيئة كل خمس سنوات كما تنتهي العضوية في المجلس بالوفاة أو الاستقالة أو بالأشعار من الهيئات النيابية.

ويتوافر مجلس الشورى على عدى أجهزة للقيام بمهامه وهي:

2-**1 المكتب:** يتولى المكتب على الخصوص تحديد مكان انعقاد دورة المجلس وتحديد جول أعمال دورات المجلس بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد إضافة إلى ذلك يقوم بإقرار عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء كما يقوم بتوزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان.

2-**2 رئيس المجلس:** يتولى رئيس المجلس الأعمال الآتية: بداية برئاسة المكتب وجلسات المجلس وضمان حسن سيرها وتنسيق أشغال اللجان وعرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها وضمان التنظيم المادي للدورات[1].

2-**3 لجان مجلس الشورى:** يملك المجلس سلطة إنشاء نوعين من اللجان يساعدانه على ممارسة وظائفه وهي:

أ) اللجان الدائمة:

وهي لجنة الشؤون السياسية – لجنة الاقتصاد والتخطيط و المالية و الأمن الغذائي – لجنة الشؤون القانونية – لجنة الموارد البشرية – لجنة البنية الأساسية وتتألف كل لجنة من تسع أعضاء.

ب) اللجان المؤقتة:

يجوز لمجلس الشورى أن يحدث كان مؤقتة على نحو يتبع دراسة واقية للمسائل المدرجة في جدول الأعمال.[2]

2-**4 أمانة مجلس الشورى:** تتولى الدولة المضيفة أمانة مجلس الشورى وتوضع الأمانة تحت سلطة الرئيس.

ج) الهيئة القضائية:

[1] إتحاد المغرب العربي، الأهداف و الهيكل التنظيمي، مركز الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2016/03/12، الساعة 16:20.

[2] اتحاد المغرب العربي: الاهداف و الهيكل التنظيمي، مركز الجزيرة نت، نفس التاريخ، نفس التوقيت

لقد حرص قادة المغرب العربي على إنشاء الهيئة القضائية التي تتولى النظر في النزاعات الناشئة حول تأويل وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد بما يؤدي إلى تصفية العلاقات وانسجامها، ويدعم جهود التكامل الشامل فيما بين الدول الأعضاء حيث تتألق الهيئة القضائية من قاضيين اثنين من كل دولة.

اختصاصات الهيئة القضائية: تتحلى من خلال ما يلي:

النظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والنظر إلى المنازعات التي تنشأ ما بين أجهزة الاتحاد أو موظفيه، الاستشارة في النواحي ذات الطابع القانوني فقط[1].

ثالثا: الأجهزة المختصة بالتنسيق والمتابعة:

أقامت معاهدة الاتحاد أجهزة مختصة باقتراح المشاريع المشتركة وللتنسيق والتنفيذ والمتابعة وتتميز هذه الأجهزة في لجنة المتابعة، للجان الوزارية المتخصصة، المجالس الوزارة القطاعية.[2]

أ) لجنة المتابعة:

تعتبر هذه اللجنة بمتابعة هيئة مختصة بالتنفيذ وكفاءة هذا الجهاز لا تظهر فقيا من خلال القيام بتنفيذ ما صدر من قرارات عن مجلس رئاسة الاتحاد، بل له دور أساسي في تقدم الاقتراحات البناءة بشأن تنفيذ هذه القرارات حيث يتم تأسيس هذه اللجنة انطلاقا من نص المادة التاسعة التي تنص على: "تعين كل دولة عضو في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يخص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة المتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية".

- ✓ **اختصاص لجنة المتابعة:**

تتولى هذه اللجنة متابعة القرارات المتخذة من طرف مجلس رئاسة الاتحاد التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الأعضاء في مختلف المجالات، تدرس تقارير اللجان الوزارية المتخصصة واتخاذ ما يلزم بشأنها من توصيات فضلا عن أي لجنة المتابعة تقوم بتحييز مشاريع القوانين والقرارات وتحيل

[1] محمد علي داهش، مرجع سابق، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 14-15.

المشاريع المعدة في هذا الشأن إلى مجلس الوزاري الذي يحيلها إلى مجلس الرئاسة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها[1].

ب) اللجان الوزارية المتخصصة: تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة وقد جاء نص المادة كالآتي: "يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشأها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها"، وبعد إطلاعه على التقرير الذي رفعه مجلس وزراء خارجية الاتحاد وافق مجلس الرئاسة على إحداث أربع لجان وزارية متخصصة وهي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البناء الأساسي، لجنة الموارد البشرية.[2]

- ✓ **لجنة الأمن الغذائي:**

تتولى هذه اللجنة وضع الخطوط العربية الرئيسية برسم السياسات الخاصة بالإستراتيجية والاستقلال الأمثل لها ومكافحة ظاهرة الانحراف والتصحر والجراد.

- ✓ **لجنة المالية و الاقتصاد:** تتكلف هذه اللجنة:

- ابراز مجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بينهما من أجل تحقيق التجانس بين الخطوط الاقتصادية الوطنية ووضع الأسس لتطوير تخطيط مستقبلي متكامل قصد الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

- ✓ **لجنة البنية الأساسية:**

تتولى محاولة الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء وتعميمها للقائد والعمل على دعم روح التعاون المشترك و تأصيل بين دول الاتحاد، كما يتولى هذه اللجنة كذلك شؤون النقل و المواصلات، وذلك بالتعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصلات المختلفة، العمل من أجل التنسيق في إقامة مشاريع البنية الأساسية[3].

- ✓ **لجنة الموارد البشرية:**

استنباط مجالات العمل المشتركة في التربية والتعليم والثقافة، تنسيق بين الأجهزة المعنية بشؤون الشباب والرياضة في الدول الأعضاء، توحيد التشريعات في ميدان العمل وممارسة مختلف الحرف

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 255.

[2] مرجع نفسه، ص 256.

[3] مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 221.

والمهن والقوانين الخاصة بالشركات، تعمل على توحيد مصادر التشريع والقضاء في ميدان الشؤون القانونية[1].

ج) المجالس الوزارية الصناعية:

تطبيق لقرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي لاسيما المادة الخامسة منه التي تنص على أن: "تتفرغ اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها...."، هذه المجالس الوزارية القطاعية عديدة تختص كل منها بقطاع معين:

- ✓ **المجلس الوزاري:**

المغاربي للتربية والتعليم والبحث العلمي والمجلس الوزاري المغاربي للثقافة والإعلام، المجلس الوزاري المغاربي للنقل، المجلس الوزاري المغاربي للصحة، المجلس لوزاري المغاربي للطاقة، المجلس الوزاري المغاربي للداخلية.

رابعا: الأجهزة ذات الطابع التخصصي:

هي التي تقتصر نشاطها على بعض الموضوعات وقد يكون هذا الموضوع بتحقيق تعاون الدول الأعضاء في المجالات العلمية كالجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم وتحقيق التعاون في المجالات الاستشارية والتجارية والمالية كالمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[2].

أ) الجامعة المغاربية:

وهي من أهم الانجازات التي حققها الاتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي إذ هو من الطبيعي أن تهتم دول الاتحاد بقضايا هذا القطاع والعمل على وضع الأس التي تسوق يقوم عليها التعاون العلمي في ما بينها لتحقيق التكامل في هذا المجال.

ب) الأكاديمية المغاربية للعلوم:

تعتبر إحدى الانجازات الاتحادية العلمية التي حققها الاتحاد المغاربي في مجال التعاون في البحث العلمي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 222.

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 270.

الهدف الرئيسي للأكاديمية هو إقامة إطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي التكوين العالي في أقطار المغرب العربي ويسمع بالتعاون مع المؤسسة المماثلة في الوطن العربي والأقطار الأجنبية وتمكين الباحثين من المساهمة في تطوير العلوم وتوظيفها.

ج) المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

أنشأ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغاربية المنعقدة في مدينة رأس لانوف بليبيا يومي 09 و 10 مارس 1991 وبمقتضى اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي.والهدف منه الإسهام في إعداد و انجاز وتمويل مشروعات التنمية والاجتماعية ذات المصلحة المشتركة وذات الجدوى الاقتصادية في إقليم الدول الأعضاء والهادفة إلى التكامل الاقتصادي لمغاربي العربي[1].

خلاصة:

إن إنشاء الاتحاد المغاربي كان نتيجة لعديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربية التي توجت بالتوقيع على محاضر محادثات، بحيث أكد فيها قادة المغرب العربي على مواصلة الجهود من أجل بناء اتحاد مغاربي عربي.

كما تم تأكيد على ما يجمع بين الشعوب المغاربية من روح أخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة وتدعيم التعاون المرتبط بينهم.

على أساس التعاون والمصلحة المشتركة وهذا ما تطرقنا لدراسته في هذا الفصل.

[1] صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 274.

الفصل الثاني
العلاقات الجزائرية المغربية

تمهيد:

لا يمكن الحديث عن العلاقة بين الجزائر والمغرب بدون محاولة معرفة المعطيات الخاصة التي تتفاعل فيها العلاقات الجزائرية المغربية فهذه الدراسة تثار عن منطلق سياسي جيوستراتيجي اقتصادي وعليه فإن تخصيص فصل كامل يعد مهما لكنه يساعد على فهم العلاقة بين الجارتين.

والجدير بالذكر أن العامل التاريخي يفرض نفسه كآلية لفهم أبجدية العلاقة، والمتتبع للتاريخ يلاحظ أنه منذ استقلال الجزائر ظهرت مناوشات حدودية وقد تطورت في شكل نزاع الذي قامت به القوات المغربية ضد الجزائر 1963.

وتعتبر النزاعات الأيدلوجية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه النزاعات الحدودية.

وهذا ما حاولنا دراسته في هذا الفصل العلاقات الجزائرية المغربية حيث تطرقنا لمبحثين تناولنا في الأول التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية والثاني تحدثنا عن الحدود في العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغاربية :

يرجع تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية إلى خصوصيات ضاربة جذورها وأعماق التاريخ ومن أهم ذلك الإرث التاريخي المشترك بين الجزائر والمغرب والذي يقوي و يعزز بحكم الجواز الجغرافي إلى حد الذي وقع في بعض الفترات التاريخية وصارت مكونات المنطقة المغاربية بصفة عامة شكل سياسة منسجمة بحيث لم يكن آنذاك أي معنى لنزاع الحدودي، ولكن بعد استقلال الجزائر كان من المفروض أن تتحقق طموحات وآمال الشعوب المغاربية للعيش في فسحة الرجاء دون حدود أو حواجز غير أن الملك المغربي قام بالقضاء على طموحات الشعوب وآمالها عندما دخل في حرب مع الجزائر مما أدى إلى توليد مشاكل سياسية أخرى وخلق الصراع جديد يعرف بالصحراء الغربي .

المطلب الأول: الجذور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغاربي :

الجزائر والمغرب الأقصى دولتان لا حواجز طبيعية تفصل بينهما حيث كان يخضعان لحكم دولة واحدة هي دولة الموحدين 1146-1296.[1]

و انقسمت دولة الموحدين لعدة أسباب إلى ثلاث دويلات وهي:

01- الدولة الحفصية في تونس (المغرب الأدنى) وشرق المغرب الأوسط، ومركزها مدينة تونس 1226-1347م.

02- الدولة الزيانية 1235-1554م في وسط وغرب المغرب الأوسط مركزها مدينة تلمسان.

03- الدولة المرنية في المغرب الأقصى 1248 وكان مركزها فاس.

والغرض من الدويلات الثلاث فرض النفوذ على كامل المناطق المغربية وتمكنت بالعقل الدولة المرتبة التي سعت من 1258-1358 إلى توحيد المغرب بالقضاء على الدولتين الحفصية والزيانية لكنها سرعان ماتراجعت قوتها نتيجة لتمرد الأمراء على السلطة المركزية.[2]

أما فيما يخص العلاقات الجزئرية المغربية إبان الثورة, فكانت المغرب من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954م, لعدة اعتبارات أولها قرب المساحة بينهما وبين الجزائر، إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين وكذلك العادات والتقاليد الواحدة

[1] بوحوش عمار، "التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962"، بيروت، دار المغرب الإسلامي، 1997، ص 40-41.

[2] غيلاتي السيتي "علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائري بالمملكة المغربية أثناء ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962"، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ جامعة باتنة، ص 10.

التي تجمع بين الشعبين الشقيقين و بالتالي أثر اندلاع الثورة التحريرية في عمق المجتمع المغرب الذي راح حكومة وشعبا يتضامن معها ومع الشعب الجزائري وقد تجلى ذلك في مطالبة السيد أحمد بلا فريج يوضح حد المجازر المرتكبة ضد الشعب الجزائري كما كان للطلاب والشعب دورا في رفض القرار الذي طبقته فرنسا بقولها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[1]

وفي هذا الإطار كانت سنة 1955 ميلاد الجيش المغربي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بجبهة التحرير الوطني الذي استفادت من الحصول على الأسلحة التي مكنت من فتح الجبهة الغربية.[2]

حيث أن ثورة 1 نوفمبر 1954 هزت استقرار النظام الاستعماري في المنطقة كلها بشكل جعلته يفقد توازنه حيث قال المجاهد الطيب التقالي: "أن جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية لفتح جبهة دفاع مشتركة بين ثوار صالح بن يوسف جيش التحرير والمقاومة المغربية للتصدي للعدو المشترك.[3]

ولقد لعب المغرب الأقصى دورا فعالا في التضامن والاشتراك في المفاوضة الجزائرية وذلك بقيمة تحقيق الهدف ألا وهو إخراج الاستعمار الفرنسي من كافة الأقطار المغربية، حيث اتصل الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مصر أواخر سنة 1954 بقيادة الحركة المغربي بواسطة المجاهد الحسين الكردي في مهمة ربط الاتصال لمسئولي المقاومة والتنسيق بين مقومة البلدين ودار موضوع هذا الاجتماع حول مناقشة المخطط الذي تطمح له القيادة الجزائرية.

لقد تنوعت وتعددت العلاقات الجزائري المغربية وعرفت مراحل مختلفة ما بين المد والجزر، مع العلم أن التبييع الكامل بين المغرب والجزائر يمثل شرطا أساسيا من الانجاز المغربي، ومطلبا دوليا يتفق عليه الموفدون غبر المتوسط وعبر الأطلسي فبعد تعرض الرئيس "هواري بومدين" إلى أزمة صحية أدت إلي وفاته وحل محله الرئيس" شاذلي بن جديد" الذي وجد فيه الملك المغربي محاورا يعيد العلاقات الجزائرية المغربية أحسن مما كانت عليه.[4]

---

[1] مريم صغير، "مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)"، الجزائر، دار المحكمة، 2010، ص 155.

[2] معمر العابد، "مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية"، الجزائر دار الحكمة 2012، ص 113-114.

[3] مجلة أول نوفمبر، المركز الوطني للدراسات و الأبحاث في الحركة الوطنية عدد 93-94، ص 90.

[4] وليد عبد الحي ناصيف، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة لعربية، 2010، ص 89.

وبعد الاتفاق خرجوا بنقطتين أساسيتين وهما ترسم الحدود ضمن معاهد حسن الجوار في إيفران 1988 وثانيها اجتماع العاهل المغربي إلى قيادين في جبهة البولساريو للمرة الأولى في مراكش وذلك بحضور الرجل الثاني في الجبهة بشير مصطفى السيد، الذي أسندت له المهام في انعقاد القمة لتأسيسية للاتحاد المغاربي في مراكش 1989 إلا أن هذا لم يكتب له الدوام طويلا، وخاصة بعد انتقاله الشاذلي بن جديد وأدى ذلك إلى خرق العلاقة الثنائية والتعاون الجزائري المغربي مما أحدث أزمة داخلية في البلاد مما أدى إلى ظهور جبهة الإنقاذ التي اكتسبت الانتخابات البلدية وتعطيل المسار الانتخابي.

وفي الوقت الذي بدا الحوار الجزائري المغربي من نوع آخر على خلفية المسألة الإسلامية المتمثلة في طلبات الجزائر بين تسليم المعارضين الإسلاميين في مقدمتهم الناشط عبد الحق لعابدة، ودار على واجهة أخرى حوار بين المؤسسة العسكرية الجزائرية المعارض الجزائرية "محمد بوضياف" الذي كان يقطن بالقنطرة المغربية و بدير بها مصنع للبناء، والذي حرص في مغادرته للمغرب على أن يصبح رئيسا للجزائر، وتأكيده على التسريع في حل أزمة الصحراء الغربية، ولكن لم يحصل على مراده لأنه توفي إثر إطلاق الرصاص عليه في قاعة الاجتماعات في عنابة عام 1992، ودخلت مرة أخرى لعلاقات الجزائرية المغربية في أزمة ونتيجة لتأزم الأوضاع تورط رعايا من لأمور الجزائرية والمغربية في هجمات فندق أطلس في مراكش وكانت بمثابة أزمة انعكست تداعياتها سلبيا على العلاقات ما بين البلدين سنة 1994 بحيث فرض المغرب التأشير على الرعايا الجزائريين وردت الجزائر بالمثل وقامت بغلق الحدود البرية في صيف نفس السنة (1994).

بعدها توفي الرئيس "محمد بوضياف" خلفه الرئيس "اليامين زروال"[1] ولكن سرعان ما لبت حتى قدم استقالته، وهذا ماخلق نوع من الفراغ المؤسساتي مما فرض على أصحاب القرار إجراء انتخابات رئاسية مبكرة عام 1991،[2] ليفوز الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة توفي الملك الحسن الثاني سنة 1999، وانتقل الرئيس بوتفليقة إلى الرباط بهذه المناسبة حيث أجرى مكالمة عن مستقبل العلاقات ما بين البلدين واستقبل العامل المغربي الشاب محمد السادس ببدء عهد جديد مع الجزائر.

ونتج عن هذا اللقاء فيه الحدود، غير أن الحادثة في نفس اليوم استقرت عن مجازر راح منحها 36 مدين على يد الجماعة الإسلامية المسلحة والتي تقول أن الجزائر لها قواعد خلفية في المغرب فادت

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 151-152.

[2] وليد عبد الحي ناصيف، مرجع سابق، ص 90.

هذه الحادثة إلى تدمير كل آمال الدولتين والتي كانت معلقة على إعادة تطبيع العلاقة بين الجزائر ولمغرب من جديد.

لقد حدثت العديد من المحاولات من بينه توسط مجموعة من رؤساء الدول العربية في الرئيس الفرنسي حاك شراك من أجل تحسين العلاقة، وكذلك حدت العديد من اللقاءات ما بين الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة "والعاهل المغربي" محمد السدس" إلا أن جميعها لم تنجح.[1]

كما استقبل الملك محمد السادس في باريس في المدة الأخيرة واعتبر لقاء القاهرة الثاني بين الرئيس الجزائري والعاهل المغربي نوع من التحسن الملحوظ و الذي ينعكس على العلاقات الجزائرية المغربية، ولكن سرعان ماعاد التوتر خاصة عندما أقبل أحد المغاربة بإسقاط العلم الجزائري من أعلى لقنصلية الجزائرية بالمغرب مما جعل الجزائر تدين بشدة انتهاك مكاتب قنصلية العامة واستدعت المكلف بالأعمال للمملكة المغربية في الجزائر والمطالبة بتقديم توصيات مفصلة عن هذا الموضوع.

لقد كتب علم العلاقات الجزائرية المغربية توترات وأزمات، فبمجرد ظهور إشارة تنبئ بتحسين هذه العلاقات تعود هذه الأخيرة بأزمة مثل الأزمة التي أسندت عن مشاركة لجزائر في مؤتمر الداعم للشعب الصحراوي في أبوجا ينجيريا والذي طابق فيه الجزائر بتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل تكلف أكثر بمراقبة حقوق الإنسان بالصحراء الغربية[2] حيث أثار هذا الطلب استقرار المغرب بشكل كبير والذي يعتبر أن البوليساريو من ورائه الشعب الصحراوي ليسوا سوى جزء من المغرب وبهذا انطلق الكثير من المعللين والذين رأوا أن العلاقات الجزائرية المغربية لم تنجح بعد وما حدث بينهما هو مجرد فقاعات في لهواء بحيث أن ملئ الحقد والكراهة متراكمة بين البلدين منذ القدم وتعود إلى ما قبل ربع قرن، أي منذ استقلال الجزائر والتي عملت أوسعت إلى تحسين ملف الصحراء الغربية والذي يؤكد بعين المفكرين والمهتمين أو الدارسين للعلاقات الجزائرية المغربية أنها مجرد امتداد لحرب لرمال الحدودية ما بين الجزائر والمغرب.[3]

---

[1] العلاقات الجزائرية في الرباط: 02-05-2014، 855، http://www.niopost,nectcontent تاريخ الاطلاع 16/03/2016. على الساعة 15:40

[2] وليد عبد الحي ناصيف، مرجع سابق، ص 91.

[3] محمد رضوان، المنازعات الحدود في العالم العربي، "المغرب إفريقيا الشرق، 1999، ص 39.

المطلب الثاني: دعائم ومقومات الوحدة المغاربية

يتوفر اتحاد المغرب العربي على مقومات موضوعية متنوعة ومتكاملة خليقة بان تجعل منه مجالا واسعا ومتصلا جغرافيا ،متعدد الموارد ،متنوع التضاريس ومتكامل القدرات، يحتضن ساكنة متواجدة سيسيولوجيا وثقافية ويحتل موقعا جيوستراتيجيا متميزا،إذ يعتبر المجال المغاربي أحسن الجهات انفتاحا على المحيط الخارجي، فهو مفتوح شمالا على الحوض الغربي بالبحر الأبيض المتوسط ،وغربا عل المحيط الأطلسي، وجنوبا على منطقة الساحل والتخوم الصحراوية، وله أهمية بالغة من حيث تضاريسه وموارده ومجاله إن تم استغلالها على الوجه الأكمل، أن يكون ذا تنافسية اقتصادية كبيرة وذا نفوذ وتأثير مشهودين يحسب لهما حسابهما على المشهد الدولي المعلوم الذي لم يعد فيه مكان للكيانات الضعيفة وغير مناسبة.[1]

وعليه فان إقليم المغرب العربي ،مثلما وصفه د.الفيلالي على انه: "متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية ،متكافئ في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران، ومتقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف...".[2]

مثلما كان للجغرافيا أثرا في تشكيل هوية مميزة لدول المغرب العربي، فقد تقاسم سكان المنطقة الوحدة التاريخية والثقافية أيضا إلى الحد الذي أقنعهم بحتمية صناعة المستقبل الذي يستند إلى مرجعية الماضي المتحدة،والتي منها وحدة التاريخ والمعتقد بنفس التفاصيل والمشاهد والتكاليف والتضحيات،[3] إذ رغم محاولات الغزو الأوروبي لفك أواصر الوحدة بين شعوب المنطقة وتجزئة الكيان المغاربي ، إلا أن الوحدة المغاربية كانت فوق كل اعتبار نظرا للدعائم التالية:

---

[1]– محمد أمين ولد الكتاب، معوقات المسيرة المغاربية وبعض سبل مواجهتها،مقال منشور بتاريخ : الثلاثاء 15 أفريل 2014، على الساعة08:06،متوفرة على الرابط التالي:.http//WWW.sahra medais.net .

[2] مصطفى الفيلالي ، مرجع سابق ،ص19.

[3] اتحاد المغرب العربي :الوحدة التاريخية والجغرافية ، منتدى صور الازيكية، مركز رائد للتنسيق والمتابعة،الإمارات العربية المتحدة،جوان2001،ص،5،متوفرة على الرابط : WWW.Books4a//.net .

أولا: المعطيات التاريخية

المغرب العربي هو ربما مساحة ثقافية وجغرافية واحدة،بنيت على أنقاض السكان الأمازيغ، سقطت تحت ضربات الرمان والبزنطنيين والوندال والعرب،الذين جلبوا آخر دين توحيدي هو الإسلام .وبالتالي فان البربر، السكان الأصلين لشمال إفريقيا ،هم من أعطو للمغرب العربي روحه. [1]

لكن هذا الاسم الذي أطلقه العرب،يثير العديد من الأسئلة التي لا تزال تتطلب جوابا من التاريخ والتطورات الجيوسياسية لهذا الجزء من العالم منذ أن غادره الاستعمار، واضعا حدا للمستوطنات الفرنسية والايطالية والاسبانية،يقدم تعريفا غامضا في النهاية، ربما كان المغرب بني حقا على أيدي الأمازيغ، وعمل المرابطون بإعادة إعماره، ونجح الموحدون في توحيده لبعض الوقت وتشكيله ككيان متجانس.

التسمية والمصطلح ينبثقان من الجغرافيا والتاريخ والمسار البشري الذي عرفته المنطقة الواقعة شمال غرب إفريقيا والمتصلة قليلا بالقارة الأوربية من جهة جبل طارق وصقلية بالمشرق العربي من جهة مصر والسودان.

إن المسلمين هم من أطلق على الرقعة الجغرافية الواقعة غرب مصر ببلاد المغرب بعد تسمية الجهة الأخرى بالمشرق ليصبح العالم الإسلامي بجهتين مشرقية مغربية مع الأندلس، فسار من يقطن تلك الجهة الشمالية الغربية من إفريقيا يعرف بالمغربي العربي المسلم.

ثانيا: مقومات الهوية المغاربية

ا)أصل السكان:

لقد تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العربي ،افريقية، رومانية، بزنطينية وإسلامية عربية، وصولا إلى الغزو الأوربي.إلا أن السكان الأصليون هم البربر وهو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة غير لغة الإغريق، أما البربر أنفسهم فيطلقون على أنفسهم "الأمازيغ" وهو يعني في لغتهم "الأحرار". فالبربر هم سكان المغرب العربي الأصليون قبل الفتوحات الإسلامية، وبعد الفتح الإسلامي اختلط البربر بالعناصر العربية المهاجرة مما أدى إلى انتشار اللغة العربية، والدين الإسلامي في بلاد المغرب العربي.[2]

---

[1] عباس عائشة ، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية،في دول المغرب العربي : مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية–تخصص رسم السياسات العامة،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،السنة الجامعية،2007–2008،ص ص61–62.

[2] سعد الدين ،إبراهيم و آخرون ،مرجع سابق ،ص19.

ب)الدين الإسلامي:

إن تشبث سكان المغرب العربي بلغتهم البربرية وعاداتهم وتقاليدهم القديمة لم تمنعهم من الدخول في الإسلام بالرغم من إن انتشار الإسلام في بلاد المغرب قد استغرق وقتا طويلا يزيد عن ثلاثين سنة على عكس فتح بلاد الشام ومصر ثلاث سنوات والعراق أربع سنوات،بلاد فارس سبع سنوات.

لقد حملت الدول المغاربية مشاعل الحضارة الإسلامية طيلة القرون الوسطى، وما إن فتح العرب المسلمون المغرب الكبير بقيادة الصحابي عقبة بن نافع حتى انتشرت الدعوة الإسلامية في ربوع البلاد المغاربية ولم يمض قرن من الزمن حتى استجاب سكان المغرب الكبير لتعاليم الرسالة السماوية الجديدة،فانتشر الإسلام من الحدود المصرية إلى المحيط الأطلسي.[1]

نستخلص من الروايات التاريخية أن بلاد المغرب كانت تعيش عيشة الفتح العربي الإسلامي تحت البزنطنيين، الروم، المسحيين، ولم تكن العلاقة بين هؤلاء وبين السكان المحليين علاقة جيدة بل كانت تربطهم رابطة الحاكم بالمحكومين وهي علاقة المستعمر بالمستعمر.

لا شك أن السياسة العنصرية التي انتهجها القادة البزنطيون كانت كفيلة بتزكية تيار الفتنة بين الأشقاء المغاربة وإشعال نار الحقد الطائفي والتعصب الديني بينهم وكثيرا ما عانى السكان من أثارها. بيد أن مبادئ الإسلام القائمة على فكرة التوحيد قد كانت إحدى العوامل الأساسية المساعدة على نجاح الفاتحين في أداء مهامهم وإنقاذ سكان المغرب حيز العصبية.[2]

وقد تبنى المغاربة المذهب المالكي،المخلص في جوهره للقران والسنة،النافر من كل تاويل، ولعل هذا المذهب كان اقرب إلى نفوس المغاربة الذين يخشون الخوض في متاهات الجدال والابتعاد عن أراء الخوارج والمعتزلة،وبذلك انتشر مذهب مالك بن انس حتى أصبح يحكم افريقية بموطئة وهكذا ظلت البلاد المغاربية تدين بالدين الإسلامي إلى يومنا هذا.

---

[1]– نجيب زيبب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس ،دار الأمير لثقافة و العلوم ،بيروت ،لبنان ،ج1،ط1،، 1995،ص16.

[2]– بشار قويدر : دراسات في تلريخ المغرب الإسلامي ،منشورات حلب، الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات 1993،ص ص 26-27.

ج)اللغة:

لقد كانت اللغة الأمازيغية هي السائدة في البلاد المغاربية قبل الفتح الإسلامي وهي لغة شفوية لاتوجد طريقة ولا حروف لكتابتها بالرغم من بعض المحاولات، أما بعد الفتح الإسلامي فقد اختلط السكان الأصليون بالعناصر العربية المهاجرة (من اليمن والحجاز، مهاجري بني هلال وبني سليم وغيرهم....).
وكذا الاختلاط نجم عنه الانتشار الواسع للغة العربية على حساب اللغة الأمازيغية التي تقلصت في بعض المناطق،وهذا باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القران، فهي اذن لم تقترن بفكرة إيديولوجية أو استعمارية(على عكس اللغة اللاتينية والقرطاجية). ومن ثم أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في العلم والإدارة،[1] وما تجدر الإشارة إليه أن التعريب لم يكن بصفة قيصرية، إذ ترك للسكان كل حرياتهم في استعمال لهجاتهم المحلية التي لازالت حية إلى يومنا هذا في جل أقطار المغرب العربي.
إن دخول اللغة العربية الى منطقة المغرب العربي وانتشارها مرتبط بانتشار الإسلام واعتناق سكان هذه المنطقة للإسلام وإيمانهم به، ولأكثر من قرن ونصف من بدء الدعوة المحمدية أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في المغرب العربي.

وانطلاقا مما سبق ذكره، نخلص إلى هذا التمازج مابين الأصل البربري والدين الإسلامي واللغة العربية تنتج عنه تكون هوية مقاربة مميزة ومتماسكة، وقد تجسد ذلك إبان فترة الاحتلال الأروبي للبلاد المغاربية، فقد تطور التونسيين مثلا في حرب الجهاد الليبي عام1911 وكذا الثورة الجزائرية. [2]

ثالثا: وحدة المصير المشترك:

كانت البلاد المغربية قد عاشت سنوات طويلة منفصلة عن بعضها البعض وعن بقية دول العالم،وقد ساعد الضعف والتخلف ثم مجيء الاستعمار على وصولها إلى هذه الحالة ولكن أهميتها زادت في القرن الماضي نتيجة لتطور الأحداث فيها ولوقوع معارك لها وأهميتها في كفاحها ضد الاستعمار.[3]
ويتميز تاريخ هذه المنطقة ببعض الخصائص التي تشكله بنمط معين نابع ن المقومات الرئيسية الفعالة في هذا التشكيل ويمكن للباحث تتبع هذه الخصائص والمقومات في عاملين رئيسين:

---

[1] مرجع نفسه ،ص ص 28- 29.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي،لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط3، 1999،ص13.

[3] بشار قويدر ، مرجع سابق،ص ص12-21.

-**العامل الأول:** يتمثل في الموقع الجغرافي,فالمغرب يقع في موقع له طبيعته في الشمال، وهذا المكان فريد من حيث اتصاله بالجانب الأوربي، من ناحية والأرض الإفريقية من ناحية أخرى ،وخوض البحر المتوسط وامتداده على الشرق الأدنى وجنوب أوربا من الناحية الثانية.

هذه الحقيقة الجغرافية قد ميزيت تاريخ المغرب العربي بظاهرة خاصة هي الاتصال بهذه البيئات التي تقع في محيطه[1]، فكانت بلاد المغرب قد لفتت أنظار العالم إليها في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين مع حركات الكفاح المسلح التي امتدت في أنحائها وخاصة في ليبيا بقيادة عمر المختار ضد الغزو الايطالية، وفي أقاليم الريف في شمال المغرب العربي بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي ضد التوسع الاستعماري ومنافسة كل من هذه القوى لغيرها.

2) العامل الثاني ويظهر في موضوع البيئة من حيث جيوغرافيتها وما تمثله من تضاريس خاصة، حيث يؤيد التاريخ القديم من أقدم مراحل عصور ما قبل التاريخ لهذه الظاهرة الأثرية.

المبحث الثاني: الحدود في العلاقات الجزائية المغاربية.

إن مصطلح الحدود في حد ذاته يحيط به العديد من الغموض في منظم المراجع والمعاجم، تعد الحدود تعبير عن الأمر الجوهري في العلاقات الدولية، ويتعلق الأمر بتحديد أين تنتهي سيدة دولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، و لهذا تعد اتفاقيات ومعاهدات الحدود من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها لمعرفة حدود سيادة دولة على إقليم معين.

المطلب الأول: ملف النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب "1963-1988"

إن غياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها.[2] فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى في إفريقيا دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل جغرافيا

[1] جلال يحي ، تاريخ المغرب الكبير: العصور الحديثة و هجوم استعمار ،درا النهضة العربية للطباعة و النشر:بيروت،ج1، 1981،ص13.

[2] ناظم الواحد الجاسور "إشكالية الحدود الوطن العربي" دراسة في الصراع السياسية و الخلافات الحدودية العربية العربية" عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص 14.

الطبيعة أو الخصائص المجتمعات المغاربية المتجاورة مما أدى إلى خلق بؤر التوتر و النزاع و بذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في مناطقها.[1]

فيما يخصه الجزائر و المغرب باعتبارهما دولتان القلب في المغرب العربي، و كذا القطبين الفاعلين والمؤثرين على الإقليم المغاربي فإن النزاع الحدودي أو النقاش في الملف الحدودي كان الأبرز فالتصور المغربي للحدود كان مستندا لبعض الحجج التاريخية أبرزها اتفاقية "لالا معنية" المبرمة بين فرنسا كحكومة والملك المغربي بتاريخ 18 مارس 1845 و قد نمت على عدة بنود أهمها[2]:

- تستمر الحدود علي ما كانت عليه في العهد العثماني
- تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة "تنية الساسي".
- الإبقاء على الصحراء مشتركة (Sahara région parlagéeentre les deux pays) وقد تم هنا إبراز التوزيع القبلي لكل من الجزائر والمغرب.

في هذا الإطار حاول علال الفاسي كزعيم استقلالي في المغرب إبراز وتدعيم مواقفه التي عبر عنها في هذا الكتاب في عدة تصريحات وخطب من أبرزها التي ألقيت يوم الأربعاء 07 مارس 1956 وجاء فيها التالي: "مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة، والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوق إلى عطار والأقاصي الجزائرية– المغربية لن تنزع عنها الوصايا، فاستقلالنا مبتورا، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها"[3].

ومن هنا جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية، ثم التوصل فيها إلى توقيع بروتوكول سريبس "الملك حسن الثاني" ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية "فرحات عباس" في يوم الخميس 06 جويلية 1961. يتضمن أهم الوثائق التي تم التركيز عليها

[1] Boualem Bougutais, les frontieres méridionales de l'Algérie– Alger : édition, S ;N.E.D ? 1981 ? P 23–24.

[2] Rozefet et Eartte . l'Alhgérie: état tripolititaine, tunis: edition bouslamer, 1980, p19–20.

[3] Tony hodge, sagara occidental. Paris : edition le harmattan : 1987 ; p 113.

لتدعيم مطالب المغرب التاريخية،[1] على أن يتم تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود التي أن تستقل الجزائر بحجة محمد الخامس أنه لا يريد ضرب المفاوضة الجزائرية بخنجر في ظهره.[2]

و قد نص هذا الاتفاق السري على ما يلي:

01- تؤكد حكومة المغرب مساندتها الغير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية و تدعيم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة لجزائرية في مفاوضات ايفران.

02- تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروضة بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.[3]

مباشرة وبعد استقلال الجزائر جويلية 1962، عاد المغرب ليطرح قطبه الحدود من جديد وأصبحت الجزائر دولة مستقلة في وضعية غير مؤكدة وتوجيه مأزق أمني آخر من استعمار فرنسي طمس تاريخها في مدة تقارب 132 سنة إلى دولة محاولة لديها غايات سياسية توسعية تصل إلى أقصى الجنوب "un etat indépendantdans le statut incertain".

وقد شهدت المنطقة خلال هذه الفترات محاولة مغربية لاحتلال المراكز المتنازع عليها في منطقة "كولومب" ببشار تزامنت معها مواجهات قمعية جزائرية للمظاهر التي حاول من خلال سكان المنطقة للإنظمام إلى الإقليم المغربي".

وفي ظل هذه الأجواء المتوفرة بين البلدين أعاد الملك في الفترة الممتدة بين 13-15 مارس 1963 فتح ملف الحدود إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى أي نتيجة ومن جانبها تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على السعيد الإفريقي حيث وفي تاريخ 28 جوان 1863 صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقر "بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار،

[1] محمد رضوانن "منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سويس تاريخية و قانونية"، الجزائر: افريقيا الشرق، 1999، ص 44.

[2] Attiliogaudion; guerres et paix au maroc: 1950 1991.paris: edition karthala, 1991, p 119.

[3] Pauf balta; le grand mafgreb, des l'indépendance à l'an 2000, paris: edition la découverte, 1990, p 202.

طبقا للمبدأ القانوني " utipossidetis" الذي ينص على تيار الحدود وقداستها ويبقى موقف المغرب متخفيا.

بعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر الموقف الرسمي للجزائريين المسألة المتعلق بالحدود "الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب" بالتالي هدف الشاذلي بن جديد بذلك أن هناك تغيير في بنود الاتفاق السري الذي اعتبره غير رسمي سواء على المستوى الدبلوماسي أو المستوى الدولي (استند في ذلك للمفهوم القانوني Rebus sic stantibu)، كان هذا ضرب للمطامع المغربية واعتبره هذه الأخيرة خيانة وتحول الحلف إلى نزاع حدودي (حرب الرمال).

حرب الرمال 1963:

بداية الحرب كانت في سبتمبر 1963 بتحركات من الجيش الملكي المغربي الجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين، وقد إجتازة بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار، وتمركزت في منطقة حاسي البيضاء وجنوب (50كم داخل التراب الوطني).[1]

وكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 05 نوفمبر 1963 مرحلة الإشتاكات في ثلاث مناطق: تندوف وكولومب بشار في الجزائر، ومنطقة غين فجيح" في المغرب، ولقد أطلق على هذه الاشتباكات اسم حرب الرمال.[2]

وتجدر الإشارة إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتنازع عليها، بالإضافة إلى كون المناطق غنية بالحديد والفحم، فهي يمثابة منافذ تقرب المغرب أراضي موريتانيا ألن كان وفي تلك الوقت أحدهم المطامح التوسيعية المغربية.

مساعي التسويق:

لما اشتد التوتر بين البلدين التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي في شهر أكتوبر سنة 1963، من أجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين وقد أسفرت محادثتها عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:[1]

---

[1] مصطفى صايج: "تطور العلاقات الجزائرية المغربية: دراسة أزمة الحدود و قضية الصحراء الغربية"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 1995، 1996، ص 23.

[2] عبد القادر محمودي، "النزاعات العربية–العربية، التطور النظام الإقليمي لعربي 1885 – 1945"، الجزائر المؤسسة الوطنية للاتصال، 2002، ص 245.

01- المواطنون في كل من الدولتين دون في إقليم الدولة الأخرى، ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون متى المرور عبر لحدود.

02- تتعهد الدولتان بعد قيام أي من الطرفين ضد الطرق الآخرة، ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها.

03- تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي أجزاء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.

04- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء,

لكن هذه الاتفاقية جاءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 09 و 07 أكتوبر سنة 1963 واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على جزء من أراضي النزاع.

نتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين الطرفين، وعدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلة قامت بالإستلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة أيش، وهنا تفاقم النزاع مما ترتب عنه تدخل الجامعة العربية في 19 أكتوبر 1963 لمحاولة إيقاف الحرب، لكن رفض الطرف المغربي للمبادرة، أدى إلى فشلها في حل النزاع القائم.[2]

وبعد فشل مبادرة الجامعة العربية والمبادرات الدبلوماسية التونسية، لم سورية ثم عراقية وأخيرا مصرية.

استطاعت الدبلوماسية الإفريقية أن ترفض وقف إطلاق النار بين البلدين.[3]

كان ذلك أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري- المغربي بيماكو عاصمة مالي في نهاية شهر أكتوبر سنة 1963، حيث توصل إلى إصدار قرار مشترك يتضمن عدة نقاط أهمها:

01- إيقاف القتال في منتصف ليلة 02 أكتوبر 1963.

---

[1] أحمد العايب، "البعد الأمني السياسي و دبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962"، مذكرة ماجيستر، (جامعة الجزئر: كلية العلوم السياسية و الاعلام قسم العلوم السياسية، 1993، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

[3] عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص 145.

02- تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربع المشاركة في المؤتمر.

03- تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياة وسلامة هذه المنطقة.

04- تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنطقة وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدأ العمليات الحربية بين البلدين ودراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات إيجابية للطرفين.

05- إيقاف الحملات الدعائية بين البلدين، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

بإعلان اتفاقية وقف إطلاق النار انتهت حرب الرمال لكن السلام التام في المنطقة لن يعود إلا بشروط أكد عليها الجزائر م خلال تصريح أدلى به الرئيس بين جلة، والذي أعلن فيه بأنه سيبقى مستحيلا مادام المغرب لم يتقبل توصيات اللجنة المشتركة التي نص على انسحاب القوات العسكرية من على الحدود وكذا تحسين معاملة المواطنين الجزائريين المتواجدين في المغرب.[1]

وبعد عدة لقاءات بين الطرفين ظهرت بؤرة انفراج مؤقت، إذ تم الاتفاق في نوفمبر 1964:

- على تدعيم التبادل التجاري.
- إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعة والزراعية.

و لكن ذلك لم يعد طويلا إذا انفجرت أنواع من جديد، هي 08 ماي 1966 أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمهم من بينها منجم غاز جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب، واعتبر المغرب هذا التصرف انتهاكها لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية وخاصة يبحث نزاع الحدود بين البلدين بينها اعتبرته الجزائر قرار سيادة وبذلك بدت ملامح الانفجار تتضح من خلال:

- تحديد الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين.
- اختراق دوريات البلدين لحدود كل منهما.

[1] فاطمة وزان: تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي: حالة الحدود الشرقية الغربية للجزائر "مذكرة ماجيستر (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم، السياسية، 1988)، ص 152.

- حشد قوات الطرفين في منطقة النزاع "تندوف."[1]

ويبقى الوضع بين 1964 و1967 يتراوح بين الانعراج والتوتر، حق توصل الطرفان إلى إبرام عدة اتفاقيات لإعادة رسم الحدود وتحسين العلاقات بينهما:

01- اتفاقية أخوان:

المبرمة بتاريخ 15 جانفي 1969، تقرر من خلالها إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية كل المشاكل المتعلمة بالبدين.

02- اتفاقية تلمسان:

بتاريخ 27 ماي 1970 تضمنت إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدان كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة جزائرية مغربية لإحياء واستغلال منجم غاز الجبيلات.[2]

03- معاهدة الرباط:

15 جانفي 1972 وقع الجانبان على اتفاقية الحدود الملك حسن الثاني، هواري بومدين) وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA).[3]

المطلب الثا ني: التصور الجزائري والمغربي للحدود.

سنتناول مرحلة ما بعد الاستقلال الجزائر مباشرة، وبروز النزاع الحدودي المؤسسة على الاختلاف ما بين المفهومين: التصور على أساس مبدأ الحق التاريخي، ولآخر القائم على مبدأ قدسية الحدود إذا أردنا تفسير مصطلح الحدود فإنه يشير إلى "لحظ الذي يبين أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين".[4]

إن الحد بهذا المعنى تعبر عن الأمر الجوهري في العلاقات الدولية، يحدد أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، ومن خلال هذا التعريف تعد معاهدات الحدود من أهم الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لمعرفة حدود سيادة الدولة عن دولة أخرى بحيث يعد العقد شريعة المتعاقدين ووجوب

---

[1] المرجع نفسه، ص 25-26.

[2] Eric laurent ; mémoire d'un roc rassan.,paris : edition plon, 1993, p 139-143.

[3] عبد القادر رزق مخادمين، "نزاعات لحدود العربية-العربية"، الجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004، ص 127.

[4] أحمد مهابة "مشكلات الحدود في الغرب العربي"، السياسة الدولية، عدد 111، جانفي 1893، ص 293.

احترام الالتزامات الدولية وتنفيذها بدقة وفي حالة وجود أي نوع من المعاهدات الدولية الحدودية فإن الترسيم هنا يخضع إلى مبدأ الاعتراف بالحدود التي يتم الاعتراف بها من قبل الطرفان، وهي حالة محاولة إدخال أي تغيرات أو حدود جديدة تكون هنا أمام نزاع حدودي في شكل إدعاء أو احتجاج، الذي يفترض حقوقا في الإقليم المحدد وعدم شرعية تصرفات الطرف الآخر استنادا إلى تبريرات التي قد تكون ذاتية أو موضوعية والتي تعطي صفة الشرعية للطرف الآخر وتكون هنا أمام تصورين متناقضين لمسألة ترسيم الحدود من جهة تسوية النزاع من جهة أخرى سواء عن طرق التحكم أو عن طريق القضاء مصلا بحيث يعد هذا المدخل قانوني من أجل فهم الحالة النزاعية الحدودية الجزائرية– المغربية.

فرع1 : التصور المغربي للحدود مبدأ الحق التاريخي:

الذي انطلق من أفكار سياسة التي تأدي بها زعيم حزب الاستقلال "علال القاسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره عام 1955، والذي تضمن خريطة المغرب أن هذه المناطق التي طرحها "علال القاسي" هي تارخيا امتداد للسيادة المغربية وبالتالي التمسك بالحق التاريخي، ومعارضة مبدأ القدسية الحدود المورثة عن الاستعمار وتم تجسيده أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية[1] حيث تم التصريح أنه "لا يمكن أن يفسر مجال من الأحوال كاعتراف مربع أو ضمن بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على المتابعة أو تحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا".[2]

إن المفهوم التاريخي التي تدافع عنه المغرب، قائم على التصور الإسلامي للحدود، بمعنى أنه مبني على قاعدة الانتماء الديني، فالحدود المغربية ينبغي أن تحدد على أسس وجود مجموعات التي تدين بالولاء الديني للسلطان المغربي، ولا تحدد على الأساس الإقليمي أو الجغرافي وبالتالي فإن كل المناطق التي تتضمنها خريطة المغرب الكبير، بما فيها الأراضي الجزائرية هي أراضي مغربية، وحتى المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية القبائل المهجرة تنتم إلى الفئات التانية المغربية، وحتي مغربية بحكم التاريخ و الولاء الديني للسلطان.

[1] نوري مروة جعفر، "المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر"، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 55.

[2] عمر سعد الله، القانون لدولي للحدود"، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص 64.

وبهذا المنطق فإن النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد ويستمد شرعية من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة وسكان المناطق الحيوية بما فيها تندوف، أدرار، القنادسة، الساورة أو ما يسمى بـ"لمغرب القابر".[1]

غير أن أنصار الحق التاريخي، قد استندوا على بعض المواقف والأساليب القانونية ذلك من أجل إظهار مبدأ الحق التاريخي من جهة والإنكار على قاعدة الانتماء لديني من جهة أخرى وذلك من أجل إضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية، بحيث توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز أي شيء يشير إلى هذا الحق.[2]

وأهم ما جاء في البروتوكول الذي أبرم ما بين المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 جويلية 1961 الوثائق التي تم التركيز عليها من أجل تدعيم المطلب المغربي التاريخي في:

- تأكيد الحكومة المغربية لمستنداتها والغير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل حصول على الاستقلال ووحدته الوطنية، بدون تحفظ من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة في اتفاقية إيفران.
- اعتراف كل من الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن الشكل الحدودي الناشئ عن التخطيط المفروض تعسفا سيوضح له حدا من خلال المفاوضات ما بين الحكومة الجزائرية المؤقتة مملكة المغرب.[3]

ولهذا الغرض تقرر الحكومات لنشأة لجنة مغربية جزائرية تجشع جدي من اجل دراسة هذا المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية.[4] كما أن الجانب المغربي قد أخذ هذا الاتفاق على أنه قرار جزائري للمغرب بحقوقها السيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي الجزائري، وبالتالي ضرورة الترسيم وتعيين الحدود بما يتماشى وفقا لمنطق الحق التاريخي من جهة والمغرب الكبير من جهة أخرى.

وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي حسن الثاني إلى الجزائر في مارس 1963 قام بإعادة طرح إشكالية الحدود الجزائريون المغربية، وبإعادة تذكير الرئيس الجزائري أحمد بن بلة باتفاقية (الوعد) المبرم في 6 جويلية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وبالتالي كان رد الفعل الأولي الجزائري ذو

---

[1] محمد رضوان، مرجع سابق، ث 86.

[2] إسماعيل معارف غالية، الأمم لمتحدة و النزاعات الإقليمية، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية، 1995، ص 44.

[3] محمد رضوان، مرجع سابق، ص 96.

[4] علي الشامي، مرجع سابق، ص 221.

صيغة دبلوماسية بحيث طالب الرئيس الجزائري بتأجيل القضية إلى شهر سبتمبر حتى يتسنى للدستور الجزائري الذي من خلاله يتعامل مع هذه القضايا السيادية[1]، ولكن التصور الجزائري الرسمي لهذه الإشكالية قد تجسد من خلال إمضاءها على ميثاق المؤسسة لمنطقة الوحدة الإفريقية بأديس بابا في ماي 1963، والقائم أساسا على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قصيدة الحدود مع المغرب بالتصريح الشهير للرئيس بن بلة: "الجزائري واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233إلى تندوف.

فرع2- التصور الجزائري للحدود مبدأ قدسية الوراثة:

يعود أصل هذا المبدأ إلى القانون الروماني و يعني امتناع انتهاك ملكية الآخرين كل ما تملكة استمر في امتلاكه و يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر، معروف بمبدأ L'uti possidetis ويدور معناه في أن "كل ما في حوزتك أو ما تحت يده" ينطلق معنى التصور الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال والتي تتكون نصفين:

الأول: السند فوق الإقليم حيث يمتع الدول التي تحوز على الإقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه.

الثاني: مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن تكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم[2].

وبالتالي يقوم هذا المبدأ على أساس الحدود الاستعمارية الموروثة لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال، وهو أيضا المبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود، فالدولة الوريثة لا ترث المعاهدات بل حدود الإقليم.[3]

ومن هذا المنطلق فإن التصور الجزائري لأي نسبية حدودية فهو قائم على أساس الشرعية القانونية، والحدود الموروثة عن الاستعمار هي من أهم ما تمسكت به لجزائر من جهة وهو ما يتماشى مع رغبة أغلب دول افريقيا هذا المبدأ قائم على فكرة آلية حماية الإسلام، وضرورة احترام السيادة الوطنية،

[1] المرجع نفسه، ص 97.

[2] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 33.

[3] نوري مروة مروة، مرجع سابق، ص 59.

والحدود الموروثة وتبنيها كاتجاه أو ضمن التيارات السياسية والفكرية والتي كانت تتفاعل بقوة قيل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي تعد هذه امن المبادئ المؤسسة لها.[1]

ويعد هذا المبدأ أمهم و الذي تم تأييده رسميا في أو مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات المنظمة للحدة الإفريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964، حيث أصبغ عليه قانونيا ملوما في نص الوثيقة الصادرة عنه: "إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات، وتتشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة نذكر بضرورة الحال بالوسائل السليمة في إطار الإفريقي الخالص. وتلتزم كل دول الأعضاء بالاحترام الحدود لموجودة عند حصولها على الاستقلال.[2]حيث حاولت الجزائر الدفاع عن ارثها الاستعماري وحدودها من الدرجة الأولى وذلك رغبة منها في الحفاظ على المنجزات الثورية من جهة، والدفاع عن الاستقلال الوطني من جهة أخرى الذي سعت له الجزائر منذ استقلالها إلى جعل قضية الحدود من أهم أهدافها الأساسية لسياستها الخارجية، ومحاولة الحفاظ على موروثها الحدودية حيث تضمن إعلان الجزائر عام 1962 حدود الدول الجديدة والذي ينبغي أن تصل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية هذا ما أكده الرئيس بن بلة عندما ألقى الكلمة في مدينة بشار في 03 أكتوبر 1963 حيث صرح: "أن الحدود الجزائرية هي الحدود التي تركها الاستعمار" وقبلها كان قد تم الإعلان أن الجزائر واحدة لاتتجزأ من النقطة 233 إلى تندوق في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب.

لقد عملت الجزائر كل ما في وسعها إلى محاولة تكريس وترسيخ وتجسيده من خلال منظمة الوحدة الإفريقية مما أدى هذا إلى احتجاج المغرب من منطلق تصورها لحقوقها التاريخية من جهة والاتفاق الجزائري المغربي مع الحكومة المؤقتة في 06 جويلية 1961.

كما اعتبر المسؤولون الجزائريون أن هذا البروتوكول أي "1961" لا يكتسي أي قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولاباتفاق دولي، بل هو مجرد اقتراح من الجانبين لا بتوفر كلهما الملاحيات لمراجعة حدود البلاد.

[1] محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، مقاربة سويسيو تاريخية و قانونية، الجزائر: إفريقيا الشرق، 1999، ص 86.

[2] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 97.محمد رضوان، مرجع سابق، ص 89.

وخاصة يعد تغير غي الأوضاع السياسية في الجزائر وبعد أزمة 1962 اعتبرت حكومة بن بلة أنها غير ملزمة هذا الالتزام، وأعلنت الحكومة الجزائرية بتبنيها مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ولا يمكن قبول في أي حال من الأحوال عن أب يشر من الأراضي الجزائرية.

المطلب الثالث: المقاربات الجديدة للعلاقات بين الجزائر و المغرب 1988 إلي يومنا هذا

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال و تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد بمدينة طنجة بتاريخ 28-1958/04/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمعرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان حرية الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائري ومعاهدة الإتحاد والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983 وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائريون 1988/06/10 وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادرة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[1]

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 بمدينة مراكش من قبل 05 دول وهي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.[2]

لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقاومات التنمية في الأقطار المغاربية بل إنها لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات ومواد قابلة للإنفراس في تربية الواقع، وقدرة في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى تاريخ. ورغم المعطيات الجغرافية التاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد وحمله، فإن ضغوط الواقع في أبعاد المختلفة قد كرست واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي.[3]

---

[1] ثريا درقاوي، الاتحاد من خلال جريدة الشعب: دراسة وصفية تحليلية رسالة ماجيستر، قيم علوم الإعلام و الاتصال آلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2000، 2001، ص 22-23.

[2] أنظر ملحق رقم 03..

[3] مروة نوري جعفر، مرجع سابق، ص 85.

إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يدعم مثل هذا الرأي لعله يكشف بكثير من القوة، وجود خلل ما في الإرادة السياسية يقف بمنزله عثرة أمام الطموح المجتمعي المغاربي في بناء قوة عربية إقليمية في شمال غرب إفريقيا، قوة قادرة على ركوب درب التنمية بانقطاع أسرع،

وقادرة في الوقت نفسه على إعداد محاور للاتحاد الاوروبي الذي يزداد قوة، ويتجه لتعزيز مسيرته التاريخية في بناء القارة الأوروبية.[1]

من الواضح أن الإحساس بالأزمة البنيوية العميقة وانغلاق سبل الخروج منها هو الذي دفع الأنظمة المأزومة إلى محاولة البحث عن مخرج جماعي بإحياء وحدة المغرب العربي بهدف التخفيف من المخاطر لراهنة علما أن اتحاد المغرب العربي قام على أساس قطري واندمج في إطار تشكيل وحدة إقليمية على غرار الوحدات الإقليمية العربية، وحدة أنظمة قطرية مسيطرة عليها من قبل الامبريالية الأمريكية ولها وظيفة في هذا الاستراتيجية الأمريكية وفي العالم العربي، والبحر الأبيض المتوسط، لدعم ركائز هذه الأنظمة القطرية ومنع الحركات الإسلامية الأصولية المغاربية من أن تحقق أهدافها، وخلق نوع جديد من التوازن يساعد فيه النظام لقوي النظام الضعيف، ويمنع الأقطار الأكبر ومن احتواء الأقطار الأصغر.

اتحاد المغرب العربي (ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا) الذي تم إنشاءه في مدينة مراكش بالجنوب المغربي في 17 فبراير 1989/ تحديات داخلية وخارجية يلخصه الشلل الكامل لمؤسساته والتأجيل المستمر لاجتماع مجلس الرئاسة الذي كان مفترضا أن يعقد في الجزائر عام 1995، ويضم هذا الاتحاد المغاربي حوالي 180 مليون نسمة من العرب، ويشمل المنطقة من حدود ليبيا مع مصر إلى نهر السنغال، وتصل مساحتها إلي نحو 5.380.591 كليو مترا مربع، وفي هذا الاتحاد دولتان مهمتان من حيث الموقع عدد السكان هما المغرب والجزائر.[2]

لا شك في أن وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي قديم متجذر في ضمير شعوب المنطقة، غير أنه يمكن تصنيف المعوقات الكبرى التي أصطدم بها مشروع بناء وحدة المغرب العربي إلى ثلاث:[3]

---

[1] كمال عبد اللطيف، اتحاد المغرب العربي ....الإصلاح السياسي أولا صحيفة الشرق الأوسط 19 آب 2004، ص 56

[2] بطرس بطرس غالي: الجامعة لعربية و تسوية المنازعات المحلية، القاهرة معهد البحوث و الدراسات العربية 1977، ص 67-68.

[3] أحمد عيسى الشرقاوي، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية و قضية عضوية البوليساريو، مجلة السياسة الدولية، العدد: 69، جويلية 102، 1982.

01- مرحلة إزالة الاستعمار وبناء الدولة الوطنية الحديثة:

فبعد عامين من استقلال تونس والمغرب عام 1956 وتجدر الثورة الجزائرية في مقاومة الاستعمار الفرنسي عقدت في مدينة طنجة أو قمة مغاربية ضمت قادة أحزاب الاستقلال المغربي والدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري لا الحكومات بحكم أن الجزائر لم تنل استقلالها بعد.

وبعد استقلال الجزائر عام 1962 كان بناء المشروع المغربي في قلب المفاوضات بين البلدان الثلاثة، حيث تم توقيع اتفاقيات الرابط في عام 1963، التي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة تجاه السوق الأوروبية المشتركة وتنسيق مخططات التنمية وسياسة التبادل التجاري.

غير أن كل هذه الاتفاقات لم تتجسد ماديا على الأرض ولم بتجاوز بناء المغرب العربي إطار المشروع النظري بسبب الصراع التنافسي الذي دب بين حكوماته المختلفة على زعامته استمرار النزاعات الحدودية المورقة من الحقبة الكولونيالية بين مختلف البلدان والمغاربية (نذكر في هذا الصدد النزاع المسلح بين المغرب والجزائر في تشرين الأول أكتوبر 1963)، وهو ما عكس لنا بروز المظاهر الإقليمية التي أصبحت سائدة في عقود وممارسات النخب الحاكمة، والتي قضت على أي تفكير جدي في بناء المغرب العربي الكبير، على نقيض الاعتقاد الذي كان سائدا والذي كان يعتبر أن استقلال الجزائر سوف يساعد على تحقيق.

ومعزى آخر أن الدول المغاربية أغلقت أبوابها على نفسها و وضعت حدودا لها بحواجز إدارات الهجرة و الجمارك، و بثقافة جديدة تخلع كل قطر من هويته المغاربية والإسلامية، وسلمت بالكيانات لقطرية، وصارت تنتظر إلى مشروع المغرب الكبير على أنه مجرد تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية دون التفكير في تنازل الدول عن أي شيء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية مهما كانت هذه الهيئة مجردة من السلطات وهي روح تختلف عن تلك التي سادت مؤتمر لمنحه سنة 1958.

وأسهم اختلاف الإستراتيجية الاقتصادية في البلدان المغاربية في تهميش مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي خلال عقدي التسعينيات والسبعينيات، وإلى تأجيج الصراعات الإيديولوجية بين محورية تونس والمغرب من جهة مقابل الجزائر وليبيا من جهة أخرى.[1]

[1] عن الرجال، "جامعة الدولة العربية و منازعات الحدود العربية" مجلة السياسة الدولية العدد 111، يناير 21، 1993، - 24.

وأما تفاقم الضغوطات الهائلة التي مارستها الأزمة الاقتصادية، والخوف المرتقب من تفاقم هذه الأزمة عشية إلغاء الحواجز الاقتصادية، بين دول السوق الأوربية المشتركة، سارعت دول المغرب العربي إلى تحقيق نوع من التقارب والتنسيق فيما بينها على صعيد المشاريع الاقتصادية.[1]

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، والعزل السياسية للزمة، بدأت لسلطات الحاكمة في بلدان المغرب العربي البحث غي بعض وتفعيل لمشروع المغاربي من جديد في اوآسط الثمانينيات، عبر تطويق مجالات الصراعات والتوترات التي تفرقها، والاتجاه نحو تطبيع العلاقات المغاربية وقد توجهت هذه لمحاولات بعقد زعماء الدول المغاربية الخمس في مراكش في 17 شباط 1989، والتوقيع على معاهدات مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب العربي وتجديد البنيات السياسية لهذا الاتحاد.[2]

لقد شكل تأسيس الاتحاد المغاربي في 17 فبراير 1987 خطورة نوعية في مسار الوحدة المغاربية، وعقدن عدة آمال على ذلك أقلها اتفاق الاستنزاف المتبادل بين أطراف المجال المغاربي، خصوصا أنه جاء بعد معاناة شعوبه ودوله من سياسات المحاور التنائية المتصارعة على الزعامة طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات.

وجاء تبلور هذا المشروع إفراز لسلسلة تطورات نوعية في المنظمة نجملها في خمسة عناصر:[3]

أولا:عودت العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية، بعد قطيعة دامت 14 سنة على إثر لقاء العام 1988, بين الملك الراحل الحسن الثني والرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد وهذا التقارب أشار إلى تراخي قبضة المؤسسة العسكرية الجزائرية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

ثانيا:التفاهم على تسوية نزاع الصحراء المغربية في إطار خطة استفتاء بإشراف أممي، وجرى التفاوض على هذه الخطة طيلة 1988-1990.

ثالثا: تراجع حدة الصنف الأجنبي على المنطقة والناجم عن التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي بسبب بداية تفكيك المعسكر الشرقي.

رابعا:بروز تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي.

---

[1] أحمد عيسى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

[3] مصطفى الخلقي، الأزمة بين التوترات الثنائية و الدور الخارجي، المصدر: موقع العصر بتاريخ 20 ديسمبر 2003، ص 62.

خامسا:فشل سياسات المحاور الثنائية وخصوصا بعد التجربة المرة لمحور المغرب. ليبيا في مقابل محور الجزائر تونس موريتانيا والتي أدت لإضعاف كل الأطراف.

وقد استمرت هذه العناصر تحكم مسيرة الاتحاد المغربي إلى غابة اللحظة مع تغيير في العنصر الثالث حيث استبدل عامل التقاطب الدولي شرق غرب بالتقاطب الفرنسي الأمريكي حيث أن الوضعية العامة للاتحاد المغاربي تتغير كلما عرفت هذه العناصر تغيرات وإزالة ولهذا سنجد عند تحليلها كيف أن جمود الاتحاد هو نتاج التحول هذه العناصر مضادة وسيلة في مشروع الوحدة المغاربية.

وهو ما سنبينه لاحقا وذلك بعد بسط المشروع المغاربي.

وعقدت أول قمة للاتحاد المغاربي بعد المؤتمر التأسيسي في تونس بين 21،23 كانون الثاني يناير 1990. اتخذت عدة إجراءات مهمة بشأن:

- التعاون في مجال الدفاع وتعزيز التعاون مع المجموعات الإقليمية العربية الأخرى والعلاقات السوق الأوروبية المشتركة الخ كما أصبح التعاون السياسي بين البلدين المغاربة لخمس ممكنا عن طريق اتخاذ مواقف سياسية مشتركة حول مواضيع الساعة فمثلا قبول الزعماء المغاربية أن يكون واحد من بينهم يمتلك على الصعيد الدولي.[1]
- وجاءت قمة الجزائر التي في تموز يوليو 1990، بعد الفوز المدوي للجبهة الإسلامية للاتفاق في الانتخابات البلدية، لتسجيل بداية التراجع في دينامكية الوحدة المغاربية ومما لا شك فيه أن الأنظمة المغابية تفوق كثيرا من مشاهدة الإسلاميين يصلون ديمقراطيا إلى السلطة في الجزائر باعتبار هذا الصول في حال تحققه فعليا سيكون وقع كبير في كل منطقة المغرب العربي، لاسيما تونس، إذ إن حركة النهضة تحتل ما بين 20 و 30% من الناجحين، وتطرح إقامة السلطة الإسلامية البديلة في تونس.

وجاءت أزمة الخليج لتبين لتنوع الكبير في مواقف الدول المغاربية الخمس المختلفة والمتعارضة أحيانا ففي القمة العربية التي عقدت بالقاهرة اتخذت الدول المغاربية مواقف مختلفة حول قرار إدانة لعراق، موريتانيا تحفظن المغرب لمصلحة لقرار، الجزائري تحفظت تونس لاشتراك في القمة ليبيا ضد القرار.[2]

---

[1] لما مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 23، كانون الأول، 83، 2003، 84.

[2] ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعبير و مداخل التفعيل "المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005.

في ظل هذا التنوع في المواقف المغاربية حول أزمة الخليج إضافة إلى نجاح الإسلاميين في الانتخابات البلدية في الجزائر وما أظهرته من هوة عميقة تفصل الشعوب عن الأنظمة واجه اتحاد المغرب العربي أول أزمة حقيقية.

ومنذ الانقلاب العسكري الذي حصل في لجزائري مع بدية كانون الثاني 1992 بعد بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتدخل الجيش لإلغاء الانتخابات التشريعية، وإرغام الرئيس الشاذلي بن جديد على لاستقالة، دخلت الجزائر في مرحلة الصراع المعمر بين النظام والمعارضة الإسلامية الأصولية.[1]

وكان لهذا الوضع المأساوي الذي استمر في الجزائر طيلة عقد التسعينيات في القرن الماضي، أقره الرئيس,وبالتالي في ايطار مركبة.[2]

[1] عبد العالي دبلة، الدلة رؤية سيسيولوجية القاهرة: دار الفجر لنشر و لتوزيع، 2004، ص 32.

[2] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص 22-25.

الفرع الاول: أزمة الحدود البرية بين الجزائر و المغرب.

تعود قضية غلى الحدود البرية الجزائرية المغربية إلى عام 1994 عندما قامت مجموعة إرهابية بمهاجمة قندق في 24 أوت 1994 بمراكش وتم أطلاق النار فيه مما يدل على همجية العمل الإرهابي الطائش فقامت السلطات المغربية بإصدار قرار كان باتهام السلطات الأمنية الجزائرية وبالضبط في جهاز لمخابرات دون تقديم أي دليل.

بعد ذلك أصدرت السلطات المغربية قرار يقضي بغرض التأثير على الجزائريين الداخليين إلى الأراضي المغربية وللأسف كان هذا القرار أحادي الجانب أي من جانب طرف واحد دون جعل أي اعتبار لسيادة دول أخرى.

يعتبر هذا خرقا لمرسوم الدولة الدبلوماسية في حين برأ القضاء المغربي السلطة الأمنية الجزائرية من التهم المنسوبة إلها لا علاقة بمنفذي هجمات مراكش بالسلطات الجزائرية يعني لا يوجد أي دليل إثبات يربط العلاقة بينهما.

من المعلوم في ذلك الوقت كانت الجزائر تمر بأزمة أمنية المتمثلة في الإرهاب السلطات الأمنية نفسها كانت تحارب الإرهاب بعد ذلك صدر قرار أحادي من طرف السلطات الجزائرية رد على التأشير التي فرضت على الجزائريين الذين لا دخل لهم المشاكل السياسية بين البلدين قامت السلطات الجزائرية بقرار نعتبره خاطئ هو علق الحدود بين البلدين.[1]

سنة 1996 أقامت الجزائر الدنيا و لم تقعدها بعد أن صرح السيد محمد بوستة بصفته الأمين العام لحزب الاستقلال في برنامج في الواجهة حول العمل على استعادة المناطق المغربية المحتلة في شمال المملكة في جنوب شرقها فجندت الجزائر وسائل إعلامها على مختلف مشاريعها للتنديد بموقف حزب الاستقلال من قضية الحدود المغربية الجزائرية الشرقية.[2]

[1] محمد رضوان، مرجع سابق، ث 30.

[2] صلاح الدين العقاد، السياسة و المجتمع في المغرب العربي، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1971، ص 47-49.

الفرع الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية و سياق التسلح .

شهدت المنطقة المغابية سياق تسلح حقيقا يبد وأبلغ تعبير عن أزمة العلاقات بين الجزائر والمغرب، واستعمال بناء "المغرب العربي" دون تسوية النزاع الصحراوي بصورة ترضى البلدين، و تضع للخصومة التي نشأة بينها إثر استقلال الجرائر في أوائل الستينات.[1] ويمكن إرجاع تاريخ انطلاق هذا السياق إلى بداية 2000.فقد استغلت الجزائر تحسين مداخيلها النقطية والعهود النسبي الذي عم، وتؤكد دراسة ل"فوركاست انترنشونال"، وهي منظمة مختصة في مسائل الدفاع، أن الجزائر إحدى الدول الافريقية التي تصرف أموالا طائلة في مجال التسلح ففي 2008، خصصت موازنتها العامة 295 مليار دينار (4.4 مليارات دولار)، لوزارة الدفاع، كما أنها صرفت، منذ أواخر التسعينيات، ما معدله 2.3مليار دولار سنويا لشراء تجهيزات ومعدان حربية.

ولا تتردد المملكة المغربية حين تعوزها الموارد المحلية، في طلب دعم الدول الخليجية لتمويل بعض نفقاتها العسكرية ففي 2005 أهدتها الإمارات العربية المتحدة 40 دبابة كانت قد اشترتها من سويسرا، وفي 2007 أبدت استعدادها لدفع فاتورة طائرات فرنسية أراد الجيش المغربي شراءها ردا على شراء الجزائر عشرات الطائرات الحربية الروسية الصنع.[2]

وقد سعت المملكة المغربية إلى خنق هذا الطموح في مهده، عندما حاولت في 1963 "استرداد أراضيها التاريخية" في الجنوب الجزائري (حرب الرمال). وزاد في إتقاد نار الخصومة بين البلدين استمرار الدولة الجزائرية في دعم جبهة البوليساريو بعد رحيل الإسبان عن الصحراء الغربية و احتلالها من طرف القوات المسلحة المغربية.

ولم يخفف حدة الخلاف بين البلدين على مصير الصحراء الغربية تدخل الأمم المتحدة لفك النزاع فيها، ولا المفاوضات المباشرة الجارية حاليا بين السلطات المغربية وجبهة البوليساريو برعاية مجلس الأمن.[3]

---

[1] البرمان أحمد سليم، "جيوبو لتيكما الأمن القومي االعربي" مجلة المستقبل العربي– العدد: 17، يونيو، 2004، ص 30.

[2] طريين أحمد، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 19.

[3] البرهان أحمد سليم، مرجع سابق، ص 30.

لقد تمخض عن قرب الحدود المغربية الجزائرية طهور مجموعة من لأنشطة غير القانونية المتمثلة في التهريب وأشكال أخرى من الممارسات المحظورة والتي كادت أن تصبح القطاع الاقتصادي الأساسي بالمنطقة بخنقها للأنشطة الاقتصادية القانونية.

فإلى غاية سنة 2002، كانت تجارة الحدود مع الجزائر أقل شيوعا وتسويقا على اقتصاديات الجهة من التجارة ، وذلك نظرا لمحدودية البضائع المهربة آنذاك كما نوعا (مواد مدعمة، سلع غذائية بسيطة، بنزين، قطع غير وماشية).

غير أن الوضعية أصبحت تثير الكثير من القلق ابتداء من سنة (2003-2004).[1]

_بعد التراجع الملحوظ لنشاط التهريب خلال السنوات الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2010 لعدة أسباب، وعاد النشاط إلى الواجهة السنوات الأخيرة.

وفي 2011 ارتفاع صاروخي لسعر الوقود خاصة البنزين الجزائري المهرب خلال شهر تشرين 2011 حيث ارتفع ثمة بحوالي 100% وتعود أسباب ارتفاعه إلى مشاكل في تموين معطيات بيع الوقود في لمغرب الجزائري.

هذه الجرأة في النشاط والعرض القدير يرجعها البعض إلى الربيع العربي وأجوائه المشحونة ومرونة المراقبة سواء تلك المتعلقة بالسلطة والجهات المعنية داخل الأسواق نقصا البيع أو تلك الخاصة بالحراسة في نقاط الحدود والمنافذ، باعتبار هذه الأنشطة أضحت معيشية ومصدر رزق للعديد من ساكنة الجهة الشرقية وقد تتعداها لتصل مدن الداخل والغرب المغربي, وتوفر العديد من مناصب الشغل غير المراقبة.[2]

ملخص:

لقد تم في هذا الفصل تحديد إطار النظري لدراسة المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية وسير هذه العلاقات والتي اعتبر من أهم المواضيع في الساحة السياسية خاصة بالنسبة للمختصين والباحثين في الشؤون المغاربية، وهذا نظرا للوضع لعام الذي شهدته العلاقات بين البلدين من بداية التاريخ الاستقلالي لهما.

---

[1] البرهان أحمد سليم، مرجع سابق، ص 31.

[2] التقرير السنوي للتهريب، مطلع عليه من الموقع: www.cas-ouhda.ma تاريخ الاطلاع 2016/03/20 على الساعة 09:45

ولذا ركزنا على تطور العلاقات على غرار الملف الحدودي بين البلدين، كما لعب المجتمع الدولي دورا فعلا في حسم قضية الحدود الجزائرية المغربية وقيام على أثر ذلك إتحاد مغاربي، يمكن القول أن العلاقات الجزائرية لمغربية وكل ما آلت إليه بسبب الثورات الاقتصادية والمواقع الجغرافية وهو الذي أوقع البلدين في هذا الصراع.

الفصل الثالث

العلاقات الجزائرية المغربية

في ظل قضية الصحراء الغربية

تمهيد:

تشكل القضية الصحراوية نقطة ساخنة من النقاط المهمة التي ميزت هذه المرحلة الأخيرة وذلك بفضل ما شكلته من خلق لحالات النقاش والصراع على حد سواء، وقد أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية.

ومن هنا فإن التحليل الذي تتوخاه ينبغي أن يستقصي لحقائق التي يبرزها تاريخ المنظمة وكذا الاستفسارات التي تربط بجوانب مهمة في قضية الشعب الصحراوي وكيف أن أطراف عديدة تحاول أن تعرقل حل ملف القضية الصحراوية.

وهذا ما حاولنا التطرق إليه في هذا الفصل العلاقات الجزائرية المغربية في ظل القصية الصحراء الغربية خصصنا مبحثين تناولنا في الأول جذور النزاع الصحراوي وفي الثاني تحدثنا عن تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية .

المبحث الأول: جذور النزاع الصحراوي.

نصنف قضية الصحراء الغربية على أنها من أقدم النزاعات في إفريقيا،فهي تعتبر قضية من ضمن القضايا المهمة التي ميزت هذه المرحلة الأخيرة ، وذلك ما شكلته من نزاع مستمر ومعقد لقضية أريد بها أن تبقى بدون حل طوال مدة زمنية طويلة تكاد تتجاوز العقد الرابع،بالإضافة إلى إقرار المجتمع الدولي بضرورة حل هذا النزاع من زاوية نصفية الاستعمار في إفريقيا .

إن الحديث عن خلفيات النزاع في الصحراء الغربية يتطلب دراسة تثار من منطلق إستراتيجي واقتصادي وبشري، هذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: النزاع حول الصحراء الغربية

بعد حرب الرمال عام 1963 ومعاهدة ابقران 1969، تصالحت الجزائر مع المغرب وموريتانيا وفي لقائه مع[1] بومدين ومختار ولد داده رئيس موريتانيا، قبل ملك المغرب الحسن الثاني لمبدأ تقرير المصير في الصحراء الاسبانية ففي اعتقاده، ليس هناك أدنى شك بان استشارة السكان المعنيين لن تكون سوى شكلية هدفها تكريس إلحاقهم بالمغرب يتكون سكان الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الاسبانية من نحو 20 منظمة تنتمي إلى أربع مجموعات الرقيبات، التكنا، والمعقيل وولد دليم قدر الأحياء الذي حرره الاسبان في عام 1974 عدد هؤلاء السكان ما بين 70-80 ألف شخص لكن هذا الرقم لا أخذ بالحسبان عدد الصحراويين الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة، والبدو.

وقدرت جبهة البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و ساحل الذهب، حتى تأسست ف 10 ماي 1973، أن هذا العدد يتراوح ما بين 250 – 300 ألف نسمة في هذا البلد تستعمل اسبانيا منذ عام 1963 قامات الفوسفات المكتسبة في عام 1947 في الساقية الحمراء التي يبلغ طولها 75كلم وعرضها ما بين 1-15كم، وتمتد على مساحة تبلغ 250 كليو متر مربع و قد احتياطي الفوسفاط بـ10 مليارات طن، وفي مكان آخر يكشف باطن الأرض عن الحديد، والنحاس واليوم يتوم والغاز يوجد في عرض البحر واحد من أغنى "أحواض" السمك في العالم.

في عام 1973، أبدت المغرب قلقها في الوقت الذي كانت زيادة قوتها الاقتصادية في الفوسفات باسترداد لصحراء الغربية وتريد اسبانيا تنظيم استقلال هذه الصحراء بما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها في الاقليم.

---

[1] بنجامين ستورا ترجمة .د. صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الاستقال (1962-1988)، وزارة الثاقفة البيئة العامة السورية اللكتاب تاريخ العرب و العلم (5)، دمشق 2012، ص 52.

ولاسيما أن جبهة لبوليساريو التي تديرها حفنة من الشباب المناضلين الملتفين حول شاب جامعي يبلغ من العمر 20 سنة هو الوالي مصطفى سيد ألقى جتفه خزيرات جويلية 1976، أطلقت، في 20 ماي 1973، اول عملية عسكرية ضد الإسبان من جانبها اختار الجزائر استقلال الصحراء الغربية، جمهورية غير منعازة وفي 20 أوت 1974، أعلن الملك الحسن الثاني أنه يعارض كل استفتاء يمكن أن يؤدي إلى الاستقلال البلد المتنازع عليه وفي نهاية شهر أكتوبر أغر الرئيس[1] الموريتاني بانقسام محتمل للحصراء لغربية وعقد معه اتفاقا سريا في شهر (أفريل– ماي) 1975، أوصت لجنة لتقص الحقائق الأرض نابعة لمنظمة الأمم المتحدة بتطبيق مبدأ تقرير المصير في 16 أكتوبر أوضعت محكمة العدل الدولية، التي طرح الملك الحسن الثاني القضية أمامها، بتقرير المصير أيضا– عندئذ حاول ملك المغرب المجازفة بكل شيء في سبيل تحققي ما يرغب فجمع دوله المعارضة باستثناء بعض مجموعات أقضى اليسار، وبخاصة المنطقة العسكرية اللينينية إلى الأمام وقرر تنظيم "مسيرة خضراء".

بدا الحراص قي 05 نوفمبر/ وضمنت 350 ألف متظاهر ساروا بتجاه الصحراء.

ثارت معاهدة ملك المغرب هذه تأثرها على الحكومة الاسبانية وفي 14 نوفمبر كرست معاهدة مدير تقسيم الصحراء الغربيية بين الرباط ونواكشوط .

بعد فترة من العزله في بداية هذا النزاع قامت الجزائر بنشاط دبلوماسي مكثفو في 17 فبراير 1976، كانت غالبة الأعضاء[2] منظمة الوحدة الإفريقية على استعداد للاعتراف بجبهة البوليساريو "حركة التحرير" في الحال أعلنت هذه الأخيرة قيام جمهورية عربية صحراوية ديمقراطية يأسها محمد عبد العزيز البالغ من العمر انا ذاك 31 سنة وأصبحت اللجنة التنفيذية أو (مجلس قيادة الثورة) الجهاز الأعلى في البلاد وتكون من تسعة أعضاء وبسط سيطرته على 60% من الصحراء الغربية، وأعلن أن لديه 10 آلاف جندي، منهم 300 جندي يرابطون دوما على الجبهة و تحظى جبهة البوليساريو بدعم عسكري جزائري، وتدعمها ليبيا ماليا غالبا ما قيل في تلك الحقبة إن اندلاع حرب مباشرة بين الجزائر والمغرب أمر ممكن وفي نهاية الأمر، أدار الطرفان التوتر بمهارة و في الأول من شهر ماي 1977 حصلن جبهة البوليساريو التي ركزت جوهر مجهودها العسكري على موريتانيا، على صدى إعلامي قوي بقتلها فرمسيين وخطفها ستة آخرين في الزوايرات وبلغ التوتر أقصاه وأرسلت المغرب إلى الأرض حملة عسكرية

[1] – بنجامين ستوار، نفس المرجع، ص 63.

[2] – بنجاميب ستورا، مرجع سابق، ص 64.

تعدادها 12 ألف رجل هاجم رجال البوليساريو المركز التعديبية التي تؤمن صادرات الحديد، المصدر الرئيس الإرادات موريتانيا.

وفي 10 ماي 1978 قام المقدم مصطفى سالك بانقلاب عسكري على مختار ولد داده، رئيس الدولة المرويتانية، ووسع نفيه لإخراج البلد من الحرب وفي 12 ماي أعلنت جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار على موريتانيا وركزت هجماتها على المملكة الشريفة التي دفعت إلى بناء "جدار" حماية بالغ الطور وأسهمت النفقات العسكرية الثقيلة في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب.

ولدى وفاة الرئيس بومدين في شهر ديسمبر 1987 لم يكن الصراع الصحراء الغربية قد وجد حلا لقد استمر أمرا طويلا في تسميم العلاقات بين الجزائر والمغرب فلرباط تتهم الجزائر بأطماع الهضبة في المغرب.[1]

المطلب الثاني: أطراف وأسباب النزاع.

فرع1:أطراف النزاع.

1) **جبهة البوليساريو:** وتعني "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"ترى هذه الجبهة في التواجد المغربي على أراضيها على أنها احتلال جديد لخلق الاستعمار الإسباني.

- ✓ **الهدف:** تهدف جبهة البوليساريو إلى تحقيق الاستقلال التام للأراضي الصحراوية وبإقامة دولة الصحراء الغربية المستقلة.
- ✓ **الإستراتيجية:** منذ أن أعلنت اتفاقية مدريد سنة 1975، البوليساريو تواجه معارك معظمها في الجزء الموريتاني من الصحراء، متجاوزا نطاق الصحراء العربية أحيانا بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريتانية بما في ذلك الهجوم مرتين على العاصمة نواكشط، وقد اتسمت فترة ما قبل انسحاب موريتانيا من الصحراء باعتمادها إستراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة فتم التركيز على موريتانيا الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريتاني، بالفعل نجحت البوليساريو في ذلك واستطاعة أن تدفع الجيش الموريتاني إلى قلب نظام الحكم وبدأ في إجراءات الانسحاب[2].
- ✓ **الإمكانيات:** رغم أن جبهة البوليساريو قد فقدت أجزاء المساندة للحركات التحررية الثورية، فإنها لا تزال الطرف الأهم المنازع للمغرب كما فقدت الكثير من أوراقها بعد تراجع الأنظمة اليسارية عن دعمها

[1] بنجاميب ستورا، مرجع سابق، ص 64.

[2] – محمد الفرعي و آخرون ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، ط1 2011، ص128.

وانشغال الجزائر بنفسها، وهي تحاول الاستفادة من النزاع الإسباني المغربي ومن الخطر الموريتاني التقليدي من المغرب ، وهي لاتخفى ارتياحه لعودة الاهتمام الجزائري بالملف بعد وصول الرئيس بوتفليقة للحكم وهي تجزم أن الاستفتاء سيكون لصالحها.[1]

✓ تطالب بالاستقلال التام للصحراء وإقامة كيان سياسي مستقل بعيدا عن أسباني والمغرب وموريتانيا ووضعت مناهجها في تحقيق ذلك على أساس العمل السياسي والدبلوماسي ،اعتماد الكفاح المسلح أو التنظيم العسكري كأسلوب لتحرير وإقامة الدولة السادسة في الشمال الإفريقي ،فقد نبنتها الجزائر و اعتبرتها حركة تحريرية تقديمية تسعى إلى الاستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية .[2]

2) **المغرب:** يعتبر المغرب إقليم الصحراء الغربية امتداد لأرضية وجزء من سيادته الغير قابلة للتقسيم وقد استعد لعدة أدلة واعتبارات:

✓ التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي للإقليم وذلك وفق طروحات علال الفارسي صاحب خريطة المغرب الكبير 1995.

✓ الصلاحيات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة.

✓ لجوء بعض أهالي صحراء الغربية لمحمد الخامس باعتباره أمير المؤمنين ومبايعيه.

✓ قلة السكان الأصليين وعدم قدرتهم على تسير شؤونهم.[3]

✓ **الهدف:**

يعتبر الهدف الرئيسي للمغرب هو إقليم الصحراء وإعادته إلى الوطن الأم إضافة إلى مواجهة الأطماع الجزائرية.

✓ **الإستراتيجية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ التحالف خاصة مع إسبانيا وموريتانيا ابتدءا من اتفاق مدريد 1975 وكذلك تحالف مع فرنسا.

✓ محاولة إظهار القضية على صراع إيديولوجي وذلك لكسب تأييد المغرب.

✓ إضافة إلى انتهاج السياسة العسكرية بعد مقابلة المحاولة الصحراوية بالدفاع عن جمهوريتها بالرد العسكري، حيث وصلت بموجبها طلائع الجيش المغربي إلى مدن "أوزويرات" بئر "أم قرين" في شمال

---

[1] – صحفي صحراوي،رؤية البوليساريو للنزاع،WWW .algziza .net،تاريخ إطلاع 05 /04 /2016 ساعة16:10.

[2] – حميد فرحان الراوي ، الاتحاد المغاربي و مشكلة الصحراء الغربية،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ص10.14: nucexteaid16: www.coj.net /capj ?fun

[3] – محمد الفرعي و آخرون ، مرجع سابق ،ص129.

موريتانيا كما تدخل الطيران الحربي الفرنسي معه جبهة البوليساريو التي واجهت ذلك بشدة، حيث أحرزت نتائج مبهرة أجبرت الجيش المغربي على التراجع.

✓ **الإمكانيات:**

يعتبر المغرب قوة هامة في المنطقة لها نفوذ هام في المحيط الإقليمي، تستمد لعلاقات قوية مع فرنسا والولايات المتحدة سعت لحسم النزاع عمليا، بضم معظم الأراضي الصحراوية وهي لا تخفي قلقها من استغناء لا يخضع لشروطها.[1]

3) الجزائر :

✓ **الرواية** : ترى الجزائر في رغبة المغرب في ضم إقليم الصحراء الغربية توسعا على حسابها، حيث أن الجزائر ذات النظام الجمهوري والتوجه الثوري تعتقد أن ضم المغرب للصحراء هو دعم لأطماعة التوسعية في المنطقة، وفي الجزائر خصوصا سبق أن خاضت معه معارك " حرب الرمال" على السيادة في منطقة تندوف الجزائرية.

✓ **الهدف:** الحفاظ على العقود مع المغرب حيث تهدف الجزائر من خلال مساندتها للبوليساريو إلى إضعاف المغرب لجعلها تتخلى عن مطالبتها في تندوف،و حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الوطني. يعتبر الدفاع عن الايدولوجيا التحررية أحد مبادئ النظام الجزائري إضافة إلى مصالحها الاقتصادية.

✓ **الإسترتيجية:**

الدخول في علاقات تحالف مع الدول المعنية والمهتمة بقضية الصحراء، حيث عملت الجزائر على كسب اعتراف الدول الإفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية الدعم العسكري لجبهة البوليساريو.[2]

✓ **الإمكانيات :**

تعتبر الجزائر الدعم التقليدي لجبهة البوليساريو حيث استطاعت أن تعبئ عدد كبير من الدول السارية لصالح البوليساريو، وضمنت لهذه الجبهة الغطاء السياسي والعسكري مكنها من الصعود أمام الهجمات المغربية المتكررة انشغلت بنفسها إبان الأزمة الداخلية لكنها مازالت تملك دور في النزاع حاول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أخيرا أن يعززه.[3]

---

[1]– محمد جميل بن منصور ، مستقبل النزاع في أفق الخيارات المطروحةWWW.algazira .net،تاريخ الإطلاع :2016/03/16على الساعة 15:40.

[2] محمد الفرعي و آخرون ، مرجع سابق ،ص130.

[3] – محمد قرعي و آخرون ، مرجع سابق ،ص132.

✓ تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية.[1]

كانت الجزائر منذ بداية النزاع تعلن رسميا بأن ليس لها مطالب أو مطامع ترابية توسعية في الصحراء الغربية ولا في ثرواتها وقد كانت تنادي بمبدأ تقرير المصير كوسيلة لحل النزاع بين الأطراف القضية الصحراوية أمام أنظار الأمم المتحدة.[2]

فرع 2:أسباب النزاع.

1) العوامل العميقة:

✓ **العامل السياسي:** حيث يعتبر المغرب إقليم الصحراء الغربية جزاء من أرضية الغير القابلة للتقسيم.

✓ **العامل الاقتصادي:** وذلك لكون إقليم الصحراء الغربية غني بالثورات الباطنية من فوسفات وحديد وغيرها من الثورات الأخرى كالغاز والنفط وبعد وجود الفوسفات أحد أهم أسباب اهتمام المغرب بالصحراء الغربية فقد أصبح للمغرب ثلثا مخزن العالم من هذه المادة، إضافة إلى توفرها على مصائر الأسماك الوفير قرب ساحلها المطل على المحيط الأطلسي.

2) استرتيجية التعبئة:

تتمثل خاصة في الخلافات السياسية بين الدول الجوار(الجزائر– المغرب) والمنافسة السياسية على زعامة المغرب العربي واتهام المغرب للجزائر بأنها تسعى لتحقيق أطماعها في المغرب من خلال النزاع في الصحراء خاصة وأنما تمثل بوابة الجزائر.[3]

3) العوامل المحتقرة:

تتمثل خاصة في تعدد أطراف النزاع ودور الدول الكبرى في تدعيم المغرب في السيطرة على الصحراء الغربية، بدء بإسبانيا التي منحت المغرب وموريتانيا سلطة الصحراء الغربية وفق اتفاقية مدريد

---

[1] – المرجع نفسه ،ص 133.

[2] – مهران إسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ،و حديث عن الشرعية الدولية، الجزائر،دار النشر هومة للطباعة و النشر و التوزيع 2010،ص112.

[3] – بن عمار تونسي ،تقريقر المصير و قضية الصحراء الغربية ،مذكرة نيل ماجستير ، معهد العلوم القانونية و الإدارية ،جامعة الجزائر نوفمبر،1982،ص30.

ودعم فرنسا المغرب بأسلحة أثناء حرية مع جبهة البوليساريو، إضافة إلى الدعم السياسي كما أن الولايات الأمريكية كان لها موقف مدعم حيث بلغ دعمها لسنة 1982بـ100 مليون دولار كل هذا كان محتقرا لاستمرار النزاع.[1]

المطلب الثالث : التسوية الأممية لإقليم الصحراء الغربية.

فرع 1: مواقف الدول العربية من النزاع الجزائري – المغربي.

تلقت الجزائر تأييد كل من سوريا والعراق ومصر في نزاعها في المغرب، كما قدمت مصر مساعدات عسكرية وتقنية للجيش الجزائري ولم تستطيع الجزائر واستغلال المساعدات المصرية بصورة مباشرة في الاشتباكات مع المغرب، إلا أن ذلك كان عاملا أساسيا في إعادة توازن القوى بين الدولتين المتنازعتين على الحدود.

أما المغرب الذي ضعف موقفه بسبب سياسته إزاء موريتانيا فإنه تلقى تأييد مملكتي العربية السعودية والأردن، وهكذا عكست النزاعات المغاربية إلى حد كبير النزاعات الايديولوجية السائدة في باقي النظام الإقليمي العربي بين الدول التقدمية والدول المحافظة، ولقد تسببت مواقف هذه الدول في نزاعات بينها وبين أطراف النزاعات المغربية، أي (سوريا–المغرب، سوريا– تونس،العراق– تونس، مصر– تونس،مصر – المغرب السعودية – الجزائر، لبيا– الجزائر).[2]

فرع 2: موقف الدول الغربية من النزاع الجزائري المغربي.

لم يأخذ النزاع الجزائري المغربي الطابع الدولي بل استمرت في النطاق المحلي، لقد أبد الإتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا وغنيا الموقف الجزائري كما قدمت كوبا مساعدات عسكرية للجزائر.[3]

أما المغرب فإنه دعم من قبل الولايات المتحدة، وبالرغم من إعلان فرنسا عن حيادها في هذا النزاع، إلا أن التعاون الوطيد بين الجيش الفرنسي والجيش المغربي كان له انعكاسات كبيرة على تطور المعارك خصوصا أن الجيش كان متواجدا في كلا البلدين.

وإذا لم يتحول النزاع الجزائري – المغاربي إلى نزاع من نزاعات الحرب الباردة، فأن هذا يرجع إلى اتفاقية الهدنة التي أبرمت بين الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة في أوت 1963 في اتفاقية حضر التجارب النووية التي اعتبرت أول خطوة نحو إنهاء الحرب الباردة.[1]

---

[1] – المرجع نفسه ،ص31.

[2] – عبد القادر محمودي ، النزاعات العربية و تطور النظام الأقليمي العربي ، المؤسسة الوطنية للإتصال و التسيير والإشهار ، الجزائر،دون طبعة ،2002،ص251.

[3] –المرجع نفسه ،ص252.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

إن للصحراء الغربية موقف مهم استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية،لإطالته على أكثر من بحر ومحيط وسيطرته على طرق الموصلات، وتذك الدراسات أن أمريكا تطمح لنقل قواعدها لموقع يجعلها تسيطر على مدخل القارة الأفريقية، وممرات النفط وبهذا نستنتج أن أمريكا تفضل قيام " دولة ضعيفة يمكن أن تكون قاعدة أمامية على مفترق الطرق البرية والبحرية بين أوربا وإفريقيا والمدخل البحري للقارة الأفريقية من ناحيتي البحر الأحمر والقرى الإفريقي، وهذا ما دفع أمريكا لتأييد المشروع الاسباني في قيام الدولة الصحراوية.

وبعد فشل الجهود الدولية في حل هذه القضية قدمت الولايات المتحدة " الأمريكية مشروع "جيمس بيكر" بصفته ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة الأمريكية "جورج بوش" الابن لضيفه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة من دعم مشروع بيكر والتعاون معه.[2]

المبحث الثاني: تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية.

ليس من السهل معرفة أوضاع منطقة المغرب العربي، لكن بتفسير تطور النزاع الصحراء الغربية والعلاقة المغاربية توضح لنا كيف تؤثر قضية الصحراء العربية على الوحدة المغاربية بصفة عامة والإتحاد المغاربي بصفة خاصة.

المطلب الأول : استمرار حالة الجمود المشروع التكاملي المغاربي .

---

[1] –المرجع نفسه،ص253.

[2] – حشمان مباركة ، تأثير النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة سعيدة.2014،ص59.

إن استمرار المغرب في نعته تجاه الصحراء الغربية أدى إلى استمرار حالة الجمود الوحدة، باعتبارها أرض مغربية، ينعكس على تراجع دور العوامل التكاملية المتمثلة في إتحاد المغرب العربي كنقص التبادلات التجارية ،غياب حركة الاتصالات ...الخ.

فرع 1: على المستوى السياسي:

من أنماط السياسات العربية هو حدوث نزاع سياسي بين البلدان العربية يؤدي في الغالب إلى الوقف الضروري وقطع المجلات بين المتصارعين، معنى ذلك أن العملية التكاملية مهددة بالتوفيق إلى نقطة الصفر من جديد.[1]

كعدم مشاركة الجزائر أو المغرب في الأمم المغاربية سنة 1994، وتعتبر هذه القصة ناجحة باعتبارها أول وآخر قصة مغاربية إنشاء إتحاد المغرب العربي.[2]

الرؤية المغربية للصحراء الغربية باعتبارها أرض لايجب المداس بها ويطبق على جميع العرض والرأي العام " الوحدة الترابية مقدسة" ففي أول خطاب الملك " محمد السادس" أكد على أن قضية الصحراء الغربية هي القضية الأولى للمغرب بصريحه:"نجدد التزامه بإكمال وحدتنا الترابية التي تشكل فيها أقاليمنا الصحراوية للقضية الوطنية المركزية"، كما يبين في الرسالة التي وجهه إلى المشاركين في ندوة "مغربية الصحراء" في التراث التاريخي والأدبي:

"إن مغربية الصحراء حقيقة تاريخية تتجلى في التراث الفكري والأدبي في الظمائر الشريفة والوسائل الملكية التي كان يتلقاها شيوخ القبائل في موضوع تعيينهم وتوفيرهم واحترامهم وسائر مخاطبتهم. سيرا على رعايانا الشمال والجنوب السيادة والوحدة الوطنية والترابية للمملكة تعد أحسن خيار وأقوم سبل لتجاوز الصراع المفتعل حول مغربية الصحراء.[3]

سعي المغرب إلى استقرار الجزائر من خلال أطماع المغرب التوسعية ليس فقط على حساب الصحراء الغربية و فقط بل وحتى في الأراضي الجزائرية فسابقا قام المغرب بعرض خريطة ادعى بأنها تمثل الحدود التاريخية للمغرب قبل دخول الاستعمار الفرنسي والإسباني إلى أراضيه.[4]

---

[1] – مصطفى صايج،مرجع سابق،ص127.

[2] – جورج الراسي ، الجراد وحده يوحد المغرب العربي،العدد 1779،(15جانفي 2004)،ص53.

[3] – محمد زين العابدين الحسنني ، تطورات ملف الصحراء الغربية أمام الأمم المتحدة ،الرباط، المعهد العالي للإعلام والإتصال،2002،ص52ص53.

[4] – الطاهر زيدري ، حرب الرمال(19أكتوبر ،2 أبريل 1963) "دخول الجنود المغربيين لأراضي الجزائرية أشعل حرب الرجال"، الشروق اليومي (2011-09-22)،ص17.

تم استخدام المعارضة الإسلامية المسلحة في الجزائر العمق المنطقي لعمليتها المسلحة إذ ترجع مصالح الأمن الجزائرية قبل" سعيد مخلوفي" أمير"حركة – الإسلامية المسلحة" في منطقة جيل الريش على بعد 6كلم في عمق التراب المغري، حيث أكد "إدريس البصري" في حديثه لجريدة الحياة اللدنية في ديسمبر 2004 من أن قضية القبر كانت محور محادثات جمعته مع الرئيس "بوتفليقة" في جوان 1999.

كما أن" عبد الحق لعبابدة" أمير جماعة إسلامية مسلمة " الجيا" حكومة الرباط إلى الجزائر في عام 1993، كان محور مساومات من أجل تفسير الجزائر موقفها من قضية الصحراء الغربية، فقد أكد أثناء متولد أمام القضاء الجزائري في 14 جوان1994 من أن المخابرات المغربية طلبت منه دعم تنظيمه في تندوف وضرب مصالح جبهة البوليساريو كما كشف لاحقا أنه تعرض للابتزاز من أجل تجنيد الصحراوين في جماعاته الإرهابية.[1]

أما حاليا فيسعى المغرب إلى تدمير الجزائر من خلال نظرية المخزن التوسعية حتى يتسنى له تصدر المنطقة المغاربية ويستفرد القضية الصحراوية ويزحف على اللجئين الصحراويين لإبادتهم ومن ثم يبسط العلوين عرشهم، كما يراهم المغرب على قاعدة عسكرية أمريكية على ترابهم مستقبلا تستعملها واشنطن في ضرب معاقل القاعدة في الساحل والصحراء بعدما حدث في ليبيا، وهذا الذي يستعرض الأجواء الجزائرية للاختراق "كما يجري في باكستان".[2]

استمرار المغرب في عقيدته التوسعية المستحكمة، فحين كانت المنطقة تكابد لمداواة جراح عقود طويلة، وتتجه للتكامل مع الجيران بعد رحيل الغرباء الاستعماريين، همد المغرب إلى طعن الجزائر المستقلة حديثا باجتياح حدودها الغربية سنة 1963، كما قاد حرب ترهيب دبلوماسية ونفسية ضد الجمهورية الموريتانية.

رافضا الاعتراف باستقلالها حتى سنة 1969 بنفس الحجج ، أي " الحقوق التاريخية"وفي السنة التي وعدت إسبانيا خلالها الأمم المتحدة بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي تتويجها لسنوات طويلة من النضال الوطني بادرت المغرب إلى اجتياح الصحراء الغربية سنة 1957.[3]

عدم مشاركة المغرب في القضايا التي تهم النظام السياسي الجزائري مثل قمة تونس لوزراء خارجية البلدان الأوروبية لجنوب البحر المتوسط مع الجزائر وتونس والمتعلقة بالأمن ومحاربة الإرهاب

---

[1] – أسامة بوشماخ،تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر تخصص دراسات مقارنة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2012،ص140.

[2] – أنور مالك، المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر (الجزائر:الشروق للإعلام و النشر 2011)،ص191.

[3] – نفس المرجع،ص192.

والمخدرات1995، وفي نفس السنة من شهر فيفري عقدت المجموعة الأوروبية قمة الأمن المتوسطي أين تم إبعاد الجزائر رغم حضور كل من تونس والمغرب، في مارس 2000 اشتغلت الجزائر رئاستها المنظمة الوحيدة الإفريقية وبذلت كل جهودها لإقصاء المغرب عن اجتماع القمة الأوروإفريقية التي انعقدت غي القاهرة أفريل 2000، مقترحة أن تجمع القمة بين أعضاء الإتحاد الأوروبي وأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية وعاودت الجزائر في الدورة 74 في يوليو 2001 بلوساكا حيث طلبت عقد منظمة بين الإتحاد الأوروبي والمنظمة الإفريقية، إلا أن الطلب قوبل بالرفض خصوصا من طرف السنغال ومصر.[1]

استمرار غلق الحدود البرية بين البلدين– بعد أن أقدم المغرب على رفض التأشيرة على الجزائريين دون سابق إنذار ومن جانب واحد، بعد تفجيرات "مراكش"1994 التي سارعت في توجيه اتهامات للجزائر – وقدرت خسائر غلق الحدود بـ 4 ملايين دولار سنويا، من إيرادات التجارة والسياحة خاصة بالمدن الساحلية المغربية الواقعية على الحدود الجزائرية، والتي تحولت فنادقها إلى شقق للكراء لصالح العائلات بعدما تراجعت مداخلها بشكل مذهل، ولهذه الأسباب ظلت السلطان المغربية على رأسها الملك "محمد السادس" يترجى ويستعطف السلطات الجزائرية أن تفتح الحدود الجزائرية، بعدما ظلت تلك النداءات تقابل بوقف صارم من قبل الدولة الجزائرية.[2]

الفرع 2: زيادة التسلح و نسبة الثقافات العسكرية في المنطقة.

لقد وقعت الجزائر في سنة 2006 صفقة أسلحة ضخمة تتراوح قيمتها بين 7و10 مليارات من الدولار أثارت حساسية خاصة في المغرب، كما في فرنسا التي اعتبرتها :إخلال بميزان القوى في المنطقة، "فالصفقة شملت شراء 34 طائرة" "ميغ 29" وطائرة تدريب من طراز "باك 150" تسلم على مراحل متقاربة من خلال خمس سنوات على أن يتم و ينتهي تسليم آخر دفعة سنة 2010، وقد كشف المصادر الجزائرية أن العقد الذي أبرم ثم بصفقة قيمتها 5,7 مليار دولار، لكنه مرشح بأن يصل إلى 10 مليارات مقابل التزام موسكو إلغاء ديون الجزائر التي تقود إلى الحقبة السوفيتية والمقدرة بـ407 مليار دولار، وقد

[1] –جورج الراسي ، مرجع سابق،ص30.

[2] – أنور مالك ، مرجع سابق،ص ص 205– 206.

أصبحت تحتل المرتبة العاشرة عالميا في عددا الصفقات المبرمة بعدما كانت تحتل المرتبة 40 عالميا بين سنتي 1993- 1997.[1]

وقدر الخبراء أن الجزائر لم تعد تحصر مشترياتها العسكرية بالسوق الرئيسية باعتبارها أنها أوصت منذ عام 2001 على تجهيزات متطورة من الو.م.أ ووقعت عقودا مع واشنطن التي تعتبرها من دول المواجهة في محاربة القاعدة.

أشارت تقارير أن روسيا هيمنت على مبيعات الأسلحة على الفترة الممتدة بين العامين 1999 2006وفي شمال إفريقيا إذن عقدت صفات بقيمة 32مليار دولار مقابل600 مليون أورو لمصلحة دول غربية أوروبية و100 مليون دولار للو.م.أ.

إذن من خلال الصفقات التي عقدتها الجزائر مع نظيرتها روسيا جعلت من منطقة المغرب العربي برميلا للبارود، إذ أن العلاقة المغربية الجزائرية لا تزال مسدودة إلى التوتر بعد فشل الجولة الرابعة من المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو في "مانهاست" برعاية الأمم المتحدة، ومعروف أن الجبهة هددت في ديسمبر 2007 باستثناء الحرب الأمم الذي يمكن أن يورط الجزائر في صراع إقليمي مفتوح.[2]

المطلب الثاني: نجاح المشروع التكاملي المغربي.

إن مشروع الوحدة المغاربية يتعلق بتكيف وإدخال الإصلاحات قصد الوصول بالاتجاهات المالية نحو انسجام أكثر، من أجل إنجاز أدنى من الأهداف والمصالح المشتركة بين المغرب والجزائر من خلال تعزيز شبكة المصالح بين البلدين مفترضين في هذا الإطار، توسيع التعاون في المجالات الوظيفية والاقتصادية يمكن أن يقلص من الجانب الصراعي بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية مما يقدم دفعة قوية لبناء صرح متبين للوحدة المغربية.

الفرع1: الدور الوظيفي لمؤسسات الإتحاد المغاربي:

قبل التطرق إلى الدور الوظيفي لمؤسسات اتحاد المغاربي تريد سرد بعض الأحداث المهمة التي حصلت والتي تؤكد على أن الشعب الصحراوي سيتمكن من تحقيق استقلاله مما قد يعطي دفعا قويا لبناء اتحاد مغرب عربي وهي كالآتي:[3]

---

[1] – بن شلوك مونيه ، قضية الصحراء الغربية و الأمن المغاربي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية،ص134.

[2] – المرجع نفسه ،ص135.

[3] – جورج الراسي ، المرجع نفسه،ص32.

عززت نهاية 2011 موقع قضية الصحراء الغربية، الأول تجميد الاتحاد الأوروبي (14 ديسمبر 2011) لاتفاقية الصيد مع المغرب بحكم تناقضها مع القانون الدولي من خلال انتهاك الموارد الطبيعية الساحلية للشعب الصحراوي،الثاني قرر الكونفرس الأمريكي (20 ديسمبر 2011) يرفض المساعدات الأمريكية إلى المغرب دون تقديم تقرير من طرف كتابة الدولة للشؤون الخارجية حول انتهاك حقوق الإنسان بالأراضي المحتلة حقوق الأشخاص وفي التفسير السلمي عن آرائهم بخصوص مستقبل الصحراء الغربية .

مشترطا توفير حق دخول منظمات حقوق الإنسان وممثلي الحكومات الأجنبية إلى الصحراء الغربية ومن غير أية مضايقات، الحدث الثالث 15- 20 ديسمبر 2011 هو انعقاد المؤتمر الثالث عشر لجبهة البوليساريو الذي تم التأكيد فيه على وحدة الشعب الصحراوي أينما كان و بعزيمة واستعداد لاستخدام كل الوسائل من أجل تجسيد حقه في تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية.

1. **على مستوى الشرعية الدولية:** الصحراء الغربية هي أصلا مستعمرة إسبانية (منذ مؤتمر برلين 1884-1885 تم فيه تقسيم ما تبقى من إفريقيا بين الدول الاستعمارية)،وهي مبرمجة في اللجنة الرابعة لمنظمة الأمم المتحدة كقضية تصفية استعمار منذ 1960 إقرار 1514) على غرار المستعمرات السابقة في العالم التي نالت استقلالها وفق ذلك.

2. هوية ووطنية متجدرة لشعب الصحراء الغربية، مهما كانت قوة الخصم وحجم الممارسات القمعية واللا انسانية ضد صاحب الحق ، فإن هذا الأخير الأقوى معنويا والأكثر عزيمة لاسترجاع حقه المغتصب، بصدق على ذلك شعب الصحراء الغربية، بالأصالة والمرجعية التاريخية العريقة للساقية الحمراء ووادي الذهب ،نخب مشحونة بقوة ومتجدرة في المنطقة وإرادة فولاذية طبيعية، متماسكة في هويته ووطنيته وفي تفاعلاته الداخلية.

يأتي في مقدمة ذلك تقديم الكفاءات وإعطاء دور أكبر للمرأة في التسيير والتواجد في المؤسسات الحكومية والدولة، الزائر للمخيمات والأراضي المحررة والأراضي المحتلة يعيش ذلك ميدنيا.

3. جبهة البوليساريو قوة اقتراح، لأنها تعكس شجاعة وممارسة سياسة مسؤولية عندما توافق على طرح كل الخيارات والبدائل(الانضمام إلى المغرب أو الحكم الذاتي أو الاستقلال) للاستفتاء، وأن اختيار الشعب سوف يحترم ، موقف بضعف المغرب و يقوي جبهة البوليساريو معززة مبدأ إنسانية عالميا شاملا بشكل لغة العصر والعمل السياسي الراهن وهو الديمقراطية و حرية الرأي وحق الاختيار.

4. مشاريع الحكم الذاتي هي أصلا مشاريع وممارسات استعمارية مارستها الدول الاستعمارية سابقا والتي آلت في النهاية لاستقلال الشعوب والمستعمرات ،وفي هذا الإطار يصنف مشروع الحكم الذاتي المغربي الذي هو في الحقيقة إقرار بأن هناك شعبا وأرضا، وأن المغرب يعترف بانفصال الصحراء الغربية عن سيادته والسيادة لا تتجزأ.

5. ودائما في إطار السيادة لا تتجزأ، مواقفه المغرب على تقسيم الصحراء الغربية مع موريتانيا في اتفاقية مدريد (1975) هو الاعتراف بأن هذه الأرض ليست كلها تابعة للسيادة وكأن الأمر هو اقتسام غنيمة، موريتانيا فرضت عليها جبهة البوليساريو الانسحاب 1978 من الجزء الذي احتلته سنة 1975.

6. نفس التساؤل حول موضوع السيادة يطرح على الغرب عند بنائه للجدار العزل بطول 2400كلم والذي يقسم الصحراء الغربية إلى قسمين ،الأراضي المحتلة والأراضي المحررة ،فهذا إقرار مرة أخرى أن المغرب تعرف بأن الصحراء الغربية ليست مغربية انطلاقا من المبدأ أن السيادة لا تتجزأ.

7. دخل المغرب في حرب مع جبهة البوليساريو لمدة أكثر من 15سنة (1975-1991) وتم التوفيق إطلاق النار بناء على التزام المغرب بمبدأ استفتاء الشعب الصحراوي،ومنذ ذلك الوقت والمغرب يتفاوض وفق وضمن هذا المبدأ مع جبهة البوليساريو كممثل ووحيد للشعب الصحراوي تحت إشراق منظمة الأمم المتحدة.[1]

بالرغم من أن هناك مشاكل اقتصادية تعاني منها الأقطار المغاربية،فإن هذه المعضلات لا يحلها إلا العمل من أجل اتهام البناء الوحدوي المغاربي الذي يعد مطلبا شعبيا وجماهريا أيضا، حيث أن شعوب الدول المغاربية لا تشعر بوجود فوارق بينها، وإنما لها نفس الانتماء الحضاري والثقافي وحتى الإيدولوجي، فضلا عن عدم وجود حدود طبيعية ،وإنما الحدود المكرسة هي مجرد حدود سياسية.

إن مشهد التنسيق والتعاون والاندماج ينطوي على مجموعة من الملامح العامة التالية التي تحكمه :[2]

1. عجل التغير الذي مس عدة أنظمة بمنطقة شمال إفريقيا،يبرز مؤشرات عودة الدفئ في العلاقات بين الجارتين الجزائر والمغرب ، وبدأ الحديث يسري بين قيادي البلدين بشأن إمكانية تصليح كامل للعلاقات بين البلدين، بعد فترة ركود وجمود دامت سنوات إذ لم تترك الجزائر رسالة العاهل المغربي في نوفمبر 2011 التي دعا فيها إلى التقارب وكشف نية المملكة المغربية في التطبيع الكامل مع

[1] – المرجع نفسه،ص136.

[2] – عبد الحميد الإبراهيم ، مرجع سابق،ص347.

جارتها الجزائر، بحيث تجاوب معها الرئيس الجزائري بأن " الوقت قد حان لبناء إتحاد المغرب العربي" في تلميع لضرورة التعاطي مع المتغيرات الجيوستراتيجية بالمنطقة.

2. في ظل وجود واستمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، نمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات فكرة الولاء لكيان أكبر.
3. استمرار التوجهات التنموية نفسها، وإن يكن على نطاق يستفيد من زيادة حجم الموارد وحجم السوق، وباستخدام أفضل نسبيا الاختلافات الخاصة الحادة.
4. ازدادت فعالية بعض المؤسسات والجماعات الأكثر من غيرها وأكثر مما كانت تلعبه من قبل، وعلى رأسها المنظمات الغير حكومية. لقد غلب على الجانب التعاوني الصراعي، وسوف نتطرق إلى شيء من التفصيل في دراستنا لهذين المتغيرين باعتبارهما الركيزة الأساسية في الجانب الإصلاحي:

أ. مشروع أنبوب الغاز المغربي – الأوروبي:

ففي فيفري 1989 تم التوقيع بين الجزائر والمغرب على اتفاقية يتم بموجبها إنجاز خط غازين بين حاسي مسعود وحاسي الرمل وطنجة لتصدير 12 مليار م^3 من الغاز الجزائري سنويا إلى أوربا منها 205مليار م^3 للمغرب، هذا المشروع حل محل أنبوب غاز وطاقته الإستعابية 7,2 مليارم^3 سنويا على أن تصل إلى 12مليار م^3 سنة 2000.

وقد نجم عن هذا التقارب عند إنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق الانسجام والتنسيق في السياسات الوطنية بغية إنجاز سوق مشتركة للطاقة بين الدول الإتحاد بحسب الرغبة التي عبر عنها وزراء الطاقة سنة1990.

ب. تجاوز التباطؤ و الانحصار:

الذين حالا لحد الآن دون تحقيق منطقة التبادل حر واتحاد جمركي على مستوى اتحاد المغرب العربي يرى الدكتور "فتح الله و لعلو" الوزير المغربي السابق أربع مؤشرات ذات دلالة على فرص محفزة لصالح التبادل التجاري بين الدول المغاربية و هي :[1]

1- ضعف المبادلات بين الدول المغربية: إذن أن محدودية حجم المبادلات بين الأقطار المغربية في إحداث منطقة تبادل حر إقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى احتلال أي اقتصاد قطري في المنطقة

[1] – فتح الله و لعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر،1997،ص204-206.

مادام مستوى المبادلات البينية لا يتجاوز حد أدنى لذا فإن المؤكد أن المفعول الأجنبي لحرية التبادل الإقليمي على تنمية الاقتصاديات المغربية يفوق بكثير من مستوى مفعوله السلبي المحتمل، لذلك فإن رفع العراقيل المعاكسة لحرية انتقال السلع(ومنها الممارسات غير الجمروكية) أصبح يفرض نفسه لضمان ديناميكية المبادلات داخل المنطقة.

2- أهمية المبادلات الباطنية :إن أهمية التجارة غير المنظمة بين أقطار المغاربية تدل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقي، إذ أصبح من اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة، إذ أن ممارسة التجارة الباطنية تندرج ضمن "منطقة تبادل حر غير رسمية"وهي دليل على وجود علاقات تضامن مصلحية بين سكان المناطق الحدودية كمنتجين أو مستهلكين.

3- إمكانيات و فرض التكامل: فمن المؤكد أن الأنظمة المغاربية متشابها ببعضها البعض ،ولكنها متكاملة إلى حد ما يمكن تدقيق مكامن التكامل حول ثلاث قطاعات من أجل العمل على توظيفها إلى حد أقصى، وهي :[1]

- ✓ **قطاع النقل:** الذي عرف مجهودات كثيرة منظمة وبناءة بين بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر, تونس، المغرب) قصد تحسين سهولة تنقل الأشخاص والبضائع في المنطقة حيث تم التوقيع على الكثير من الاتفاقيات وأنشأة كان النقل خاصة السكك الحديدية ولكنها جمدت سنة 1975 بعد الأزمة الجزائرية المغربية، ولكن مع إعادة تفعيل التعاون في المنطقة استفادة من دفع جديد حيث كان التأخير كبير سنة 1985.

فمنطقة القطرية والصناعية ساد على حساب الاعتبارات الوحدوية، فكل بلد طور شبكته الخاصة البرية والبحرية والجوية وفي سنة 1990 قررت اللجنة المغاربية للهياكل القاعدية مايلي:

1. العمل على تحسين الخدمات وتقليص مدة السفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء، الجزائر وتونس.
2. إنجاز دراسات خاصة بشق خط حديدي عابر للمغرب العربي والقطار المغاربي السريع.

إنشاء لجنة تقنية مكلفة بإنجاز والإشراف على الدراسات التقنية والاقتصادية الخاصة بالطريق العابر المغربي العربي.

[1] – المرجع نفسه ،ص ص 207-208.

هذه الأهمية التي يتمتع بها قطاع النقل أشار إليها تقرير البنك الدولي سنة 1994 تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية"،فالمنشآت القاعدية تعتبر سندا وعاملا رئيسيا في تكثيف نشاطات التبادل التعاون بين الدول في مجال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال على حد السواء.[1]

قطاع الفلاحة :حيث ليس هناك ما يدل على تكوين منطقة تبادل حر زراعية في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى اختلافات، حيث بإمكان القطاع الفلاحي أن يصبح بدوره منجما لتحقيق التكامل بين اقتصاديات المنطقة اعتبارا لاختلاف الإنتاج الفلاحي بين الأقطار وكذلك تزايد الحاجات الغذائية للمنطقة.

- ✓ **القطاعات الصناعية والخدماتية:** إذ يجب تدقيق إمكانيات وفرص تبادل منتوجات هذه القطاعات اعتبر لعناصر التكامل المتاحة على مستوى القطاعات أو الفروع أو المسالك، فإذا كانت الأنظمة الصناعية المغربية والتونسية مسلحة أكثر من غيرها على مستوى مواد الاستهلاك، فإن قدرة الأنظمة الجزائرية والليبية قد تكون ذات جدوى فيما يخص المواد الوسيطية والمنتوجات البتروكيمياوية المشتقة عبر أربعة جوانب هي منطقة التبادل الحرفي حد ذاتها ،التعاون كمرحلة أولى، ثم الاندماج الموقف الموحد إزاء الاتحاد الأوروبي .[2]

كما نلاحظ في إطار الاتفاقيات الثنائية بين المغرب والجزائر، ذلك التنوع في الميادين مثل التعاون الضريبي، التعاون في الشؤون الاجتماعية، التعاون في ميدان السياحة.[3]

- ✓ بالرغم من الانتقادات الصادرة عن عديد الخبراء والسياسيين ورجال الأعمال الأوروبيين للمسؤولين الغاربيين بسبب عدم تحقيق الوحدة المغاربية وتعطيل إنجاز مشروع المنظمة الاقتصادية الحرة والسوق الموحدة الشمال إفريقيا، فإن تصريحات مسؤولي بروكسل والقائمين على البنك الأوروبي للاستثمار تؤكد على عدة عناصر بينما "أن المنظمة المغاربية تبقى بالنسبة للأوربيين المنطقة أكثر إستراتيجية مستقبلا لأن المستفيد الأول من الاستثمارات في الهند وباكستان ونحو شرق آسيا ليسو أوروبيين وإنما هي الو.م.أ أو اليابان وبقية الدول الآسيوية.

وفي ظروف أفضل، والمساعدة على تحسين المناخ جنوب المتوسط لتتوفر بعش العواصم المغاربية الإدارة السياسية اللازمة لفتح الحدود وتحرير تنقلات المسافرين والسلع و رؤوس الأموال بين

---

[1] – عبد الله عبيدة، العوامل الفاعلية في تحقيق الاندماج الاقتصادي المغربي،مداخلة:ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي،الجزائر:الجمعية الوطنية للاقتصاد بين الجزائريين،10و11جوان 2000.

[2] – أسامة بو شماخ، مرجع سابق،ص26.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الإستشاري الوطني،اتفاقيات إتحاد المغرب العربي 1989_1992.

الدول المغاربية وبذلك تستجيب لمطلب أوروبي ملح يدعو منذ عقدية إلى بناء سوق مغاربية تضم مابين 80و100 مليون نسمة ستكون له قابلية جذب سريعة للمستثمرين ورؤوس أموال الأوربيين.[1]

الفرع 2:دور الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني.

1. اتسام المستوى القطاعي المغاربي بالنشاط والاستمرارية في الوقت الذي تشهد فيه المؤسسات العليا السياسية شللا تاما منذ 1994، حيث يستمر التنسيق بفعالية بين الانتقادات المغاربية القطاعية المهتمة بقضايا ميدانية ملموسة مثل الاتحاد المغاربي للبنوك والاتحاد المغاربي للتأمينات واتحاد الأطباء واتحاد مسيري المؤسسات واتحاد سكك الحديدية...الخ وإلى جان المؤسسات سالفة الذكر شهدت المنطقة المغاربية نقلة نوعية في أشكال بناء الصرح المغاربي وذلك بانتقال حركية المجتمع المدني من المستوى القطري إلى مستوى المغاربي لنتظيمات المجتمع والمتمثل في بداية تأسيس تنظيمات مجتمعية مغاربية عابرة للحدود كتنظيمات حقوق الإنسان والنفايات والمنظمات المهنية والجمعيات الخيرية.

إذ تهدف هذه المنظمات إلى تحدث تغيرات إيجابية في الأوضاع السائدة والتموقع في الحياة الوطني كقوة نقد اقتراح، وبالرغم من صعوبة قياس الوزن الحقيقي لهذه الجمعيات الميدانيا، إلا أن حركة هذه الجمعيات فتحت مجالات بديلة للأطر التقليدية ومساعدة على التدريب وعلى الديمقراطية والتواصل عبر الحدود.[2]

كما أن هناك مؤشرات آخر على العلاقات التفاعلية والمترابطة بين الشعوب المغرب العربي،و الذي من الممكن الاستثمار فيه من قبل السلطات العليا في هذه الدول وهو التنقل المستمر والمتزايد للسكان من بلد مغاربي لآخر.

ويمكن أن نورد في هذا الصدد- على سبيل المثال- حجم تواجد الجزائريين والمغربيين والتونسيين مقارنة بتواجد جنسيات أخرى، والجدول التالي رقم (1-3) يوضح ذلك:

الجنسية	العدد	النسبة من الأجانب
الجزائريون	13757	%37
المغربيون	7274	%19
الليبيون	1224	%03

[1] - كمال بن يونس ،"مصالح قوية تدعم المشروع المغاربي"،مجلة المغرب الموحد ،العدد 1 ،فيفري ،2009،ص ص36- 40.

[2] - عمار جفال ، "مستويات تقديم المسار المغربي"،مجلة المغرب الموحد ، العدد2،ماي 2009،ص ص 32-34.

%12	4447	جنسيات عربية أخرى
%10	3870	فرنسيون
%04	1622	إيطاليون
%15	5759	جنسيات أخرى.
%100	57983	المجموع

المطلب الثاني : فشل المشروع التكاملي المغاربي .

إن فشل البناء التكاملي للمغرب العربي انطلاقا من أن المنطقة تعرف أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية .. الخ ويمكن إظهار وتبين في هذا المطلب إحباط في إعادة المشروع التكاملي نتيجة المتغيرات الفاعلة التي تساهم في فشل صرح الوحدة المغاربية التي تلخصها في فشل الجهود الدولية في تسوية نزاع الصحراء الغربية لذا قسم المطلب إلى الفروع الآتية مع استنتاج مستقبل الإتحاد المغاربي والقضية الصحراوية.

الفرع 1: استفتاء تقرير المصير :

ويتعلق بتنظيم للمناخيين بغيرهم بين الإنظمام إلى المغرب أو الاستقلال في إطار الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وقد تمت لأول مرة في جوان 1990 مصادقة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة على مخطط السلام الاممي اللائحة 69 القاضي بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، هي أجال فيفري 1992 تم بموجبها تكليف بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية minorso بالسهر على تحريض شروط إجراء هذه العملية الإستفتائية .

ففي 29 أفريل 1991 أقر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتفصيل أكثر من خطة تنفيذ وذلك حسب النقاط التالية : فترة انتقالية، وقف إطلاق النار، تبادل الأسري، تقليص عدد القوات العسكرية لطرفي النزاع، موقع تمركز قوات الطرفين ، تحديد هوية المصوتين في الاستفتاء وعددهم، عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت، إطلاق سراح المساجين السياسين وتبادل أسرى الحرب تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه و إعلان النتائج .[1]

ولكن منذ الإنطلاقة الأولى لمهام المينورسو بدأت سلسلة العراقيل من قبل المغرب ومن أهمها :[2]

الرفض المغربي المفاجئ لإحصاء 1974 بعدما أن تم قبوله سابقا.

1-تقديم المغرب لقوائم تشمل 120000 اسم مغربي، بدلا من تقديم الطلبات الفردية كما تم تحديد من طرف لجنة تحديد الهوية.

2-نقل حوالي 17000 شخص من المغرب إلى الصحراء الغربية بدعوى أنهم من أهل سكان الصحراء الغربية.

3-قيام المغرب بخوف وقف إطلاق النار وأحصيت حوالي 120 حالة.

---

[1]- مسعود شعبان ، نزاع الصحراء الغربية ، حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ، أطروحة دكتوره جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 27 ،ص207.

[2] نفس المرجع, ص208 .

4- عرقلة وصول تجهيزات " المينورسو" إلى أعضاء اللجنة.

5-عرقلة عمل اللجنة عند محاولة إتصالها بسكان الصحراء الغربية المتواجدين في مختلف الأقاليم.

وفي شهر سبتمبر 1997، ويفضل مساعي جيمس بيكر الممثل الشخصي للأمين العام تكمن الطرقات من التوقيع على إتفاقية هيوستن ، وقرر الأمين العام أن الإنجازات المحققة خلقت الظروف الملائمة للمضي قدما نحو التطبيق الكامل لمخطط التسوية، بما في ذلك الشروع من جديد في عملية تحديد هوية الناخبين وتسرعت المينورسو لتنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية إلا أن المملكة المغربية لم توافق على تصورات الأمم المتحدة إذ حاولت دحض قائمة المصوتين التي تم نشرها من قبل بقية الأمم المتحدة .

وعاد المغرب وجبهة البوليزاريو إلى الإجتماع مع جيمس بيكر مرة أخرى وفي خضم اللقاء وضع المغرب تصوراته حول الخطة النهائية بخصوص تطبيق مخطط السلام ، وأنه على إستعداد لقبول حل سياسي يمكنه إما من بسط سيطرته على الصحراء الغربية أو إستقلال الصحراء، وفي جانفي 1999 أعلنت المنورسو توقيف خطة الإستفتاء بالصحراء بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين على من يحق له التصويت .[1]

وفيما يتعلق بالمنظور الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لخيار الاستفتاء فإن موقف البلدين إزاء هذا البديل تميز بالغموض من خلال الجمع بين التأييد الرسمي لمخطط السلام الأممي عبر التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 690-جوان 1990، من جهة، والتزام الموقف سلبي إزاء العقبات التي اعترضت تطبيق هذا المخطط طيلة فترة التسعينات و كذا تفادي تشجيع المغرب أو الضغط عليه لتجاوز عقبة " القوائم الانتخابية " التي كانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية المعطلة لإجراء الاستفتاء من جهة أخرى.

ورغم دبلوماسية الو.م.أ الاجابية في إدارة هذا الملف من خلال مبادرات كاتبتها للدولة السابق جيمس بيكر، لا يمكن أن تشجع تنظيم الاستفتاء إذا كانت تعلم مسبقا أن نتيجته لا توفي المغرب من خلال قيام دولة صحراوية مستقلة.[2]

وحسب المنظور الفرنسي فإن "تطبيق مخطط السلام الأمني"، الاستفتاء وصل إلى طريق مسدود والأفضلية بالنسبة لفرنسا تعطي البحث عن تسوية سياسية تفاوضية تحظى بقبول كل الأطراف وذلك طبقا لمبادئ الشرعية الدولية.[3]

وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك يسند دائما على تمسك فرنسا بإيجاد

---

[1] – أسامة بوشماخ، مرجع سابق،ص154.

[2] – مرجع نفسه ،ص155.

[3] – التصريح الرسمي لنائب الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، Le figaro(22-02- 2002).

" حل سياسي تفاوضي ودائم يحظى بتزكية جميع الأطراف خاصة بين المغرب والجزائر ويدعم هذا الموقف الفرنسي القاطع لكل خيار تسوية يقضي إلى قيام دولة صحراوية مستقلة "على حساب المصالح المغربية

واستقرار النظام الملكي في المغرب وحسب شيراك فإن أي حل لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح المغرب والاستقرار الإقليمي ، فهو مرفوض. [1]

الفرع 2: خيار الحكم الذاتي :

يعرف هذا الخيار قانونيا ب " الاتفاق الإطار " الذي أقترحه الأمين العام للأمم المتحدة " كوني عنان " في تقرير له بمجلس الأمن في 20 جوان 2001، والقاضي يمنع الصحراء الغربية حكما ذاتيا في إطار سيادة المملكة المغربية، بحيث يتم انتخاب برلمان وحكومة محليين لتولي تسيير مختلف الشؤون الإدارية، النظام العام، الجنائية التربية، دون قطاعات السيادة، الدفاع، الدبلوماسية، والعملة الوطنية التي تبنى من اختصاص السلطة الملكية المركزية في المغرب، وينص هذا الاقتراح البديل على تنظيم استفتاء تأكيدي لهذا الإطار القانوني بعد فترة خمس سنوات .

وقد عرض المبحوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية جيمس بيكر لأول مرة هذا الخيار، إتفاق الإطار، على طرفي في النزاع خلال زيارته للمنطقة في 05 ماي 2001، قبل أن يدعوها رسميا لمناقشة هذا الخيار التفاوضي على إنفراد في لقاءات وايمينغ أيام 27،28،29 أوت 2001،التي حضرها مندوبو البوليساريو، الجزائر، موريتانيا في غياب المغرب ، ويعتبر خيار"الاتفاق الإطار" هو الذي جاء كبديل تفاوضي لمخططا تقرير المصير اقتراحا فرنسيا.[2]

لقى تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على مستوى مجلس الأمن، ليتولى الأمريكيون طرحه رسميا على الهيئة الأممية وطرفي النزاع في المفاوضات لندن الأولى في 14 ماي 2000 والثانية في 28 جوان 2000 ، تحت رعاية جيمس بيكر .

وقد كان " الإتفاق الإطار" ضمن الخيارات الرابعة التي طرحها الأمين العام 7 كوفي عنان في تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 19 فيفري 2003. [1]

---

[1] – تصريح الرئيس شراك خلال زيارته الرسمية إلى المغرب في 19– 11–2003.

[2] – يؤكد مسؤلون أمريكيون أن أصل خيار " الإتفاق الإطار " كان فكرة فرنسية إقترحها باحثون للمغرب على وزارة الخارجية الفرنسية ، و قد جاءت هذه الفكرة في مقال ل:

[1]– منظمة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع العام في الصحراء الغربية (178 002–2) بتاريخ 19–02–2002.

وجاء تأييد فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار، ضمن إطار من الخلفيات منها :

✓ اقتناع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أن المغرب لن يقبل بنتائج استفتاء يقضي إلى استقلال الصحراء الغربية مع اعتقادها أن سيناريو خسارة المغرب في الاستفتاء بشكل عنصر زعزعة استقرار العرش الملكي، وهو ما تسعى باريس وواشنطن لتفاديه.

تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار التفاوضي، الحكم الذاتي بعد أن كانت تؤيد مبدئيا مخطط استفتاء تقرير المصير، ظهرت مؤشراته الأولى في جوان 1999، حين نجح اللوبي المغربي في إقناع الإدارة الأمريكية بأن انتخاب رئيس جديد في الجزائر، أفريل 1999، ورحيل الملك حسن الثاني، جويلة 1999 يفرض البحث عن تسوية بتسيير المرحلة الانتقالية في المغرب تحت عهدة الملك الجديد محمد السادس في ظروف تسمح بضمان الاستقرار الداخلي للمغرب والحيلولة دون اختلال التوازن الإقليمي لصالح الجزائر التي يقودها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كانت ترى فيه واشنطن استعداد لقبول تسوية تفاوضية مع المغرب، وتعتبر فرنسا خيار "الاتفاق الإطار"، حول " الحكم الذاتي للصحراء الغربية " هو الخيار الوحيد الذي يسمح بالبحث وبصفة واقعية من تسوية دائمة لمسألة الصحراء، بحيث تأخذ بعين الاعتبار بشكل متوازن تطلعات كل الأطراف .

وينطلق هذا الموقف الفرنسي من موقف تقليدي داعما لطروحات المغربية بحيث يرى في خيار الحكم الذاتي المخرج القانوني لتكريس الأمر الواقع " للسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية "، من خلال تسوية تزكيها الشرعية لدولية .

وتراهن كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عبر تركيس تسوية " الإتفاق الإطار"، على ضمان مصالح إقتصادية في مجال إستغلال الفوسفات وأفاق إستكشاف الفضة في الصحراء الغربية، وهو ما يفسر ضغوط الشركتين البترولیتین " كيم مالغي " و"توتال الف فينا " الفرنسية في إتجاه ترجيع خيار " الاتفاق الإطار " بعد إبرامها مع المغرب لعقود تنقيب واستغلال للنفط في المياه الإقليمية الصحراوية في منتصف 2000[1].

الفرع 3: خيار التقييم :

[1] أسامة بوشماخ ، مرجع سابق ذكره ، ص 15

ويتمثل هذا الخيار في تقسيم أراضي الصحراء الغربية إلى شمال يلحق بالمغرب وجنوب تقيم عليه " جبهة البوليسارو " دولة " الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " المستقلة، وقد إصطلح علينا بالخيار الرابع.

وقد ورد الخيار لأول مرة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن في 19 فيفري 2002، حيث أكد أن من بين الخيارات المطروحة لتجاوز الوضع المسدود يمكن البحث مع الأطراف في النهاية ما إذا كانت مستعدة لمناقشة إمكانية تقسيم الأراضي[2].

إلا أن التقسيم يجد صعوبات تطبيقية، فالصعوبة الأولى والأساسية هي ما هي المنطقة التي ستناسب مع كل واحد من الطرفين، فتقسيم الإقليم بين المغرب والجمهورية الصحراوية بنفس طريقة 1976 قد يكون غير مرغوب فيه نتيجة لعدة أسباب :

1 تقسيم يعني أن الجمهورية الصحراوية ستسفر جزءا كبيرا من الإقليم الذي تسيطر عليه، أي ذلك الذي يوجد شرق الحزام شمال خط التقسيم المغربي الموريتاني .

2 الجمهورية الغربية الصحراوية الديمقراطية ستفقد حدودها مع الجزائر الدولة الحليفة.

3 يعني المغرب سيحتفظ بإقليم القبيلة التي تكن له عداوة من قبل القبائل الصحراء الغربية وهي " الرقيبات"، وبالتالي من أجل أن يحظى التقسيم المحتمل بالقبول فإن ذلك يتطلب أن خط التقسيم بين المغرب و جبهة البوليساريو يكون مخالفا لخط تقسيم 1976.

المشكل الثاني ذو طابع سياسي لأن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الشعور الوطني الصحرواي الذي جرح بعد معاهدة 1912 والتي حرمت الصحراء الغربية من الإقليم الموجودين من 27 درجة و40 درجة. "واد درعا" ومنحته للسلطان المغربي، وبالتالي فالتقسيم قد يشكل بئرا أخر كجزء من إقليم الصحراء.

وبالرجوع إلى موقف فرنسا واضح في رفض الخيار، كما جاء على لسان الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، تعليقا على الخيارات الأربعة التي تضمنها تقرير " كوفي عنان " في 2002/02/01 حيث أكد دعمه الصريح لخيار الاتفاق الإطار "

ورفضه لخيار التقسيم الذي لا يمكن تطبيقه. [1]

وينطلق هذا الموقف من مبدأ تقليدي للدبلوماسية الفرنسية المعارض لقيام دولة صحراوية مستقلة، ومن ثم فإن فرنسا تنظر إلى خياري استفتاء تقرير المصير المؤدي للاستقلال والتقسيم معا، بنفس الرؤية الجيوإستراتيجية، باعتبار أن الخيارين حسن منظور فرنسا –يؤديان إلى اختلال التوازن الإستراتيجي

---

[2] – منظمة الأمم المتحدة مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (2002/178) بتاريخ 2002/02/19.

[1] أسامة بوشماخ ، مرجع سابق ، ص161.

الإقليمي لصالح الجزائر التي تستفيد من قيام "دولة صديقة" تسمح لها بالاستفادة من منفذ على المياه الأطلسية، وهو السيناريو الإستراتيجي الذي تسعى فرنسا لإجهاضه.

ويمكن القول أن خيار التقسيم لا يعارض المصالح الأمريكية في المنطقة بحيث يمكنها من استغلال البوابة الأطلسية للسواحل الصحراوية في عملية استيراد وتسويق المحروقات الجزائرية وكذا استغلال منجم " غاز جبيلان " بتندوف المحاذية للأراضي الصحراوية .

ويجدر التأكيد أن الولايات المتحدة لم تبد موقفها رسميا واضحا من هذا الخيار لا بالتأكيد ولا بالرفض، خلاف لموقف فرنسا، علما أن خيار التقسيم لم يلق متابعة كبيرة في الدوائر الرسمية للأمم المتحدة، إلا أن حرص الو.م.أ على تشجيع تسوية سياسة للنزاع تضمن الإستقرار الدائم في منطقة المغرب العربي يجعلها متفتحة لدراسة كل الخيارات، بما فيها هذا الخيار، شريطة أن تقنع المغرب وجبهة البوليساريو بذلك. [2]

إن إقرار مجلس الأمن بإنهاء البعثة و بالتالي الاعتراف بالفشل بعد مرور 11 سنة، واتفاق مبالغ مالية تقارب من نصف مليار دولار، وأن الأمم المتحدة لن تقوم بحل مشكلة الصحراء الغربية دون إقتضاء قيام أحد الطرفين أو كليهما بشيء لا يرغبان في الموافقة عليه لمراعية .

وفي الأخير أشار التقرير إلى تمديد مهمة المينورسو لمدة شهرين إلى غاية 30-04-2002 لكي يتسنى لمجلس الأمن دراسة هذه الخيارات

مباشرة بعد صدور هذا التقرير، كانت ردود الفعل متباينة بين أطراف النزاع حيث عبر المغرب عن رفضه الإقتراح الأول، الذي صرح به وزير الخارجية المغربي "محمد بن عيسى " بأنه قد ولد ميتا من الأصل ، كما رفضت الاقتراح الثالث الذي قال المغرب سيؤدي إلى انتشار آفة التقسيم في كل من إفريقيا التي تعاني من النزاعات العرقية أما الاقتراح الثاني فكان يحظى بقبول المغرب ولو بتحفظ، ولم يعلق المغرب على المقترح الرابع كما اعتبرت التقرير تراجعا على اتفاق الإطار الذي دعمته بقوة وحسدت دبلوماسيتها لإقناع أعضاء مجلس الأمن الدائمين به.

أما من جانب جبهة البوليسارو فقد بدت أنها أدركت صعوبة تطبيق الحل الأول الذي يحظى برضاها، فيما رفضت الحل الثاني و قبلت بمناقشة المقترح الثالث القاضي بالتقسيم. [1]

فيما رحبت الجزائر بهذا التقرير كونه يبقى التسوية كأحد الخيارات المهمة والعادلة لحل المشكلة الصحراوية.

لقد شهدت المنطقة بعد هذا التقرير تصعيد إعلاميا ودبلومسيا خطيرا اتسم باتهامات مغربية للجزائر بالوقوف وراء مشروع التقسيم، حيث أعلن المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع التوسعية

---

[2] تصريح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 2002/04/30.

[1] – مؤسسة الأهرام ، التقرير العربي الإستراتيجي 2002، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،2002.

للجزائر ونزعها للهيمنة في المنطقة، كما يبطل دعاوي حق تقرير المصير التي كانت ترتكز عليها في دعمها لجبهة البوليساريو معتبر أن هذا مناقض للمبادئ التي يبنى عليها الإتحاد المغاربي.[2]

وذهبت إلى اتهام المسؤولين الجزائريين بالتخلف و العمل على ضرب الوحدة الترابية بالمغرب.

و بتباين موقف الأطراف حول الخبارات، وعدم اتفاقهم على أي خيار منها أصبح مجلس الأمن عاجزا عن اتخاذ قرار بشأن تطبيق أي من الاقتراحات المشار إليها حيث ظهر حذرا وغير متسرع، ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يفصل في إحدى الخيارات الأربعة المقدمة له في 2002/04/30، أرجا ذلك إلى 2002/07/30 قصد إتاحة الفرصة لأعضاء مجلس الأمن بدراسة الخيارات بطريقة معمقة.

ومع انعقاد مجلس الأمني أخر شهر جويلة لمناقشة المشروع الأمريكي الداعي لتطبيق الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية والذي حظى بتأييد كل من فرنسا وبريطانيا رأت روسيا وعدد أخر من الدول غير دائمة العضوية في مجلس تأجيل الأخذ بأي من الخيارات الأربع وتمديد عمل بعثة المينورسو ستة أشهر أخرى لإعطاء الفرصة للمشاورات الثنائية بين المغرب والجزائر على أمل أن يتم التوصل إلى تسوية

مقبولة بين الطرفين [1]. في أوائل عام 2003 قدم جميس بيكر مقترحات باسم " خطة السلام من أجل تقرير مصير الشعب الصحرواي " وتنص على استفتاء التقرير النهائي لا يقل عن أربع سنوات " الاستقلال أو البقاء كجزء من المغرب " أصدر مجلس الأمن بإجماع القرار 1495 أبد من خلاله خطة السلام ووصفها بالحل السياسي الأمثل، ودعا الطرفين (المغرب والبوليساريو) لقبول خطة وتنفيذها وكذلك الجزائر موريتانيا، بينما أعلن المغرب رفضه للخطة .

ولكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في 11 جوان 2004 إستقالة "جميس بيكر" مبعوث الشخصي للصحراء الغربية بعد السنوات السبع التي قام فيها بمهامه ، وقال "عنان" ضمن رسالة وجهها إلى مجلس الأمن " أن السيد بيكر قام بكل ما كان بوسعه إتجاه هذه المسألة ، وحل الصراع وقد يكون إنسحابه نتيجة للضغوطات أدت لفشله من بينها:[2]

---

[2] – مصطفى الخلقي ، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء نقلا عن
(2003/08 /02)www.algazeera.net:

[1] – أسامة بوشماخ ، مرجع سابق ، ص61.

[2] – سها رجب ، نزاعات الحدود في العالم العربي القاهرة ، مصر المحروسة للنشر 2009 ، ص158–159.

-تعنت الموقف المغربي إزاء خطة السلام و تغيير موقف إسبانيا بعد سقوط حكومة "أزنار" اليمينية كان من أشد المؤيدين لبيكر وتقلد" تاباتيرو"حكومة اشتراكية ذات نهج جديد من قضية الصحراء، ويعتمد علاقات بلاده مع المغرب بناءا على تفاهم إستراتيجي.

-تنامي العلاقات الأمريكية المغربية بتوقيع البلدين اتفاقية لتبادل الحر في منتصف جوان 2004، وإعلان واشنطن إعتبار المغرب حليفا إستراتيجيا أساسيا لها من خارج حلف الناتو .

-تهديد جبهة البوليساريو في ماي 2004 باستئناف كفاحها المسلم، ما لم يحدث انفراجه في هادئات السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

لقد كانت دعوة بمجلس الأمن في القرار رقم 1754 ، الذي صدر في 30 أبريل 2007 الطرفين لبدأ بمفاوضات بدون شروط مسبقة وبحسن نية، أخذ بالّإعتبار أحداث الأشهر الأخيرة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ومقبول بين الطرفين من نشأته أن يتبع تقرير مصير الشعب الصحراوي، وأدى هذا إلى إلقاء جولة مقررة في المنطقة ل " بينزقان ولسوم" الموفد الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية، كانت مبدأ بالرباط وتشمل تندوف والعاصمة الجزائرية ونواقشط في 16 ماي 2007.

وقد تمر إصدار هذا القرار بحث مقترحين للطرفين المتنازعين لحل الأزمة المقدمين لمجلس الأمن من أجل تحديد غدا كان سيمدده مهمة بعثة " المينورسو" إلى الصحراء الغربية أم لا كان أهم ما جاء بالمقترحين ما يلي:[1]

المبادرة المغربية :

تنص على منح الصحراء الغربية حكمها ذاتيا في إطار السيادة المغربية ، إذ أنه يمنع الصحراويين حق تسير شؤونهم بنفسهم من خلال إقامة هيئات تشريعية وقضائية وتنفيذية لكنه يعتبر الصحراء من جهات المغرب تحت السيادة المغربية، كما أن قدرات الأمن الوطني والدفاع والوحدة الترابية والسياسة الخارجية، والنظام القضائي من اختصاص الحكومة المغربية وتؤكد المبادرة التعهد بالتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي، وكما تنص المغرب سيقبل بمسألة الاستفتاء الشعبي حول المقترح إذ قبلت الجبهة الخطة المغربية ، لكن الحكومة المغربية ترفض الاستفتاء بشأن مسألة الاستقلال.

خطة جبهة البوليساريو:

وتقوم على إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الصحراء الغربية و مستقبل مكانها كحل وحيد للنزاع، وأكدت أن خطتها تلتزم بالشرعية الدولية و القرارات السابقة لمجلس الأمن الدولي والاتفاقيات

[1] سها رجب ، مرجع سابق ، ص162-167.

الأخرى نستفد الخطة التعاون مع المغرب في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وتبرز رغبتها في التواصل إلى حل توافقي للنزاع.

وقد أكدت الأمم المتحدة في 04 جوان 2007، أكدت أن المفاوضات حول الصحراء بين المغرب والبولساريو ستبدأ برعايتها في 18 جويلية على مدى يومين، كما مدد مجلس الأمن مدة المينورسو وهو ستة أشهر أخرى.

وفي جولة الأولى من المباحثات التي تعد هي الأولى منذ عشر سنوات، جرت المحادثات بين المغرب والبوليساريو بحضور مندوبين عن الجزائر وموريتانيا وانتهت بتثبت كل طرف بموافقة السابقة، المغرب بالحكم الذاتي والبوليساريو تمسكها بخيار إجراء الإستفتاء حول خبارات الإستقلال الكامل، أو الاندماج مع المغرب أو التمتع بحكم ذاتي .

وفي جولة الثانية التي أستؤنفت يوم 10 أوت 2007 انتهت بدون إحراز أي تقدم، وكان المحللون قد ذكروا أنه لا توجد ثمة مساحة بين الطرفين لتقديم تنازلات، كما أن مجلس الأمن منقسم حيث أن بعض دول مجموعة عدم الانحياز تؤيد البوليساريو، بينما يلقى المغرب دعما من فرنسا والأمم المتحدة وانضمت إسبانيا، وتزيد واشنطن تسوية النزاع حول الصحراء حتى يتسنى لبلدان شمال إفريقيا التركيز على محاربة الإرهاب مما يؤكد صعوبة القضية.[1]

وبالتالي فإن فشل الأمم المتحدة في إيجاد صياغة ترضي جميع أطراف النزاع في حل قضية الصحراء الغربية جاء معبرا عن فقدان أخر أمل في التوصل إلى صيغة يمكن أن تشجع صيغة التوافق المرغوب فيها من قبل كل الأطراف تجددت بعثة الاستفتاء في أفريل 2015 إلا أن لم تكن من وراء هذا الاستفتاء أي نتيجة جديدة لتسوية النزاع الصحراوي وهذا ما سنتطرق إليه في تحليل مضمون تقرير 10 أفريل 2015.

تحليل تقرير أفريل 2015 (عقم إيجاد الحل للقضية)

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء لسنة 2015 لم يخرج في مضامينه الكبرى عن باقي مضامين التقارير الأممية السابقة. لغويا تمت صياغة بلغة غامضة فيها الكثير من المناورات المجاملات الدبلوماسية يبدو أن التقرير كان لصالح المغرب لكن في العمق المليئ بالتناقضات ويعبر عن رغبة الأمم المتحدة إرضاء –تكتيكيا– كل أهداف النزاع، لذلك لم يتجرأ التقرير اتخاذ موقف واضح من جوهر النزاع حول الصحراء نظرا لغياب الإدارة السياسية عند الدول الأعضاء في مجلس الأمن في إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الذي طال أكثر من اللازم.[2]

---

[1] – نفس المرجع ،ص168

[2] منظمة الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حال الصحراء الغربية

يتكون التقرير من 81 بندا ومن 8 محاور متكاملة وهي 1/ مقدمة عامة – التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة 3/ أنشطة مبعوثي الشخصية للأمين العام 4/ أنشطة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية 5/ الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان 6/ الإتحاد الإفريقي 7/ الجوانب المالية 8/ ملاحظات وتوصيات.

1/ ولتقريب القارئ من التقرير قمنا بقراءته على الشكل التالي[1] :

– مرجعيات التقرير : تتمثل في مضامين قرار مجلس الأمن رقم 2152 لسنة 2014 والذي على إثره تم تمديد ولاية البعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتى 30 أبريل 2015.

– مضامين التقرير: لم تأت بجديد يمس عمق النزاع المفتعل بالصحراء لكنه حافظ على بعض مضامين القرارات الأممية السابقة . وسنتطرق في هذه القراءة تقديم مضامين على النحو التالي :

2/التطورات الأخيرة بالصحراء :

أكد أن التقرير بأن الوضع العام صحراء هادئ وبأن وقف إطلاق النار مازال قائما, مستبدا باستفادة جزء من الصحراء من استثمارات مغربية مهمة في بوجدور والداخلة دون ذكر التنمية التي تعرفها باقي المدن الجنوبية وعلى رأسها العيون ومركزا في المادة 6، بمضامين الخطاب الملكي ل 6 نوفمبر 2014 والذي أكد العامل المغربي أن " الصحراء ستبقى جزء من المغرب إلى أن يرث الله الأرض وما عليها " وأن مبادرة الحكم الذاتي, هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب

من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي, وأن "سيادة المغرب على كامل أراضيه ثابتة وغير قابلة للتصرف أو المساومة ", نستخلص من هكذا مضامين هذا المحور بأن الدول مجلس الأمن لا تتدخل في حل النزاعات الإقليمية إلا عندما تقتنع بأن مصالحها الجيو سياسية وأجندتها مهددة في هذه المناطق, وهذا عامل جديد من الممكن أن تستعمله المغرب كورقة رابحة لإدانة جبهة البوليساريو الدولة التي تؤويها على أراضيها الجزائر.

أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية :

أكد هذا المحور خلق كل من البعثة وأطراف النزاع و البلدان المجاورة في خطر تسلسل المجاعات المتطرفة إلى المنظمة في ظل غياب تعاون بين المغرب و الجزائر وهو ما يعني أن البوليساريو أصبحت

(246–2015) أفريل 2015 ص02.

[1] نفس المرجع,ص03.

تمثل خطر على الجزائر ذاتها بل حتى على البعثة الأممية التي حملت المادة 32 من التقرير المغرب وجبهة البوليسارو والجزائر مسؤولية حفظ أمن موظفيها المدنيين والعسكريين.

الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان :

طلب جبهة البوليساريو إنشاء آلية دائمة ثابتة للأمم المتحدة لحماية ورصد الإنسان بالصحراء الغربية ، وهذه مناورة جزائرية لأنه بعد فشلها في توسيع مهام البعثة الأممية إلتجأت إلى مناورة خطيرة هي إنشاء كيان تابع للمفوضية في مخيمات تندوف وبالصحراء ومن حق المغرب أن يرفض هذا الاقتراح الجزائري المقدم من طرف حيرة البوليساريو لأن المفوضية الأممية يجب أن تتعامل مع الجزائر البلد المضيف لسكان مخيمات تندوف وفق القانون الدولي و قانون اللاجئين لرصد الوضع الحقوقي بمخيمات تندوف وليس مع كيان وهمي. [1]

الإتحاد الإفريقي :

يتبيين من التعزيز أم المغرب حقق انتصار مؤقتا على الإتحاد الإفريقي بعدم إدماج تعزيزه الخطير ضد الوحدة الترابية في هذا التقرير الأمر الذي سبب الصدمة الكبرى للجزائر و جيرة البوليساريو، لكن ما يجب الإشارة إليه والاحتياط منه هو ما جاء في المادة 05 التي نصت على أن الإتحاد الإفريقي يقدم دعما ماديا ولوجود البعثة الأممية وعلى المغرب أن ينتبه ويحتج على ذلك لكي لا تصبح البعثة الأممية تحت رحمة المال الإتحاد الإفريقي الذي هو في الأصل مال جزائري والكل يعرف بأن الأمم المتحدة تمر بأزمة مالية خانقة.

الجوانب المالية :

تم التركيز في هذا المحور على الخلاف المالي الذي تتفقه الأمم المتحدة على البعثة الأممية والمقرب ب 53.9 مليون دولار سنويا هي تكلفة لن تستمر الأمم المتحدة وفي هذا المنطلق يجب على المغرب أن يحدد عدة إستراتيجيات واحتمالات ما بعد 30 أبريل 2016، لأن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بدأت تتعرف باستحالة الاستمرار في تمويل البعثة الأممية بالصحراء في غياب أي تقدم كل النزاع[2]

ملاحظات وتوصيات:

-إعتراف الأمم المتحدة بفشلها في حل هذا النزاع الذي تجاوز عمره

40 عاما دون تحميل المسؤولية لأي أطراف النزاع، بل إن 2 بالمئة من التقرير نصت بلغة الحزم يجب وضع حد "للمأزق الراهن" بالصحراء .

-تزايد الشعور بالإحباط في صفوف أبناء الصحراء إلى جانب اتساع مناطق شبكات الجريمة والإرهاب.

-اقتناع الأمم المتحدة بأن حل قضية الصحراء الغربية سيخفف من حدة المخاطر بالمنطقة.

---

[1] – نفس المرجع،ص ص 19،20.

[2] نفس المرجع،ص ص21.

-إعادة نفس الأسطورة المتمثلة في دعوة المغرب والبوليساريو من أجل التفاوض" لا يحاد حل سياسي مقبول للطرفين يكفل للشعب الصحراوي تقرير مصيره" .

-تشبث مجلس الأمن بالتواصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين دون تحديد أجندة لذلك وهنا نلاحظ كيف أخرج التقرير الجزائر من الأطراف

-وضع المغرب كعضو بالأمم المتحدة في نفس المرتبة مع جيرة البوليساريو وكأنه دولة قائمة الذات.

-تأكيد التقرير الحفاظ على مهام البعثة الأمنية دون توسيع مهامها و هذه ضربة قاسية للجزائر وللبوليساريو وللإتحاد الإفريقي، وهذا ما نصت عليه المادتان 76و79 هو دعوة الطرفين مواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتسير بعثات المفوضية في فهم مستقبل ومحايد لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية ومخيمات تندوف.

-تأكيد التقرير على استمرار رأس المبعوث الشخصي للأمين العام للقيام بدور الوساطة بين أطراف النزاع بالصحراء .

إستنتاج:

لقد برهنت المغرب أكثر من مرة من خلال مباحثها مع البوليساريو أن ليس لديها نية في إيجاد حل للقضية الصحراء الغربية، فالحل في سحب المغرب يمكن في الحكم الذاتي في إطار سيادة المغرب (الحكم الذاتي الموسع) ولا مجال فيه لفكرة تقرير المصير و خيار الاستقلال.

خلاصة:

لقد أصبحت القضية الصحراوية بؤرة توتر جزائري مغربي لحد الآن وعقبة مزمنة في تفعيل الإتحاد المغاربي، بحيث الاهتمام بها منذ توقيع اتفاقية مدريد موريتانيا وإسبانيا سنة 1975 دون إعطاء أي اهتمام للرأي الجزائري في القضية، فتبنت الجزائر في موقفها دعم القضية الصحراوية انطلاقا من الشرعية الثورية وهي حق الشعوب في تقرير المصير و الذي دافعت عنه في جميع المحافل الدولية، إلا أن طبيعة النظام ما بين الجزائر والمغرب جعل كلاهما يزيد التمسك بالحل الذي يخدم القضية الصحراوية.

خاتمة

لقد تأثر الإتحاد المغاربي بشكل سلبي بطبيعة العلاقات بين الدولتين المحوريتين فيه الجزائر والمغرب، فبعد خروج الاستعمار الفرنسي من المنطقة المغاربية بدأ كل نظام عملية الترويج لتقسيم والسيطرة على زعامة المنطقة ما أدى إلى انخراطها في سباق التسلح ما يزال لحد الآن قائما وطبعا وجود سباق تسلح دليل قوى على وجود أزمة ثقة عميقة بينهما والتي ترجع لعدة أسباب ولعلى أولها يعود إلى تناقض بين طبيعتهما، إذ أعتنق النظام الجزائري العقيدة الثورية الاشتراكية التي ترى في الملكية إحدى أنواع الأنظمة التقليدية في حين تضرب الملكية بجذورها عميقا في المغرب الذي تخوف من تصدير الثورة الاشتراكية إن هذا التناقض جعل كل من البلدين الشقيقين يرى كل منهما في الأخر تهديد أصلا من القوي له وقد تعمقت نظرة الشك الثورية وترسخت بعد أن دخل قطبي الإتحاد المغاربي في صراع حدود بتندوف الجزائرية 1963 فالجزائر دافعت عن حدودها على اعتبار أن الأول في السياسة الخارجية يقضي بالدفاع عن الاستقلال الوطني و الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار، في حين تشبث المغرب بمزاعمه في استكمال وحدته الترابية التي مزقها الاستعمار وانتهى هذا النزاع بتوقيع اتفاقية الحدود بينهما إلا أنه سرعان ما ظهرت قضية الصحراء الغربية لتفجر الخلاف الجزائري المغاربي حول مصيرها لتشكيل عقبة أخرى لفعالية الإتحاد.

بعد نهاية الحرب الباردة استخلصت جميع أقطار العالم العبر من قاعدة التكتل بما فيها الأقطار المغاربية، فسعت إلى تأسيس إتحاد مغاربي في ظل الانفراج الذي عرف في العلاقات بين الدولتين المحوريتين فيه، الجزائر والمغرب، إلا أن غياب قاعدة فعلية وحقيقية في المنطقة كمؤسس لوحدة قائمة على أسس عملية واقعية أدت إلى الفشل، فالقاعدة المغاربية حاولت تبني الفكر التكاملي ولكن بطريقتهم الخاصة المعكوسة، ويدل الانطلاق من الاقتصادي نحو السياسي لما هو الحال التجربة الأوروبية، حاول العكس تحت ذريعة الحلول الشاملة التمسك برواية التاريخ بأشكال مختلفة ما يسبب انسدادا ليس فقط على مستوى النخب السياسية بل أيضا على مستوى الشعوب التي أصبحت لا تهتم بأحياء الإتحاد الذي لا يحقق أي إنجاز منذ نشأته.

إذا كما سبق وأشرنا تبقى القضية الصحراوية بؤرة التوتر الجزائري المغربي لحد الآن ومدى الحقبة المزمنة في تفعيل الإتحاد المغاربي، وبعد الاهتمام الجزائري بها على اعتبارا أنها قضية مبدأ بذات قدر كوزنها قضية مكسب، وقد بدأ الاهتمام بها منذ توقيع اتفاقية مدريد بين موريتانيا، إسبانيا في 1975 دون إيلاء أهمية للرأي الجزائري، ثم الإحلال المغاربي لها بواسطة المسيرة الخضراء ما يشكله من تهديد للجزائر وإحياء المطالب المغربية في الصحراء الجزائرية، كما أن الجزائر في دعمها لها تنطلق من الشريعة

التورية ومن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي دافعت عنه في جميع المحافل الدولية، بالإضافة إلى أن طبيعة النظام الجزائري بينهما وبين المغرب وزاد من تمسك كل منهما بالكل الذي يجزم في قضية الصحراء الغربية أما الاهتمام المغربي بالصحراء الغربية فهو ضمن إستراتجية التي ينتهجها القصر الملكي في المغرب من خلال توجيه الرأي العام الداخلي نحو قضايا بالخارج إذ يمكن تلاحظ أنه كلما اشتدت الأزمة الداخلية في المغرب يتم افتعال حدث خارجي بدء الحرب الرمال مع الجزائر في 1963 وصولا إلى احتلال الصحراء الغربية من أجل امتصاص الحركة الوطنية المعارضة (1975) تحت لواء الوحدة المغاربية، ثم المماطلة في حل القضية من أجل الابتعاد على العدو والذي تقوم السياسة المغربية علية هي الجزائر والبوليساريو اللذان يهددان الوحدة الترابية للمغرب لقد انتقل الخلاف بين الدولتين حول قضية الصحراء الغربية العربية إلى مختلف الدول والمشاريع التكاملية ، بل يخشى رفع حلها بمسألة فتح الحدود البرية التي أغلقت منذ 1994 مما أدى إلى مقدرات اقتصادية هائلة و معوقات اجتماعية حضارية كبيرة لم تكن كذلك لو دفع الإتحاد المغاربي كما أدت لضعف المنطقة المغاربية من جميع النواحي الاقتصادية السياسية، الأمنية في الوقت الذي تتهافت فيه جميع المناطق إلى التكامل من أجل مواجهة أفضل التهديدات ويرجع تغييب دفاعية مشتركة مغاربية في ظل غياب دولة دائرة لسبب التنافس، الجزائري المغربي حول لعب هذا الدور، وما أدى إلى بحث كل واحدة داخل هذا النظام الإقليمي عن مصالحها في إطار مشاريع أخرى، وبدل أن يكون الاهتمام المغربيين إطار الكل القضية الصحراوية تجاوز الخلافات السياسية أصبحنا نسمع أصوات تنادي بجمع قضية الصحراء الغربية مدخلا لإصلاح إتحاد المغرب العربي وهو ما يتعرض مع الأمر النظرية للمشروع الذي تفرض الانطلاق من المجال الاقتصادي تم الانتشار إلى تيقن المياجين، وهو مابين حاجة المنطقة إلى دراسة أكاديمية أعمق.

تبقى الإشارة إلى أن شلل فشل الإتحاد المغاربي و الذي نتوقع من خلال دراستنا أن يستمر تراجع ليس فقط إلى الانسداد الحاصل في إدارة ملف الصحراء الغربية بل كذلك إلى عياب الإدارة السياسية وتعنت كل نظام في فرض مواقفه ورؤيته للاتحاد، إذا كما بين بسهولة تبين وجود ازدواجية بين القول والفعل شتان بين ما يقوله الساسة وما يفعلونه، بالإضافة إلى فشل سياسات الوحدة المغاربية لعدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية في الدول المغاربية في مواجهة التهديدات التي قد تنفجر، والصعوبة الكبيرة في إقرار مشروع تكاملي اقتصادي في منطقة تختلف مقوماتها الاقتصادية وتميزت منظومتها الاقتصادية بالصفق والتبعية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. إسماعيل معارف غالية," الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية"،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1995.
2. بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وثورية المنازعات المحلية،القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية،1977.
3. بن جامين ستورا، ترجمة الدكتور–صباح ممدوح كنعان، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962–1988) وزارة الثقافة البيئية العامة السورية للكتاب، تاريخ العرب والعالم(5) دمشق2012.
4. بوقارة حسين، إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي–الجزائر، دار هومة–2010.
5. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية(عنابة دار العلوم والنشر والتوزيع،2004 .
6.
7. رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي(المغرب:افريقيا الشرق،1999).
8. رجب سها، نزاعات الجدود في العالم العربي القاهرة، مصر المحروسة للنشر2009.
9. بخوش صبيجة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات مابين 2007/1989(الأردن:دار السلام للنشر والتوزيع–2011)
10. العقاد صلاح الدين، السياسية والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية،1971.
11. طريق احمد, التجزئة العربية كيف تحققت تاريحيا، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987–19.
12. مصباح عامر, منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام–الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 2008).
13. إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت–ط،1996.
14. دبلة عبد العلي، الدولة رؤية سيسيولوجية، القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،2004.

15. رزيف مخادمي عبد القادر،"نزاعات الجدود العربية– العربية"،الجزائر:دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 .

16. محمودي عبد القادر، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، دون طبعة،2002.

17. عبد القادر محمودي،"النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي–1884–1945"، الجزائر:المؤسسة الوطنية للاتصال،2002.

18. بن خليف عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع،(الجزائر: دار الطليعة،2010)

19. الشامي علي، الصحراء الغربية–عقد التجزئة في المغرب العربي–(بيروت،دار الكلمة1980).

20. بوحوش عمار، محمد محمود،الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

21. سعد الله عمر، "القانون الدولي للحدود"، الجزء1، الجزائر:ديوان المطبوعات الجزائرية،2003.

22.

23. ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية، الدار البيضاء دار توبقال للنشر 1997.

24. لمدني توفيق، المغرب الغربي ومازق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، لبنان:دار لبنان للطباعة والنشر،2004.

25. السيد سعيد محمد، المتميزات السياسية الدولية وأثارها على الوطن العربي، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية،1991.

26. الفرعي محمد وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.ط2011،1.

27. الحسيني محمد زين العابدين، تطورات ملف الصحراء الغربية أمام الأمم المتحدة،الرباط، المعهد العالي للإعلام والاتصال،2002.

28. شبلي محمد، المنهجية في التحليل السياسي،(الجزائر:د:د.ن.1997).

29. داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق،اتحاد كتاب العرب،2004.

30. المدني توفيق, اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل(دراسات تاريخية–سياسية،دمشق من منشورات اتحاد الكتاب العربي،2006)

31. صغير مريم ,"مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية(1962–1954)"الجزائر:دار الحكمة،2010.

32. معراف إسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشريعة الدولية (الجزائر: دارهومة 2010).

33. الجاسور ناظم عبد الواجد ، "إشكالية الحدود في الوطن العربي، دراسة في الصراعات السيايبة والخلافات الجدودية العربية"، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2001.

34. نافع حسن، الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربيا(بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية،2004).

35. نودي مرزة جعفر، "المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، "الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1992.

36. نصيف وليد عبد الحي ، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"ط1، بيروت كمركز دراسات الوحدة العربية،2010.

37. المجلات

38. زايد عبيد الله مصباح.اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع في المستقبل العربي.العدد.236,أكتوبر.1988)

39. مجلة أول نوفمبر,المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنبة,العدد 94_93.

40. أحمد مهاية,"مشكلات الحدود في المغرب العربي".السياسة الدولية,العدد111,جانفي 1993.

41. كمال عبد اللطيف–احاد المغرب العربي_الإصلاح السياسي أولا.صحيفة الشرق الأوسط,19آب,2004.

42. أحمد عيسى الشرقاوي,"أزمة منظمة الوحدة الإفريقية والقضية العضوية البوليساريو",مجلة السياسة الدولية,العدد:69,جويلية,102, 1982.

43. عز الرجال محمد", جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية ",مجلة السياسة الدولية, 111,يناير 1993,21.

44. مصطفى الخلفي, الأزمة بين التوترات الثنائية والدور الخارجي.المصدر وموقع العصر بتاريخ 20ديسمبر,2003.

45. لمى مضر الامارة, "الإستراتيجية الروسية في فترة مابعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنظمة العربية".مجلة المستقبل العربي,العدد:23,كانون الأول 84,83_2003.

46. ديدي ولد السالك, اتحاد المغرب العربي واسباب التعثر ومداخيل التفعيل"المستقبل العربي,العدد:312,فيفري 2005.

47. البرصان أحمد سليم".جيوبولتيكا الأمن القومي العربي",مجلة المستقبل العربي.العدد17,يونيو,2004.

48. جورج الراسي , الجراد وحده يوحد المغرب العربي,العدد 1779, 15/01/2004

49. الطاهر زبيري, حرب الرمال(19أكتوبر02أفريل 1963)"دخول الجنود المغربيون للأراضي الجزائرية أشعل حرب الرمال",الشروق اليومي(2011_09_22).

50. أنور مالك, المخابرات المغربية وحروبها السرية (الجزائر:الشروق للاعلام والنشر,2011).

51. كمال يونس," مصالح قوية تدعم المشروع المغاربي",مجلة المغرب الموحد,العدد1,فيفري 2009.

52. عمار جفال, "مستويات تقدم المستر المغاربي,"مجلة المغرب الموحد,العدد2,ماي2009

53. المذكرات

54. علي ربيع,العلاقات الجزائرية العربية,دراسة في نمط التفاعل وطبيعة العلاقات من 99/2005 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام,2011_2010.

55. غيلاتي السبتي,"علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائري بالمملكة المغربية أثاء الثورة التحريرية الجزائرية 1954_1962",رسالة دكتوراه, قسم التاريخ جامعة باتنة.

56. مصطفى صايج,"تطور العلاقات الجزائرية المغربية :دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية,"مذكرك ماجستار,جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والاعلام,قسم العلوم السياسية 1995_1996,.

57. أحمد العايب,"البعد الأمني للسياسة والدبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962,"مذكرة ماجستار,الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام,قسم العلوم السياسية,1993.

58. فاطمة وزان, "تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي:حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر"مذكرة ماجستار(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية ,1988).

59. ثريا الزرقاوي, الاتحاد من خلال جريدة الشعب:دراسة وصفية تحليلية,رسالة ماجستار,قسم علوم الاعلام والاتصال,كلية الآداب واللغات,جامعة الجزائر ,2001_ 2002.

60. بن عمار التونسي,تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية,مذكرة نيل شهادة ماجستار ,معهد العلوم القانونية والادارية,جامعة الجزائر نوفمبر 1982.

61. حشمان مباركة, تأثير النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية,مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص:دراسات مغاربية,جامعة سعيدة.2014 .

62. أسامة بوشماخ, تأثير النزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية,رسالة ماجستار,جامعة الجزائر :تخصص دراسات مغاربية, كلية العلوم سياسية والعلاقات الدولية,2012.

63. بن شلوك مونية, قضية الصحراء الغربية والامن المغاربي,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية.

64. التقارير والوثائق والتصريحات

65. منظمة الامم المتحدة, تقرير الامين العام للامم المتحدة عن حال الصحراء الغربية(2015_246) 10افريل 2015.

66. منظمة الأمم المتحدة, مجلس الأمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة,حول الوضع العام في الصحراء الغربية(2002_178)بتاريخ 2002/02/19.

67. عبد الله بن عيدة, العوامل الفاعلة في تحقيق الاندماج الاقتصادي المغربي,مداخلة:ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي, الجزائر :الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين 10و 11جوان2000.

68. التصريح الرسمي لنائب الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية le figaro (2002_02_22).

69. تصريح الرئيس شيراك خلال زيارته الرسمية إلى المغرب,في 19_11_2003.

70. كارلوس لويث ميقال,"الطريق القانوني والسياسي الطويل على مخطط بيكر الثاني,نقلا عن:"www.creima_net(2003_09_13).

71. تصريح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 30_04_2002.

72. مؤسسة الأهرام, التقرير العربي الإستراتيجي2002,مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية,2002 .

73. **المواقع الإلكترونية**

74. التقرير السنوي للتهريب, المتحصل عليه من الموقع:www.ccis_oujda_ma تاريخ الإطلاع:20_03_2016 على الساعة09:45.

75. صحفي صحراوي,رؤية البوليساريو للنزاع.www.algazira.net تاريخ الإطلاع:05-04-2016_ على الساعة 16:10.

76. حميد فرحات الراوي, الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد,cexte.aid;25432 www.coj_net/capj?fumx;hwl تاريخ الإطلاع 04_05_2016 على الساعة 16:10.

77. محمد جميل بن منصور , مستقبل النزاع في أفق الخيارات المطروحةwww.algazira.net تاريخ الإطلاع 16_03_2016 على الساعة 15:40.

78. انس معتصم, النزاع الصحراوي,30_10_2010.http//www.google.com/search تاريخ الاطلاع 2016/03/22 على الساعة 16:33.

الملاحق

الملحق رقم (1) :ميثاق معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي:

المادة الأولى: ينشأ بمقتضى هذه المعاهدات إتحاد يسمى إتحاد المغرب العربي

المادة الثانية : يهدف الإتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها ببعضها البعض.
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها .
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف .
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و إنتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال بينهما.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

1 – في ميادين الدولة : تحقيق الوقاية بين الدول الأعمتاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار.

2 – في ميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من و سائل لهذه الغاية ، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.

3 – في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته إلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، خصوصا تبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية و ثقافية و مؤسسات مختصة في تكوين مشترك بين دول الأعضاء .

المادة الرابعة:

- يكون الإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، و هو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء .

المادة الخامسة:

- بعقد مجلس رئاسة الإتحاد دورته العامة مرة كل سنة و له أن يعقد دورات إنشائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

- المجلس الرئاسة و حده سلطة إتحاد القرار ، و تصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء ، و أمن يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

المادة الثامنة:

- يكون بالإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة و ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضو في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد ، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية .
- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشأها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها .

المادة الحادية عشر:

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مقرها و مهامها ، كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشر:

- يكون للاتحاد مجلس يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع إختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة .
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات إستثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كماله أن يرفع بمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد و تحقيق أهدافه .
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي و يعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة .

المادة الثالثة عشر:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين إثنين عن كل دولة تعينها الدول المعينة لمدة ست سنوات، و تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات ، و تنجب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدة و الإتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو و فقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة و تكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية .
- كما تقوم الهيئة بتقديم الراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعهد الدول الأعضاء بإتخاذ التدابير اللازمة لهذا الفرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة .
- حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأرك عاشر رجب الفرد ك 1409 هـ 1398 ود الموافق 17 فبراير (النوار) 1989 .

- عن المملكة المغربية الحسن الثاني.
- عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي .
- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشاذلي بن جديد .
- عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي.
- عن الجماهيرية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيد أحمد الطايع .

ملحق 02، خارطة إتحاد المغرب العربي

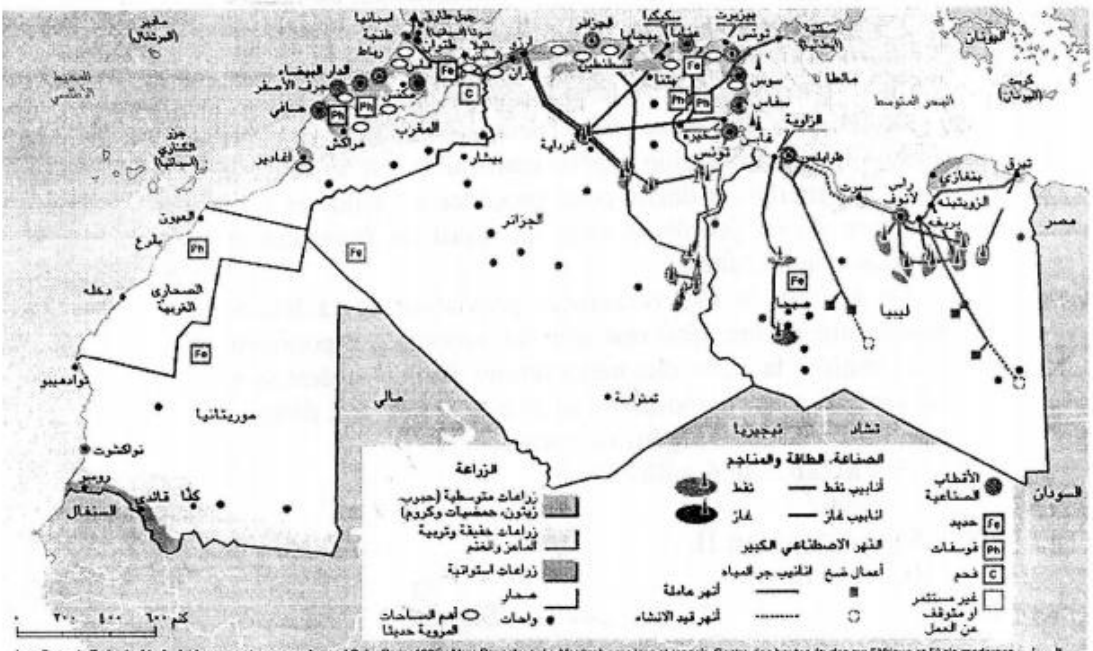

Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

فهرس

فهرس:

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول :التجربة التكاملية المغاربية..... 09

المبحث الأول :الجذور التاريخية للمغرب العربي..... 10

المطلب الأول :نشأة اتحاد المغرب العربي..... 10

المطلب الثاني :أهداف وإنجازات اتحاد المغرب العربي..... 14

المطلب الثالث :العراقيل التي واجهت اتحاد المغرب العربي..... 24

المبحث الثاني :الهيكل والبناء المؤسساتي للاتحاد المغرب العربي..... 27

المطلب الأول :بوادر ومراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي..... 27

المطلب الثاني :مؤسسات وهياكل اتحاد المغرب العربي..... 30

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغاربية..... 39

المبحث الأول : التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغاربية..... 40

المطلب الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المغاربية..... 40

المطلب الثاني : دعائم ومقومات الوحدة المغاربية..... 44

المبحث الثاني : الحدود في العلاقات الجزائرية المغاربية..... **48**

المطلب الأول :ملف النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب1988 1963..... 48

المطلب الثاني : التصور الجزائري والمغرب للحدود..... 54

المطلب الثالث : المقاربات الجديدة للعلاقات بين الجزائر والمغرب 1988إلي يومنا هذا..... 58

الفصل الثالث :العلاقات الجزائرية المغربية في ظل قضية الصحراء الغربية..... 68
المبحث الأول :جذور النزاع الصحراوي..... 69
المطلب الأول :النزاع حول الصحراء الغربية..... 69
المطلب الثاني :أسباب وأطراف النزاع..... 71
المطلب الثالث :التسوية الأممية لاقليم الصحراء الغربية..... 75
المبحث الثاني :تأثير قضية الصحراء الغربية علي الوحدة المغاربية..... 77
المطلب الأول :إستمرار حالة جمود المشروع التكاملي المغاربي..... 77
المطلب الثاني :نجاح مشروع التكاملي مغاربي..... 80
المطلب الثالث :فشل مشروع التكاملي مغاربي..... 88
خاتمة:..... 102
ملاحق:..... 106
قائمة المصادر والمراجع:..... 110
ملخص:.....

ملخص:

لقد تميزت العلاقات الجزائرية المغربية من قبل و بعد الاستعمار بالتوتر خاصة بعد الاستعمار ومخلفات تحديده للحدود الجغرافية لشكل البلدين وهذا أكثر ما يميز هذه العلاقات ، فرسم الحدود وجعل كلا منها تسع إلى الانزياح نحو الأخرى فسعى المغرب لتندوف الجزائرية وفجوة علاقة كل منها بالأخر، وبما أن قضية الصحراء الغربية كانت الدور الفعال في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب ، فموقف كل منها نحو هذه القضية مغاير للأخر ، ورغم السعي حتى في حقبة الاستعمار إلى التوحيد في إطار ما يسمى بالإتحاد المغاربي ، وحتى بعد التوقيع على معاهدة إنشائية إلى انه لم يؤثر في علاقاتهما باعتبار كل من الجزائر والمغرب أهم قطبين في الإتحاد المغاربي ونظرا لقوتهما وإمكانيتهما التي إذا استغلت خدمة المغرب العربي وإذا لم تشغل كما هو الحال اليوم فسيبقى الإتحاد عامة وكل دولة عالمي حده خاصة تابعة للاقتصاديات العظمى وصفة خاصة ولهذا سيؤول الإتحاد نحو الضعف والتفكك والحل، وهذا ما تطرقت إليه في بحثي هذا .

Résumée

Les relations algéro-marocain se caractérises de plusieurs perturbation après la colonisation surtout après les Degas produit par les colonisations précisément sur les frontières géographique des d'aux pays. Et le Cheema de ses frontières fait que les deux pays cherches à dernier vers l' autre .Et on remarque que cette dérivation a travaire les ambition du Maroc sur Tindouf ,et cette dernière a été la cause principale du conflit algéro-marocain du 1963.

A la question du Sahara occidental a joué le rôle principal dans les relations entre l'Algérie et la Maroc.

Et la position de chacun eux et différente a retardé les efforts de l'union maghrébin jusqu'a 1989 et même après cet accord, les relations algero-marocaine fume perturbés, et c'est ce qui a mis fin aux effort de l'union maghrébin.

Pour affronter cette situation il faut reconstituer ces relation entre l'Algérie et Maroc à travaire l'arangisement de la question du Sahara occidentale .Après ça, l'Union maghrébin va se fondre , et c'est ce que nous avons vu dans notre recherche.